السنة الرابعة والثمانون ـ عدد 4336 — 13 رجب 1416 (6 ديسمبر 1995)

ISSN 0851 - 1195

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية

النشرة العامة

ثمن النسخة : 5 دراهم ـ ثمن النسخة من السنوات الماضية : 7.50 دراهم ـ يرسل الجدول السنوي مجانا الى المشتركين

بيان النشرات	تعريفة الاشتراك		يطلب الاشتراك من المطبعة الرسمية
	في المغرب	في الخارج	الرباط ـ شالة
	ستة اشهر / سنة		التليفون : 76.50.24 ـ 76.50.25 ـ 76.54.13
النشرة العامة	80 درهما / 120 درهما	تضاف الى المبالغ المنصوص عليها يمنته ، مصاريف الارسال حسبما هي محددة في النظام البريدي الجاري به العمل.	الحساب الجاري البريدي رقم 16 W ـ 101 بالرباط
نشرة الترجمة الرسمية	60 درهما / 100 درهم		
نشرة الاعلانات القانونية والقضائية والادارية	80 درهما / 120 درهما		
نشرة مداولات مجلس النواب	/ 100 درهم		

تدرج في النشرة العامة القوانين والنصوص التنظيمية ونصوص الاوفاق الدولية الموضوعة باللغة العربية وكذلك المقررات والوثائق التي تفرض القوانين او النصوص التنظيمية الجاري بها العمل نشرها بالجريدة الرسمية.

فهرست

نصوص عامة

صفحة

بنك المغرب.

تقرير مرفوع إلى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من والي بنك المغرب السيد محمد السقاط عن السنة المالية 1994 3071

التبرع بالدم البشري وأخذه واستخدامه.

مرسوم رقم 2.94.20 صادر في 22 من جمادى الآخرة 1416 (16 نوفمبر 1995) لتطبيق القانون رقم 03.94 المتعلق بالتبرع بالدم البشري وأخذه واستخدامه 3145

الحد من تقسيم الاراضي الفلاحية الواقعة داخل دوائر الري ودوائر الاستثمار في الاراضي الفلاحية غير المسقية.

مرسوم رقم 2.94.590 صادر في 22 من جمادى الآخرة 1416 (16 نوفمبر 1995) لتطبيق القانون رقم 34.94 المتعلق بالحد من تقسيم الاراضي الفلاحية الواقعة داخل دوائر الري ودوائر الاستثمار في الاراضي الفلاحية غير المسقية 3147

صفحة

الجمرك. ـ تغيير مبلغ الرسم الجمركي المفروض على استيراد بعض المنتجات.

مرسوم رقم 2.95.410 صادر في 7 رجب 1416 (30 نوفمبر 1995) بتغيير مبلغ الرسم الجمركي المفروض على استيراد بعض المنتجات 3148

مرسوم رقم 2.95.421 صادر في 7 رجب 1416 (30 نوفمبر 1995) بتغيير مبلغ الرسم الجمركي المفروض على استيراد بعض المنتجات 3148

علامات جنسية الطائرات وتسجيلها وتحديد إجراءات التقييد وتعريفة الاداءات الواجب استخلاصها.

قرار لوزير النقل رقم 462.95 صادر في 13 من شوال 1415 (15 مارس 1995) بتغيير وتتميم قرار وزير الأشغال العمومية رقم 072.63 الصادر في 5 رمضان 1382 (30 يناير 1963) بشأن علامات جنسية الطائرات وتسجيلها وبتحديد إجراءات التقييد وتعريفة الاداءات الواجب استخلاصها 3149

دوائر الري ـ سعر المتر المكعب من الماء.

قرار مشترك لوزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي ووزير المالية والاستثمارات الخارجية ووزير الأشغال العمومية رقم 2220.95 صادر في 3 ربيع الآخر 1416 (30 اغسطس 1995) بتحديد سعر المتر المكعب من الماء المطبق في دوائر الري 3149

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

صفحة

نظام تكييف وتصنيف مقاولات البناء والأشغال العمومية.

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1650.95 صادر في 30 من ربيع الآخر 1416 (26 سبتمبر 1995) تمدد بموجبه إلى وزارة التربية الوطنية احكام المرسوم رقم 2.94.223 بتاريخ 6 محرم 1415 (16 يونيو 1994) المحدث بموجبه لحساب وزارة الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر نظام لتكييف وتصنيف مقاولات البناء والأشغال العمومية 3150

إقرار معايير مغربية.

قرار مشترك لوزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية ووزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي رقم 2512.95 صادر في 13 من جمادى الأولى 1416 (9 أكتوبر 1995) بإقرار معايير مغربية 3151

القرض العقاري والفندقي ـ إصدار اقتراض سندي.

قرار لوزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 2654.95 صادر في 8 جمادى الآخرة 1416 (2 نوفمبر 1995) بتحديد شروط وكيفية إصدار القرض العقاري والفندقي لاقتراض سندي قدره 200 مليون درهم 3151

البنك الوطني للإنماء الاقتصادي ـ إصدار اقتراض سندي.

قرار لوزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 2655.95 صادر في 8 جمادى الآخرة 1416 (2 نوفمبر 1995) بتحديد شروط وكيفية إصدار البنك الوطني للإنماء الاقتصادي لاقتراض سندي قدره 150 مليون درهم 3151

صندوق التجهيز الجماعي ـ إصدار اقتراض سندي.

قرار لوزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 2656.95 صادر في 8 جمادى الآخرة 1416 (2 نوفمبر 1995) بتحديد شروط وكيفية إصدار صندوق التجهيز الجماعي لاقتراض سندي قدره 250 مليون درهم 3152

المحروقات السائلة وغاز البوطان ـ الأسعار التي تشترى بها من المصافي وتباع بها.

قرار لوزير الطاقة والمعادن رقم 2671.95 صادر في 13 من جمادى الآخرة 1416 (7 نوفمبر 1995) بتغيير قرار وزير الطاقة والمعادن رقم 43.95 الصادر في 27 من رجب 1415 (30 ديسمبر 1994) بتحديد الأسعار التي تشترى بها من المصافي وتباع بها المحروقات السائلة وغاز البوطان 3152

نصوص خاصة

تحويل منشات عامة إلى القطاع الخاص.

مرسوم رقم 2.95.691 صادر في 2 جمادى الآخرة 1416 (27 أكتوبر 1995) بالإذن لصندوق الإيداع والتدبير بالمساهمة في رأس مال الشركة المغربية للوساطة المالية (SMIF) 3154

مرسوم رقم 2.95.692 صادر في 2 جمادى الآخرة 1416 (27 أكتوبر 1995) بالإذن للبنك المركزي الشعبي بالمساهمة بنسبة 21,5 ٪ في رأس مال الشركة المغربية للوساطة المالية (SMIF) 3154

مرسوم رقم 2.95.694 صادر في 2 جمادى الآخرة 1416 (27 أكتوبر 1995) في شأن البيع المباشر للمؤسسة الفندقية المسماة « فريواطو » بتازة 3155

صفحة

مرسوم رقم 2.95.719 صادر في 2 جمادى الآخرة 1416 (27 أكتوبر 1995) بتحويل نسبة 70 ٪ من رأس مال الشركة المسماة « SOTRAMEG » إلى القطاع الخاص 3155

اللجنة الوطنية للسلامة النووية ـ تعيين رئيس وعضوين.

مرسوم رقم 2.95.708 صادر في 15 من جمادى الآخرة 1416 (9 نوفمبر 1995) بتعيين رئيس اللجنة الوطنية للسلامة النووية واثنين من اعضائها 3156

غرفة التجارة والصناعة بالرباط ـ إذن في اقتناء قطعة ارضية بعوض.

مرسوم رقم 2.95.736 صادر في 15 من جمادى الآخرة 1416 (9 نوفمبر 1995) بالإذن لغرفة التجارة والصناعة بالرباط في اقتناء قطعة أرضية بعوض 3156

نظام موظفي الادارات العامة

نصوص خاصة

وزارة العدل.

قرار لوزير العدل رقم 2756.95 صادر في 7 جمادى الآخرة 1416 (فاتح نوفمبر 1995) بإجراء امتحان الكفاءة المهنية لولوج درجة مدير مؤسسة من الطبقة الثانية 3158

قرار لوزير العدل رقم 2757.95 صادر في 7 جمادى الآخرة 1416 (فاتح نوفمبر 1995) بإجراء امتحان الكفاءة المهنية لولوج درجة مدير مؤسسة من الطبقة الثالثة 3158

قرار لوزير العدل رقم 2758.95 صادر في 7 جمادى الآخرة 1416 (فاتح نوفمبر 1995) بإجراء امتحان الكفاءة المهنية لولوج درجة مراقب رئيس 3158

الإدارة العامة للأمن الوطني.

قرار للمدير العام للأمن الوطني رقم 2355.95 صادر في 2 ذي الحجة 1415 (2 ماي 1995) بتحديد نظام مباراة لتوظيف مفتشي الشرطة 3159

قرار للمدير العام للأمن الوطني رقم 2356.95 صادر في 2 ذي الحجة 1415 (2 ماي 1995) بتحديد تنظيم مباراة مفتشي الشرطة المفتوحة في وجه موظفي المديرية العامة للأمن الوطني 3160

قرار للمدير العام للأمن الوطني رقم 2357.95 صادر في 2 ذي الحجة 1415 (2 ماي 1995) بتحديد تنظيم المباراة الخاصة بتوظيف ضباط الشرطة 3161

قرار للمدير العام للأمن الوطني رقم 2358.95 صادر في 2 ذي الحجة 1415 (2 ماي 1995) بتحديد تنظيم مباراة ضباط الشرطة المفتوحة في وجه موظفي المديرية العامة للأمن الوطني 3163

قرار للمدير العام للأمن الوطني رقم 2359.95 صادر في 2 ذي الحجة 1415 (2 ماي 1995) بتحديد تنظيم المباراة الخاصة بتوظيف ضباط الأمن 3165

قرار للمدير العام للأمن الوطني رقم 2360.95 صادر في 2 ذي الحجة 1415 (2 ماي 1995) بتحديد تنظيم المباراة الخاصة بضباط الأمن المفتوحة في وجه موظفي المديرية العامة للأمن الوطني 3167

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نصوص عامة

تقرير

مرفوع إلى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من والي بنك المغرب السيد محمد السقاط عن السنة المالية 1994

مولاي صاحب الجلالة،

لي عظيم الشرف، بأن أرفع إلى جلالتكم، طبقا للفصل 64 من الظهير الشريف المؤرخ في 23 ذي الحجة 1378، الموافق لـ 30 يونيو 1959 (وهو الذي أحدث بموجبه بنك المغرب)، التقرير الخاص بسنة 1994 وهي السنة المالية السادسة والثلاثون التي مرت على تأسيس معهد الإصدار.

شهد الاقتصاد العالمي خلال سنة 1994 تزايدا بيّنا في النمو، نتج أساسا عن تعزيز الإنتعاش الاقتصادي بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد ساهم هذا الإنتعاش الذي أعاد الثقة للمستثمرين وأدى على الخصوص إلى تنشيط المبادلات التجارية في دفع الإقتصاديات الأخرى لاسيما في أوروبا وجنوب شرق آسيا. وهكذا تنامى النشاط الاقتصادي العالمي بنسبة 3,7% عوض 2,5% سنة 1993 و 2% في 1992، إلا أن ذلك لم يؤد إلى التقليص من مستوى البطالة الذي ظل مرتفعا في المجمل، وذلك رغم بوادر التحسن التي ظهرت في نهاية السنة. أما مخاطر الضغوط التضخمية التي كان من المتوقع ظهورها مع تزايد الإنتاج خاصة في الولايات المتحدة، فإنها لم تتجسد بل على العكس سجل من جديد تقلص في ارتفاع الأسعار في معظم الأقطار الصناعية على إثر توفر طاقات إنتاجية لم يتم استغلالها، واعتدال المطالبة برفع الأجور، وانخفاض السعر المتوسط للنفط. كما أن المخاوف الناشئة بالولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن احتمال تأجج في الإنتاج قد حدت ببنكيهما المركزيين إلى تشديد تدريجي لسياستهما النقدية بهدف تحقيق اعتدال في الطلب. غير أن الاستباقات التضخمية تسببت في ارتفاع أسعار الفائدة الطويلة الأجل، لاسيما وأن كلا من العجز الحاصل في الميزانيات العامة واحتياج اقتصاد معظم الدول إلى التمويل ظلا بالغين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العجز المسجل في الميزانية بالولايات المتحدة وكذا في حسابها الخارجي الجاري مع ما واكبه من ضعف في الإدخار، قد أثر على سعر صرف الدولار. وهكذا، اتسمت أسواق الصرف بانخفاض العملة الأمريكية سواء تجاه الين الياباني أو العملات الأوروبية الرئيسية. أما في حظيرة نظام الصرف الأوروبي، فإن التوترات ظلت محدودة في المجمل، بعد الإضطرابات القوية التي شهدها هذا النظام خلال السنتين الماضيتين.

لقد امتد تحسن النشاط الاقتصادي بعد تدعمه بأمريكا الشمالية ليشمل معظم جهات العالم، فساعد بالخصوص على خروج الإقتصاديات الأوروبية الرئيسية من مرحلة الكساد التي بدت في أوائل العقد.

وهكذا، فإن نمو الإنتاج، بنسبة 3,1%، في حظيرة منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية يعزى أساسا إلى النتائج المسجلة بالولايات المتحدة وكندا، حيث بلغ تقدم النشاط الاقتصادي فيهما 4% و 4,5% على التوالي. وذلك إثر انتعاش الإستهلاك وإعادة تكوين المخزونات وعلى الخصوص بفضل أهمية الإستثمارات. وقد أمكن للإقتصاديات الأوروبية من جهتها، والتي ارتفع إنتاجها الداخلي الإجمالي بما يفوق 2,8% بعد أن تدنى بنسبة 0,4% خلال 1993، أن تستفيد أكثر من تنامي الصادرات. وفي اليابان، حيث اتخذت إجراءات بهدف تنشيط الإقتصاد، ظل نمو الإنتاج محدودا خاصة بسبب ارتفاع قيمة الين. أما الإقتصاديات الانتقالية فقد تقلص إنتاجها بنسبة 9,4%، ذلك أن المشاكل الأساسية التي تواجهها مجموعة الدول المستقلة في مجال التعاون بالمنطقة لم تسمح لها بالتخفيف من الإختلالات التي تعاني منها، بحيث تراجع إنتاجها بقدر ملموس للسنة الخامسة على التوالي. وبخلاف ذلك، تمكنت بعض دول أوروبا الوسطى والشرقية، بفضل المجهودات التي بذلتها في مجال إعادة هيكلة اقتصادياتها، من تخفيض وتيرة الكساد بل ومن وضع حد له.

أما في باقي أقطار العالم، فقد نجم تحسن الوضعية الاقتصادية في المجمل عن تزايد الطلب الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك، أسهم ارتفاع أسعار المواد الخام غير النفطية في دعم اقتصاديات البلدان المصدرة للمنتجات الأولية. أما بالنسبة للبلدان النامية الأكثر تقدما، فقد انتعش النشاط الاقتصادي بها بفضل الإصلاحات المطبقة وجلب الإستثمارات الأجنبية. واستفادت الأقطار النامية بآسيا، زيادة على ذلك، من طلب داخلي متواصل، فسجلت معدل نمو بنحو 8,6% يعزى إلى ازدهار اقتصاديات بلدان جنوب شرق آسيا والصين. ولئن كان الإنتاج دون هذا المستوى في أمريكا اللاتينية، فإنه عرف تحسنا في المجمل بنسبة 4,5%. وبالمثل، انتقلت نسبة النمو في إفريقيا من 0,7% إلى 2,5% خاصة بعد ارتفاع الإنتاج في المغرب العربي وجنوب إفريقيا. وبخلاف ذلك، تباطأ النمو الاقتصادي بالشرق الأوسط، حيث تراجع من 4% إلى 0,5%، بفعل الكساد المسجل بتركيا وضعف نشاط الإنتاج من جديد في العديد من الأقطار المصدرة للنفط.

إن انتعاش الإقتصاد خلال 1994 وإن كان قد أحدث فرصا جديدة للتشغيل لم يمكن من إيقاف تصاعد البطالة التي شملت 35 مليون شخص في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أو 8,1% من مجموع السكان النشطين وهكذا يكون عدد العاطلين قد ارتفع بعشرة ملايين منذ سنة 1990. فالبنسبة لأوروبا وحدها، بلغ معدل البطالة حوالي 12% حيث شمل 22 مليون شخص بعد زيادة متواصلة لمدة أربع سنوات. وقد لوحظ كذلك تدهور في وضعية التشغيل باليابان حيث ارتفعت به نسبة البطالة بقدر طفيف بقي محصورا في 3%. إن حجم البطالة بالبلدان الصناعية ليبعث على الانشغال لاسيما وأنه يفوق في أوروبا وبشكل جد ملموس المستويات المرتفعة التي تم تسجيلها طيلة العقود السابقة وأن عناصره الهيكلية تزايدت بقدر بالغ حسبما يتضح من اتساع نسبة العاطلين لمدة طويلة. كما أن استمرار البطالة عند مستويات عالية يتسبب في تزايد كلفته الإقتصادية والإجتماعية وفي الضغط على النمو. ومن جهة أخرى، فإن آفاق التخفيف من هذه الظاهرة تبدو محدودة نظرا لتصلبات سوق التشغيل ولعدم ملائمة التكوين وكذا لخاصيات الإنطلاقة الإقتصادية الحالية. وقد ترتبت بقدر أكبر عن تقدم في الإنتاجية ارتبطت بدورها باحتدام المنافسة. لقد تجلت حيوية الاقتصاد الأمريكي في تنامي فرص التشغيل، مما قلص نسبة البطالة إلى 6,1%. إلا أن المناصب الجديدة أحدثت في قطاع الخدمات واكتست في غالب الأحيان طابعا ظرفيا. أما في البلدان التي تمر بمرحلة التحول إلى اقتصاد السوق، فقد واكب مسلسل إعادة هيكلة مؤسساتها الصناعية الإستغناء عن العديد من مناصب التشغيل. ومن جهة أخرى، كان ارتفاع الإنتاج في الدول النامية غير كاف للإسهام في التقليل من بطالة مزمنة.

وفي هذه الظروف، ظل الاستهلاك معتدلا في الأقطار الصناعية بصفة عامة مما ساعد، مرة أخرى، على تراجع التضخم. وقد نتج هذا التراجع أيضا عن تخفيف تكلفات الأجور وانخفاض سعر الطاقة وتحسن إنتاجية المقاولات، وكذا عن الإستمرار في نهج سياسات نقدية حذرة.

وهكذا، انتقلت الزيادة في أسعار الاستهلاك من 3,8% إلى 3,1% داخل الاتحاد الأوروبي ومن 1,3% إلى 0,7% باليابان، فيما تدنت من 3% إلى 2,6% بالولايات المتحدة، رغم المستوى العالي لاستعمال قدراتها الإنتاجية. وسجل التضخم انخفاضا بمقدار النصف بالنسبة للإقتصاديات الإنتقالية، لكنه مازال يبدو بالغا، بمعدل إجمالي يصل إلى 296%. وبخلاف ذلك، تسارع التضخم بالبلدان النامية، حيث تأهز من جديد 14% بآسيا و 32% بالشرق الأوسط و 33% بإفريقيا. بيد أن هذه المعدلات تخفي تباينات هامة من قطر لآخر. و الشأن كذلك بالنسبة لأمريكا اللاتينية، حيث وصل معدل التضخم إلى نسبة 227% مترتبة بالأساس عن الإرتفاع البالغ للأثمان في البرازيل، خاصة قبيل اعتماد مخطط للتقويم المالي خلال منتصف السنة.

وفي وضعية تتسم بتزايد هام في الطلب، توسع حجم التجارة العالمية بنسبة 9% خلال 1994 عوض 3,8 % في سنة 1993، وذلك بعد الميل إلى التباطؤ طيلة السنوات الأخيرة. وقد ارتبط ذلك التوسع، بصفة رئيسية، بتحسن كل من مستوى الإنتاج بالبلدان الصناعية، التي تسهم بنسبة 70% تقريبا في المبادلات الدولية، وبالطلب الهام على الواردات من قبل البلدان ذات الإقتصاديات الإنتقالية، وكذا باستمرار توسع إنتاجي فائق في بعض الأقطار النامية ذات الدخل المتوسط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وإذا كانت صادرات الولايات المتحدة قد ارتفعت بنسبة 11,4% نتيجة خفض قيمة الدولار، فإن وارداتها قد تزايدت هي الأخرى، بنسق يربو على 15%. وقد استفادت البلدان الأوروبية على الخصوص من هذا التطور، إذ تنامت صادراتها بما يقارب 8,5%، بعد اكتساب مزيد من القدرة التنافسية بفضل اعتدال تكلفة اليد العاملة و نتائج إعادة هيكلة جهازها الصناعي. وبخلاف ذلك، واعتبارا لارتفاع سعر الين، لم تسجل مبيعات اليابان إلى الخارج إلا زيادة تقدر بـ 1,4%. أما في باقي الأقطار الآسيوية، فقد أسفر ارتفاع الطلب العالمي وكذا مستوى نمو الإنتاج، خاصة بالصين وفي جنوب شرق آسيا، عن توسع المبادلات بأكثر من 13%. وقد شمل نفس التطور مبادلات الأقطار النامية الأخرى خاصة منها تلك المصدرة للمواد الأولية.

وهكذا وفي أعقاب الإنطلاقة الإقتصادية على الصعيد العالمي ازداد حجم الطلب على المواد الخام، سيما إثر مشتريات اكتست طابع المضاربة، قامت بها مؤسسات التوظيف المالي من أجل التعويض عن استثماراتها بالأسواق المالية، والتي تأثرت بارتفاع جديد لأسعار الفائدة الطويلة الأجل. ولهذا، تزايدت أثمان المواد الأولية، باستثناء النفط، بنحو 12,3%، مما جعل حدا لانخفاضها الملموس خاصة خلال العقد الأخير. وفيما يتعلق بسعر النفط الذي عرف انخفاضا بنسبة 11,5% سنة 1993، فإنه بلغ هذه السنة 15,47 دولارا للبرميل في المتوسط، مسجلا بذلك من جديد تراجعا بنسبة 4,1%، وذلك نتيجة لاستمرار فائض في العرض ناجم جزئيا عن ارتفاع إنتاج البلدان غير الأعضاء في منظمة الأقطار المصدرة للنفط التي أسهمت بأكثر من 60% في الإنتاج العالمي. أما أثمان المنتجات المصنعة، فإنها تزايدت بنحو 2,8% بعد الإنخفاض بنسبة 5,8% الحاصل خلال 1993.

لقد سجلت معادلات التبادل للأقطار النامية، والحالة هذه، انخفاضا طفيفا بنسبة 0,4% في المجمل. إلا أن هذا التطور يشمل ترد لتلك المعادلات، بمقدار 2,4% و7,1 % على التوالي في كل من الشرق الأوسط وإفريقيا، في حين سجل شبه استقرار في آسيا وتحسن بمقدار 2,2% في أمريكا اللاتينية. أما في البلدان الصناعية فإن معادلات التبادل لم تتغير إلا قليلا على العموم، ماعدا في اليابان بالخصوص حيث ارتفعت بقدر بين.

بلغت القيمة الإجمالية للمبادلات التجارية 4.000 مليار دولار، بعد أن سجلت توسعا بنحو 12%، فكان لها خلال سنة 1994 تأثير واضح على وضعية الحسابات الجارية للأقطار الصناعية. وهكذا، انتقل عجز الحساب الجاري بالولايات المتحدة من 104 إلى 150 مليار دولار، فيما ظل فائض اليابان يناهز 130 مليار دولار، بينما انتقل في حظيرة الإتحاد الأوروبي من 7 إلى 30 مليار دولار في ظرف سنة. أما العجز المسجل لدى الأقطار النامية، فقد استقر في المجموع عند حوالي 94 مليار دولار، ويعزى بصفة رئيسية لتسديدات فوائد الدين. أما بالنسبة للاقتصاديات الإنتقالية، فقد ازداد عجز موازينها الجارية تردديا، بحيث انتقل من 6 إلى 11 مليار دولار.

إن تطور الحسابات الجارية هذا، الذي يدل عن تزايد نشاط الإنتاج وانتعاش الإستثمارات، قد أسهم في تزايد الطلب على التمويل بالأسواق العالمية للرساميل. وكان التنافس للحصول على الموارد المالية حادا لاسيما وأن الأقطار الصناعية ظلت تعاني من عجز ثقيل في ميزانياتها، ومن تسديد دين عمومي متزايد مثل مجموع مبلغه الجاري أكثر من 70% من ناتجها الداخلي الإجمالي. ومن جهة أخرى بلغت تحملات أصل الدين الخارجي للأقطار النامية من جديد 116 مليار دولار، مما قلص بنفس المقدار من تدفق الرساميل، والتي تقدر بنحو 360 مليار دولار، خاصة لصالح بلدان آسيا وأوروبا. وهكذا فإن المبلغ الجاري للدين الخارجي بذمة الأقطار النامية، والذي يتكون بالأساس من ديون القطاع العمومي لأمد طويل، قد وصل إلى 1.945 مليار دولار، أي مايعادل 41% من ناتجها الوطني الإجمالي.

لقد أدى كل من الطلب الهام على الرساميل بالسوق الدولية والمخاوف الناجمة عن عودة التضخم إثر الانتعاشة الإقتصادية القوية بالولايات المتحدة إلى عودة أسعار الفائدة لأجل طويل للارتفاع بشكل بين، حيث ظهرت البوادر الأولى لهذا الارتفاع في أمريكا ليشمل فيما بعد البلدان الأوروبية. وقامت السلطات النقدية الأمريكية، والحالة هذه، برفع معدلات الفائدة القصيرة الأجل بهدف التصدي للإستباقات التضخمية والعمل على خلق انفراج في أسعار الفائدة بأسواق الرساميل. وقد حدا كل من تقلبات أسعار الفائدة العالمية وعبء استدانة الأقطار النامية وكذا التحرير المتزايد لإقتصادياتها بغالبية هذه البلدان إلى البحث عن استثمارات خارجية. وهكذا، تواصل ارتفاع الأموال المتلقاة في هذا الإطار والتي اجتذبتها عمليات تفويت المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص في عدة بلدان، فتجاوزت مبلغ 170 مليار دولار ممثلة بذلك قرابة 70% من الرساميل الخاصة التي حصلت عليها هذه البلدان.

وفيما يتعلق بقروض صندوق النقد الدولي، التي وصل مستواها الجاري إلى ماقدره 30,3 مليار من حقوق السحب الخاصة عند نهاية 1994، فإنها بلغت خلال السنة 5,9 مليار من حقوق السحب الخاصة، وكانت إلى حدود 60 % تقريبا من نصيب الأقطار ذات الإقتصاد الإنتقالي. وبالتالي تكون هذه البلدان قد استفادت من رصيد صاف قدره 1,6 مليار من حقوق السحب الخاصة فيما بلغت التزاماتها تجاه الصندوق ماقدره 7,8 مليار من حقوق السحب الخاصة. وبخلاف ذلك، كانت السحوبات التي قامت بها الأقطار النامية أقل من استرداداتها بمبلغ 500 مليون من حقوق السحب الخاصة. وهذا ناتج بالأساس عن تسديدات هامة قام بها كل من المكسيك والهند.

وصلت السلفات المقدمة من لدن البنك العالمي والوكالة الدولية للتنمية التابعة لها خلال السنة المالية المختتمة في نهاية يونيو 1994 إلى ماقدره 10,5 و 5,5 مليار دولار على التوالي. ومازال يمنح نصف مجموع هذه المساعدات لفائدة الفلاحة والمواصلات والتزبية من أجل استغلال الإرتباط الوثيق فيما بين هذه القطاعات وبالتالي دفع مسلسل النمو في البلدان المستفيدة. وفي المجموع، يكون المبلغ الجاري للقروض التي منحها البنك العالمي قد وصل في نهاية نفس السنة المالية إلى 109,3 مليار من الدولارات.

وعلى مستوى أسواق صرف العملات، اتسم التطور الحاصل سنة 1994 على الخصوص بتدني سعر الدولار الأمريكي مقابل العملات الأوروبية الرئيسية، وكذا إزاء الين الياباني الذي تدعمت قيمته للسنة الثانية على التوالي.

وهكذا، أخذ الدولار يرتفع في بداية السنة بفعل تزايد هام في الإنتاج بالولايات المتحدة وتضييق الفارق في أسعار الفائدة بالنسبة لألمانيا، ثم جنح بعد ذلك إلى الإنخفاض. وإن هذا التقلب في التوجه الناجم عن عودة أسعار الفائدة لأجل طويل إلى الارتفاع، والذي تسبب بدوره في عزوف نسبي عن الأصول الأمريكية، قد ازداد حدة نتيجة استفحال العجز الخارجي للولايات المتحدة. ولم يوضع حد لحركة تراجع الدولار إلا في شهر ماي بعد تدخل البنك الفدرالي والبنوك المركزية الرئيسية الأخرى، ثم في شهر نونبر، قبل أن تعود ثانية إلى الظهور في أواخر السنة إبان الأزمة المالية بالمكسيك. وفي النهاية، تكون العملة الأمريكية قد انخفضت في ظرف سنة بنسبة 10,8% مقابل الين، مسجلة تجاهه في شهر أكتوبر أدنى مستوى لها يلاحظ لحد الآن. كما تدنى الدولار بقدر ملموس إزاء عملات النظام النقدي الأوروبي فنزلت قيمته بمعدل 10,6% مقابل المارك الألماني و 9,4% تجاه الفرنك الفرنسي وبنحو 5 % بالنسبة لكل من الجنيه الإسترليني والليرة الإيطالية اللذين تم سحبهما في سنة 1992 من نظام الصرف الأوروبي.

ولم يشهد النظام النقدي الأوروبي من جانبه اضطرابات تذكر، بعد الإختلالات التي مر بها في خريف 1992 ثم في منتصف سنة 1993. وهكذا، لم تتدعم قيمة المارك إلا أثناء الأشهر الأخيرة من السنة، بينما أمكن للفرنك الفرنسي، رغم صعوبات عابرة خاصة في شهر يوليوز وفي نهاية السنة، أن يستفيد من تحسن الوضعية الإقتصادية الداخلية ومن سياسة الدعم التي نهجها بنك فرنسا. وبخلاف ذلك، عانت البسيطة من عوارض ضعف، فسجلت عند نهاية السنة أدنى سعر لها بالمقارنة مع العملة الألمانية. وكان الشأن كذلك بالنسبة للجنيه الإسترليني وعلى الخصوص للعملة الإيطالية، بحيث لم تتمكن كلتاهما من العودة إلى حظيرة النظام الأوروبي، رغم التوسيع الهام لهوامش تغير أسعار العملات الذي تقرر في 1993. وهكذا، سجلت الليرة الإيطالية انخفاضا قياسيا بالنسبة للمارك الألماني.

وإن تقلبات أسعار الصرف، التي ازدادت اتساعا مع تحرير الأسواق واندماجها المتواصل وكذا بفعل تأثير ضغوط المضاربات، قد أدت بالبنوك المركزية إلى القيام بتدخلات مكلفة أكثر فأكثر. غير أن التباين في اتجاهات السياسات المعتمدة في مجال الإقتصاد، يشكل السبب الرئيسي لتوترات أسعار الصرف. ولايمكن إيجاد حل لمواجهة هذه الضغوط إلا في إطار تعاون دولي وثيق، يسعى للتوافق في الاهداف والتقارب في النتائج الاقتصادية داخل البلدان الصناعية الرئيسية.

فإذا كان للمبادلات التجارية خلال هذه السنة دورحاسم في تحفيز النمو، فإن الإنطلاقة الإقتصادية هاته تحمل سمات ضعف مشترك لغالبية هذه البلدان، ولم يكن لها إلا وقع محدود على مستوى التشغيل إذ لم تسهم في إيجاد حل ناجع لمعضلة البطالة التي أصبحت تثير الإنشغال في شتى الميادين. وقد ظهرت أيضا مخاطر عودة التضخم خاصة في الأقطار التي عرفت انتعاشا اقتصاديا هاما. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإجراءات المعتمدة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

من لدن البلدان المتقدمة في مجال الميزانية العمومية قد ظلت غير كافية للحد من توسع دينها العمومي ولتخفيض أسعار الفائدة المرتفعة، التي تشكل عائقا للإستثمارات.

إن التحديات الخطيرة التي على الأقطار الصناعية أن ترفعها لا تخلو، بالتأكيد، من عواقب على الدول النامية، نظرا لسرعة امتداد الاختلالات في الإقتصاد الكلي داخل الأسواق العالمية التي أصبحت جد مرتبطة فيما بينها. وهكذا، فإن هذه الأقطار تعاني من عدم استقرار عوامل النمو، الداخلية منها والخارجية، كما تجد نفسها مضطرة لمواجهة العديد من العوائق تجعل اقتصادياتها تتأثر أكثر مما سبق بتقلبات الأوضاع في حين تبقى المشاكل المرتبطة باستدانتها مطروحة وذلك نظرا ليس فقط لعبء خدمة الدين الخارجي ولكن أيضا بسبب لجوءها لأسواق الرساميل التي أصبحت تتهددها أكثر فأكثر اضطرابات شتى. وتبدو الأقطار النامية عرضة على الخصوص لمخاطر هامة تتجلى في عدم استقرار الرساميل القصيرة الأمد وأسعار الفائدة.

وينبغي، والحالة هذه، أن تعطى الأولوية في البلدان التي تدعو فيها الضرورة إلى ذلك، وخاصة منها بعض الدول الصناعية، لتصحيح الميزانية العمومية وإنهاء الإدخار من أجل تيسير انفراج أسعار الفائدة، الذي من شأنه دعم نمو الإنتاج دون تأجيج التضخم. وسوف تسهم إجراءات من هذا القبيل في استقرار الأسواق المالية التي تشهد منذ عهد حديث تحولات تستدعي، من جهة أخرى، خلق إطار ملائم لتنظيم ومراقبة المعاملات وكذا المزيد من شفافيتها وذلك بهدف ضمان حسن سيرها بعيدا عن كل اختلال.

لقد انعكس تحسن الظرفية الدولية على الوضعية الاقتصادية الداخلية، خاصة عبر تزايد الطلب الخارجي. واستفاد من هذه الزيادة على الخصوص إنتاج ومبيعات الفوسفاط ومشتقاته وكذا صادرات الفروع المرتبطة بقطاع الفلاحة والصيد البحري. غير أن هذه النتائج وأكبها تدهور في معادلات التبادل، عكس في أن واحد غلاء ملموسا للمستوردات وانخفاضا طفيفا للسعر المتوسط لدى التصدير. أما الطلب الداخلي، فيبدو في ارتفاع قوي ترتب بالأساس عن تزايد الاستهلاك الناجم بدوره عن التوسع الاستثنائي للإنتاج الفلاحي. وقد أدى هذا التطور إلى نمو متزايد، شمل معظم القطاعات الاقتصادية الأخرى، وإن كان ذلك بنسب محدودة. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الركود فيما يخص الاستثمارات. نظرا لاستمرار ظرفية تفتقر إلى الحيوية، تعزى في جزء منها إلى تعاقب سنتين من الجفاف وإلى المخاوف التي برزت خلال الأشهر الأخيرة من السنة من حلول موسم فلاحي ردي، مرة أخرى.

وفي هذه الظروف، ظل ارتفاع الأسعار معتدلا، بوتيرة متوسطة قدرها 5,1%، وهي تقارب نظيرتها لسنة 1993. بل وأكثر من ذلك تراجعت زيدة كل من أسعار الجملة من 4,5% إلى 2,3% وأسعار الإنتاج الصناعي من 5,1% إلى 3,6%. وبالمثل، ارتفع مخفض التضخم للناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 2,7% عوض 3,6% خلال السنة الماضية.

وقد أمكن أيضا تحقيق هذا التباطؤ النسبي في التضخم بفضل سياسة نقدية ظلت تتسم بالحذر، دون أن تتسبب في عرقلة تمويل كل من الاقتصاد وخزينة الدولة. غير أنه تعين على الخزينة العمومية إعادة النظر في نفقاتها خلال السنة بهدف الحد من مدى عجز الميزانية الذي بلغ في نهاية الأمر 8,9 مليار درهم وشكل ما يساوي 3,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي المجمل، تنامت الكتلة النقدية بالفعل، بنسبة 10,5% بالمتوسط السنوي، وهي وتيرة دون نمو الناتج الداخلي الإجمالي من حيث قيمته الإسمية، ونسبته 14,5% خلال هذه السنة. وإن هذا الفارق لا يدل مع ذلك على تقليص في سيولة الاقتصاد، نظرا لأن النمو يعزى هذه السنة بقدر وافر إلى توسع الإنتاج الفلاحي.

وقد انعكست هذه التطورات على الحساب الخارجي بحيث بلغ عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات 6,2 مليار درهم فلم يتجاوز 2,2% من الناتج الداخلي الإجمالي رغم انخفاض الإيرادات السياحية الصافية والتحويلات التي قام بها المواطنون المغاربة القاطنون بالخارج. إلا أن تمويل كل من هذا العجز وحاجيات تسديد الدين الخارجي قد استلزم من جديد اللجوء إلى الاقتراضات الخارجية بمبالغ مرتفعة، تلقى منها القطاع العمومي بمفرده 14,7 مليار درهم. وبلغت من جهتها تدفقات الرساميل لفائدة القطاع الخاص 12,8 مليار في شكل قروض واستثمارات.

الإنتـــــاج

بعد تراجع النمو خلال السنتين الأخيرتين تزايد الإنتاج، محسوبا بالأسعار الثابتة وعلى أساس معطيات مازالت مؤقتة، بمعدل 11,5%. وباستثناء قطاع البناء والأشغال العمومية حيث ازداد الميل إلى الانخفاض تفاقما، ساهمت كافة فروع النشاط في هذا التوسع لكن بدرجات متفاوتة. وهكذا سجل القطاع الأولي بمفرده ارتفاعا ملحوظا، بنسبة 63%، فأسهم بذلك بنحو ثلاثة أرباع في التنامي الكلي للناتج الداخلي الإجمالي. وتحسن الإنتاج بالقطاعين الثانوي والثالثي بنسبة 4,3% و2,6% على التوالي في حين قدر تزايد خدمات الإدارات العمومية غير القابلة للتسويق بمعدل 4,3% [1].

وهكذا، فخلافا لما اتسم به الموسمان الماضيان من جفاف، استفاد القطاع الفلاحي خلال هذه السنة من ظروف مناخية ملائمة مكّنت من توسيع المساحات المزروعة ومن تحسين بيّن للمردودات خاصة فيما يتعلق بزراعة الحبوب. وهكذا، بلغ محصول الحبوب الأربعة الرئيسية مستوى قياسيا قدر بكمية 94,5 مليون قنطار، فتجاوز بنسبة 68% المستوى المتوسط للسنوات العشر الماضية. وسجلت باقي المنتجات ارتفاعا ملحوظا، باستثناء الزراعات السكرية على الخصوص، التي ظلت مستقرة. وحظيت وضعية تربية المواشي، من جهتها وفي آن واحد، بوفرة المواد العلفية وبمواصلة العمل بإجراءات الدعم لصالح هذا القطاع، وقد سجلت تحسنا كان فرصة سانحة لمربي الماشية لإعادة تكوين القطعان. وفي الأخير، وصلت الكميات المصطادة من الأسماك إلى 741.000 طن وسجلت توسعا بنحو 20% يعزى إلى الصيد الساحلي لوحده.

تزايدت القيمة المضافة للنشاطات الثانوية بنسبة 4,3% بعد أن تدنت بمعدل 1,3% في سنة 1993. وسجل القطاع المعدني على الخصوص زيادة قدرها 9,2%، تأتت بالأساس عن الفوسفاط. و بالمثل، تنامى إنتاج فرع "الطاقة والماء" بنسبة 8% في أعقاب ارتفاع إمدادات الكهرباء من أصل مائي وبدرجة أكبر من أصل حراري، وذلك بفضل توسيع الطاقات الإنتاجية. وسجل القطاع الصناعي من جانبه زيادة بمعدل 4,2% ممّا وضع حدا للتوجه غير الملائم الذي لوحظ طيلة السنوات الثلاث الماضية. وقد أسهمت كافة الفروع تقريبا في هذا التحسن الإجمالي وعلى الخصوص منها الصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية وكذا قطاع الملابس الجاهزة.

أما وضعية البناء والأشغال العمومية فمازالت في تدهور متواصل حيث تقلصت قيمتها المضافة بمعدل 1,7%. فبالإضافة إلى تراجع نشاط البناء الملاحظ منذ سنة 1991، خفضت نفقات الاستثمار العمومية خلال هذه السنة.

أما قطاع الخدمات القابلة للمتاجرة، فقد سجل، بالموازاة مع تزايد النمو في النشاطات الأخرى، تحسنا بنسبة 2,6%، أسهم فيه كل من فرع التجارة، والنقل والمواصلات، والخدمات الأخرى، بارتفاع نسبته 9,2% و5,3% و1,9% على التوالي.

وأخيرا، ارتفع إنتاج خدمات الإدارة العمومية غير القابلة للمتاجرة بنسبة 4,3% أي أدنى بقليل من وتيرة 4,9% المسجلة سنة 1993.

وفي المجموع، وباعتبار ارتفاع مخفض التضخم بنسبة 2,7% تم تقدير الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمبلغ 286 مليار درهم، مسجلا توسعا بنسبة 14,5% عوض 2,5% خلال 1993. ولذا، فإن الدخل الوطني الإجمالي المتاح، الذي يشتمل بالإضافة إلى ذلك على الدخول الصافية المتلقاة من الخارج بمبلغ 9,3 مليار، وصل إلى 295.3 مليار درهم بعد أن تنامى بمعدل 14,1% [1].

الطلـــب

بلغ الإنفاق الوطني الإجمالي 300,1 مليار درهم، فاتسع بنسبة 14,2% في نظير 1,6% خلال 1993.

قدر الاستهلاك النهائي بنحو 240,7 مليار، فارتفع بمعدل 16% عوض 2,8% في سنة 1993 و 1,3% خلال 1992، وانتقلت حصته ضمن الناتج الداخلي الإجمالي في ظرف سنة من 83,1% إلى 84,2%. وقد نجم هذا التطور بصفة رئيسية عن تنامي استهلاك الخواص، الذي كان في شبه ركود طيلة السنتين الماضيتين. وإن هذا التوسع الذي يرتبط بارتفاع الإنتاج الفلاحي، يعود في جزء منه إلى الأهمية التي اكتساها الاستهلاك الذاتي خلال هذه السنة و على الخصوص إلى المخزونات المكونة بالوسط القروي. ومن جهته، تزايد

(1) يرجع للملحقات الإحصائية من 1 إلى 4.

(1) يرجع للملحقات الإحصائية من 5 إلى 7.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

استهلاك الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية، بوتيرة 8,7% عوض 10,3% فيما سبق.

تنامت نفقات الاستثمار بمعدل 7,7% فوصلت أثناء هذه السنة إلى 59,4 مليار بعد أن تراجعت بنسبة 2,4% خلال 1993. غير أن هذا الارتفاع تحقق، بقدر وافر، بفضل إعادة تكوين المخزونات إلى حدود 2,3 مليار، والتي شملت أساسا المنتجات الطاقية والصناعية. أما فيما يرجع لتكوين رأس المال الثابت، فإنه بلغ 57,1 مليار بعد أن سجل زيادة محدودة في نسبة 2,6% من جراء تخفيض النفقات العمومية وارتفاع الاستثمار الخاص بقدر ضئيل. وتسفر نسبة التكوين الإجمالي لرأس المال الثابث إلى الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية عن معدل للاستثمار قدره 20% في نظير 22,7%، وهي النسبة المتوسطة للخمس سنوات الأخيرة.

وفي المجموع، استلزم توازن العرض والطلب على السلع والخدمات اللجوء إلى استيرادات صافية بمبلغ 14,1 مليار، في تزايد بنسبة 9,2%، أوما يمثل 4,7% من الإنفاق الوطني، عوض 4,9% خلال 1993[1]. وهكذا، فإن العجز الناجم عن السلع والخدمات قد تم تعويضه إلى حدود 9,3 مليار درهم بواسطة الدخول الصافية المتلقاة من الخارج، لكنه خلف احتياجا إلى تمويل الاقتصاد بمقدار 4,6 مليار درهم.

وإن هذه الفجوة التي تدل عن عدم كفاية الإدخار الوطني الذي ارتفع بنسبة 6,4% إلى 54,6 مليار درهم، بالمقارنة مع مستوى الاستثمار، قد نتجت عن التقلص الخفيف للدخول المتلقاة من الخارج وعن الضعف النسبي للادخار الداخلي. وقد بلغ هذا الادخار خلال السنة 45,3 مليار درهم ولم يشكل سوى 15,8% من الناتج الداخلي الإجمالي. غير أن تعبئة الادخار سلكت اتجاها ملائما، انعكس من خلال تنامي الأصول المالية.

وفي نهاية الأمر، تمت تغطية احتياج الاقتصاد للتمويل بواسطة تدفقات صافية من الرساميل الخارجية مكنت زيادة على ذلك، ومن جديد، من تعزيز مبلغ احتياطيات الصرف التي مثلت في آخر السنة قرابة سبعة شهور ونصف من واردات السلع.

تطور المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

(المبالغ بملايير الدراهم)

المؤشرات	1992	1993	1994	التغيرات % 1993/1992	التغيرات % 1994/1993
الحسابات الوطنية					
- الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	110,9	109,7	122,3	1,1-	11,5
- الناتج الداخلي الإجمالي الفلاحي	15,5	14,8	24,1	4,7-	63,0
- الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي	95,4	94,9	98,2	0,5-	3,5
- الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية	243,8	249,8	286,0	2,5	14,5
- الدخل الوطني الإجمالي المتاح	255,8	258,9	295,3	1,2	14,1
- الإستهلاك الوطني	202,0	207,6	240,7	2,8	16,0
- التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت	54,5	55,7	57,1	2,2	2,6
- الادخار الوطني الإجمالي	53,8	51,3	54,6	4,6-	6,4
مقياس كلفة المعيشة	122,2	128,5	135,1	5,2	5,1
منها "المواد الغذائية"	125,3	133,2	142,5	6,3	7,0
العمليات الخارجية					
- الواردات (+ النقل والتأمين)	62,8	61,9	66,0	1,4-	6,6
- الصادرات (مسلمة للشحن)	34,0	34,4	37,0	1,2	7,7
- الرصيد التجاري	28,8-	27,5-	29,0-	-	-
- ميزان الأسفار	9,6+	9,2+	8,6+	-	-
- تحويلات المواطنين القاطنين بالخارج	18,5	18,2	16,8	1,7-	7,7-
- رصيد الحساب الجاري	3,7-	4,9-	6,2-	-	-
- رصيد الحساب الجاري \ الناتج الداخلي الإجمالي	(1,5)	(2,0)	(2,2)	-	-
- الخدمة الكلية للدين الخارجي	22,2	29,2	29,2	31,5	-
المالية العمومية					
- الرصيد العادي	12,6+	13,6+	10,2+	8,2	25,3-
- نفقات الاستثمار	17,2	19,6	19,0	14,0	3,0-
- عجز الميزانية [1]	4,1-	6,0-	8,9-	-	-
- عجز الميزانية\الناتج الداخلي الإجمالي	(1,7)	(2,4)	(3,1)	-	-
النقـــد					
- الكتلة النقدية	146,5	158,1	174,2	7,9	10,2
- الموجودات الخارجية الصافية	33,7	38,2	41,5	13,3	8,7
- الديون على الخزينة	55,5	59,4	65,2	7,1	9,8
- القروض للاقتصاد	66,0	71,8	79,3	8,7	10,6

ملحوظة : احتسبت التغيرات والأرصدة والمعدلات على أساس المبالغ بملايين الدراهم.

(1) يرجع للملحق الإحصائي 6.

(1) قبل إعادة الجدولة فيما يخص سنة 1992.

الفلاحة والصيد البحري

استفاد القطاع الفلاحي خلال الموسم 1993-1994 من ظروف مناخية جد ملائمة مكنت من زيادة المساحات المزروعة ومن رفع المردودات بشكل كبير، بعد أن تميزت السنتان الأخيرتان بالجفاف وانهيار الإنتاج. وقد شمل هذا التطور جل المزروعات خاصة الحبوب، وكذا تربية المواشي[1]. وباعتبار التزايد الملموس في إسهام الصيد البحري فقد سجلت القيمة المضافة للقطاع الأولي محتسبة بالأسعار الثابتة ارتفاعا نسبته 63%، بعد أن عرفت تقلصا بمقدار 35,5% سنة 1992 و 4,7% سنة 1993. وبذلك، انتقلت حصته ضمن الناتج الداخلي الإجمالي في ظرف سنة واحدة من 13,5% إلى 19,7%. غير أن الزيادة في المداخيل في الوسط القروي المترتبة عن ذلك لم تؤد إلى الإنتعاش المتوقع على صعيد القطاعات الاقتصادية الأخرى. وبالفعل، فقد بادر المزارعون إلى إعادة تكوين المخزونات وإلى تسديد الديون المتراكمة عليهم نتيجة لضعف الإنتاج في السنتين الأخيرتين، والتي تمت إعادة جدولتها.

لقد مكن الارتفاع الهام للإنتاج الفلاحي من تلبية الحاجيات من المواد الأساسية بقدر وافر وبالتالي من تقليص وارداتها، خاصة فيما يتعلق بالقمح الطري، كما أدى إلى زيادة الكميات المصدرة من المنتوجات الفلاحية. ونتيجة لذلك، فإن ميزان المبادلات الخاص بالمنتوجات الغذائية الذي سجل عجزا سنة 1993 أفرز فائضا هاما هذه السنة، وذلك على الرغم من الارتفاع المحسوس في أسعار استيراد بعض المواد الأساسية ومن التوجه غير الملائم لأسعار الصادرات.

الفـلاحـــة

تابعت السلطات العمومية العمل بالتدابير الرامية إلى دعم الفلاحين، وذلك بهدف توفير الظروف الملائمة للنشاط الفلاحي في هذا الموسم. وهكذا، تواصل منح إعانات لاقتناء بذور الحبوب، كما تم تخفيض الضرائب على استيراد بعض أنواع الأسمدة. وموازاة مع ذلك، تقرر في بداية الموسم تمديد آجال استحقاق بعض الديون من لدن الصندوق الوطني للقرض الفلاحي لفائدة الفلاحين الأكثر تضررا من الجفاف. وزيادة على ذلك، فإن سعر دعم إنتاج القمح الطري الذي يشكل الصنف الوحيد ضمن الحبوب الذي مازال سعره مقننا قد تم رفعه من 240 درهما إلى 250 درهما للقنطار، بينما تقرر فيما يخص الشعير تحمل تكاليف التخزين من طرف الدولة لمدة لا تتعدى ستة أشهر وفي حدود ثلاثة ملايين قنطار وذلك من أجل تفادي انهيار الأسعار. ومن أجل تحقيق ظروف مواتية لتسويق وتخزين المحصول الهام من الحبوب فقد تم الرفع من الهامش الربحي مقابل بيع وتخزين الحبوب، الذي يمنحه المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني للوسطاء المقبولين. وأخيرا، تواصل تطبيق البرنامج المتعلق بحماية الماشية الذي تم تحضيره سنة 1992، وذلك خلال الفترة الفاصلة بين الموسمين الفلاحيين، وقد اشتمل بالأساس على الإعفاء من الرسوم لدى الإستيراد وكذا على منح دعومات للتزود بأعلاف المواشي.

الحبـــوب

تمكن الفلاحون من الإسراع في إعداد الأراضي وتوسيع المساحات المخصصة للحبوب الرئيسية الثلاث بما يفوق الربع، وذلك على إثر الأمطار التي تساقطت مبكرا وبغزارة خلال فصل الخريف. وقد وصلت المساحات المزروعة إلى 5,6 مليون هكتار بينما تراجعت المساحات المخصصة للذرة بأزيد من الربع نتيجة للعجز المائي المسجل خلال فصل الربيع. وزيادة على ذلك، ساعدت التساقطات المطرية خلال شهري يناير وفبراير على نمو الأصناف المزروعة في فصل الشتاء وتحسين مردوداتها التي تجاوزت في المتوسط 16,3 قنطار للهكتار الواحد عوض 5,8 سنة 1993. وفي المجموع، بلغ محصول أنواع الحبوب الأربع مستوى لم يسبق له نظير وصل إلى 94,5 مليون قنطار، مقابل 26,9 مليون قنطار سنة من قبل، أي مايفوق بنسبة 68% معدل السنوات العشر الأخيرة. ولم يتغير هيكل الإنتاج إلا قليلا من موسم فلاحي لآخر، وظل متميزا بهيمنة الشعير الذي شكل 39,4% من المجموع، غير أن حصته تميل إلى التراجع لصالح القمح الطري. وبالفعل، بلغت حصة هذا النوع من الحبوب مايفوق الثلث، وتزايدت بأكثر من الضعف مقارنة مع بداية الثمانينات، وذلك نتيجة لارتفاع الطلب وللتدابير الهادفة إلى تشجيع زراعة هذا الصنف من الحبوب.

وفي هذه الظروف، تزايدت كميات الحبوب التي تم تسويقها عبر المسالك الرسمية ما بين يونيو ودجنبر 1994 من 1,1 إلى 19 مليون قنطار،

(1) يرجع للملحقات الإحصائية من 8 إلى 20.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

شكل القمح الطري 88,3% منها. وبخلاف ذلك، انحصرت كمية الواردات خلال نفس الفترة في 4,5 مليون قنطار عوض ماينا هز 20 مليون قنطار في السنة السابقة.

القطاني

سجل إنتاج القطاني ارتفاعا بينا حيث انتقل من 774.000 قنطار إلى 2,8 مليون قنطار. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تحسن المردودات التي تزايدت بمايفوق ثلاثة أضعاف وبلغت 8,1 قنطار للهكتار. وقد شمل هذا التطور الملائم كل الأصناف، خاصة منها الفول الذي ارتفع إنتاجه من 160.000 قنطار إلى 1,1 مليون قنطار، أي مايمثل 39,7% من الإنتاج الكلي للقطاني. غير أنه نتيجة لانخفاض المساحات المزروعة بالمقارنة مع السنوات الماضية ولقلة الأمطار في فصل الربيع فقد ظل الإنتاج الكلي من القطاني أدنى من المعدل المقدر ب 3,5 مليون قنطار.

زراعة الخضر

ساعدت الظروف المناخية خلال الموسم الفلاحي على نمو زراعة الخضر و البواكير على مساحة قدرها 225.200 هكتار، بزيادة تناهز 13,5%. وبذلك، سجل الإنتاج توسعا من سنة لأخرى بنسبة تناهز الخمس ووصل إلى مايقارب 4 ملايين طن.

بلغ إنتاج البواكير من جهته 648.000 طن، شكلت منها الطماطم 375.000 طن والبطاطس 149.000 طن. وبذلك، ارتفع بنسبة27% تعزى في آن واحد إلى تزايد المردودات في الحقول وإلى توسع المساحات المخصصة للزراعات المغطاة بما يفوق الربع. وقد تأتى نصف الإنتاج الكلي من الزراعات المغطاة التي تمثل 23% من المساحات المخصصة للبواكير.

وصل مجموع الصادرات من البواكير إلى 291.000 طن في الموسم الفلاحي 1993-1994 وسجل توسعا نسبته 14,6% . غير أن الكميات المصدرة من الطماطم والتي بلغت 175.000 طن لم تتزايد سوى بمقدار 4,2% نتيجة للتدابير الحمائية التي اتخذها الاتحاد الأوروبي وللمنافسة التي تواجهها الصادرات المغربية في هذه السوق. أما صادرات البطاطس فقد ارتفعت بنسبة 36,1% ووصلت إلى83.000 طن بفضل تحسن الجودة وزيادة الطلب الخارجي. كما أن إرساليات الخضر الأخرى التي واصلت الاتجاه التصاعدي الملاحظ خلال السنتين الأخيرتين بلغت 33.000 طن وهي كمية تمثل زيادة سنوية قدرها 32% وتفوق بثلاثة أضعاف المعدل المسجل خلال الفترة 1988-1992.

الحوامض

إن إنتاج بساتين الحوامض التي تبلغ مساحتها 74.260 هكتار قد استفاد من الأمطار الغزيرة خلال أشهر نونبر ويناير وفبراير، وسجل تحسنا من سنة لأخرى بما نسبته 7,6% حيث وصل إلى 1,3 مليون طن. وقد شمل هذا التطور كل الأصناف ، خاصة منها الكليمانتين والليمون المجني في آخر الموسم اللذان سجلا زيادة بلغت على التوالي 14,3% و 12,8% ، بينما انخفض إنتاج النافيل بمقدار 12%.

وقد بلغت صادرات الحوامض برسم الموسم الفلاحي1993-1994 كمية قدرها 556.000 طن، في ارتفاع نسبته 15,8% مقارنة مع الموسم الفلاحي 1992-1993، وكانت موجهة بما يفوق 70% إلى بلدان الاتحاد الأوروبي. وشكلت الكمية الموجهة للسوق الداخلية 58% من الإنتاج الكلي وبلغت 768.000 طن تم تسليم 216.000 طن منها لمعامل التحويل مقابل 94.000 طن في السنة السابقة. وقد عرفت أسعار البيع سواء فيما يتعلق بالصادرات أم في السوق الداخلية في المجمل توجها نحو الانخفاض، نتيجة لتقلص حجم الفواكه.

الزراعات الصناعية

إن محصول الزراعات السكرية التي تتم بالأساس في المناطق المسقية لم يتغير إلا قليلا من موسم فلاحي لآخر. وبالفعل، ظل إنتاج الشمندر مستقرا عند مستواه السابق أي 3,1 مليون طن، غير أنه تجاوز معدل السنوات الخمس الأخيرة بنسبة 9% . أما إنتاج قصب السكر فقد بلغ 904.277 طن وسجل تراجعا بمقدار 4,4% على إثر تقلص المساحات المجنية بما نسبته 3,5% .

وموازاة مع ذلك، انخفضت كمية السكر التي تم استخراجها في حدود 82,5% من الشمندر بنسبة 5,8% وتحددت في 470.690 طن، أي مايمثل 56,7% من الكميات الموجهة للاستهلاك، مقابل 60% سنة من قبل. وبذلك، بلغت الواردات من السكر ماينا هز 454.700 طن ، مسجلة ارتفاعا قدره 9,3%. وفضلا عن ذلك، فقد أنجزت بسعر متوسط في تزايد بما نسبته 23,4%.

على الرغم من تحسن نسبي لزراعة القطن التي تمت هذه السنة على مساحة قدرها 1.752 هكتار فإن إنتاج القطن تراجع بشكل بين مقارنة مع المستوى المسجل خلال السنوات العشر الأخيرة وبلغ 31.930 قنطار، شكلت منها الألياف الثلث بينما تكون الباقي من الحبوب الموجهة للسحق.

زراعة الزيتون

ساعدت غزارة الأمطار خلال سنة 1994 على إثمار شجر الزيتون وعلى نمو حجم الثمار. ونتيجة لذلك، فإن محصول الزيتون عند نهاية سنة 1994 بلغ 500.000 طن وارتفع بما يقرب الخمس من سنة لأخرى. وقدر إنتاج زيت الزيتون بـ 50.000 طن، تم تسويقها بأكملها تقريبا في السوق الداخلية.

الحبوب الزيتية

بخلاف ما كان عليه الأمر في الموسم الفلاحي السابق، دفعت الظروف المناخية الملائمة بالفلاحين إلى توسيع زراعة الحبوب بعد سنتين من الجفاف، ولم يتم تخصيص سوى مساحة قليلة لزراعة عباد الشمس لم تتعد 68.000 هكتار مقابل 230.000 هكتار . ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من ارتفاع المردودات من 2 إلى 7 قنطار للهكتار مما أدى إلى زيادة إنتاج العباد بنسبة 7,4%، فإن هذا الأخير بلغ 479.000 قنطار ولم يتجاوز 40% من المستويات المسجلة خلال السنوات الأخيرة.

وفيما يتعلق بالفول السوداني فإن المحصول بعد الاستقرار المسجل سنة 1993 قد تراجع هذه السنة بنسبة 12,5% ولم يتجاوز 301.000 قنطار، على الرغم من توسع المساحات المخصصة له.

ونتيجة لذلك، بلغت الواردات من الحبوب الزيتية 219.152 طن مقابل 77.646 طن في سنة 1993، بينما عرفت الكميات المستوردة من الزيوت النباتية تراجعا خفيفا ، في حين ارتفعت تكلفتها في المتوسط بما يفوق الربع.

زراعة الكروم

تزايد إنتاج العنب بنسبة 22,3% وبلغ 281.880 طن على إثر ارتفاع محصول الأصناف المعدة للاستهلاك الطازج بما قدره 35,3%. وقد تقلص إنتاج العنب المخصص للنبإذة ب 14,7% ، وبلغ إنتاج النبيذ 279.000 هيكتولتر مسجلا انخفاضا بمقدار 15,8% بعد تراجع نسبته 24% سنة 1993.

تربية المواشي

إن تحسن كل من إنتاج المواد الغذائية ووضعية المراعي نتيجة لغزارة الأمطار، وكذا مواصلة تنفيذ برنامج حماية الماشية من طرف السلطات العمومية قد شجعا مربي الماشية على إعادة تكوين القطيع الذي تأثر بشدة من جراء حالة الجفاف التي سادت مؤخرا. ونتيجة لذلك ، فإن العدد الإجمالي للقطيع المكون من البقر والغنم والماعز الذي تراجع إلى حوالي 18 مليون رأس حسب الإحصاء المنجز خلال شهري أكتوبر ونونبر 1993 قد ارتفع إلى 20,2 مليون رأس في الفترة المماثلة من سنة 1994، ويعزى ذلك بالأساس إلى تزايد عدد قطيع الغنم بما يقارب 17% .

أما فيما يخص الكميات من اللحم المتوفرة للاستهلاك فإنها تقلصت بنسبة 7,3% وبلغت ما يناهز 295.000 طن. وموازاة مع ذلك، فإن إنتاج لحم الدواجن الذي عرف تصاعدا بشكل شبه متواصل ارتفع بما نسبته 13,5% في ظرف سنة واحدة، ووصل إلى 160.000 طن، مما مكن من تعويض النقص في اللحوم الحمراء. كما أن إنتاج البيض سجل زيادة بمقدار 12,5% وبلغ 1,8 مليار وحدة. وقد تجاوز إنتاج الحليب 900 مليون ليتر، أي بزيادة نسبتها 10,6% مما مكن من تغطية الطلب على المنتجات الحليبية في حدود أربعة أخماس.

إن التقلبات الهامة التي تميز النتائج المسجلة في القطاع الفلاحي تبرز بشكل بين مدى التاثير الذي مازالت الظروف المناخية تمارسه على الإنتاج الفلاحي.

ومن الأكيد أن مجهودات كبيرة قد بذلت على مستوى ضبط التزود بالمياه، وذلك بتشييد العديد من السدود وبإنجاز البرنامج الهادف إلى ري مليون هكتار بأكمله تقريبا. غير أن هيمنة الأراضي غير المسقية وكثرة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

سنوات الجفاف خلال العقدين الأخيرين قد دفعت بالسلطات العمومية إلى إيلاء نصيب وافر من الاهتمام للجفاف ضمن السياسات التي تخطط لتنفيذها لفائدة القطاع الفلاحي. وفي هذا الصدد تم هذه السنة اتخاذ تدابير من أجل تعبئة موارد مالية قارة لتمويل الصناديق المختلفة التي تم إنشاؤها لمواجهة الآثار المباشرة وغير المباشرة للتقلبات المناخية.

ومن الواضح أنه بغض النظر عن التدابير الجزئية لمحاربة الجفاف، فإن مشكل الملاءمة بين الموارد المائية المحدودة والتوسع المتواصل للطلب يستلزم حلا في إطار سياسة شاملة تهدف خاصة إلى المحافظة على الموارد المائية وإلى ترشيد توزيعها. ويبدو تحقيق هذين الهدفين على قدر عال من الأهمية سيما وأن الزراعة المسقية التي تحقق قسطا هاما من القيمة المضافة للقطاع الفلاحي وتشكل النصيب الأوفر من صادراته يمكن أن تتأثر في المستقبل من جراء ضعف الاحتياطي المائي.

الصيد البحري

كانت النتائج المحققة في سنة 1994 جد إيجابية في المجمل، ويعزى ذلك من جهة إلى تزايد الكميات المصطادة برسم الصيد الساحلي، ومن جهة أخرى إلى الارتفاع الهام لأسعار منتجات الصيد في أعالي البحار. وبالفعل، فقد عرف الإنتاج الإجمالي تحسنا كميا بما يناهز 20% حيث بلغ 741.000 طن، ترتبت 609.000 طن منها عن الصيد الساحلي و 132.000 طن عن الصيد في أعالي البحار. وبذلك، سجل الصيد الساحلي ارتفاعا نسبته 28% بينما تراجع نشاط الصيد في أعالي البحار بمقدار 9%. ومع ذلك، فبالرغم من الانخفاض الملحوظ للكميات، فإن إنتاج الصيد في أعالي البحار بلغ 3,2 مليار درهم من حيث القيمة وتزايد بنسبة 3,2%. وبخلاف ذلك، فقد جلبت منتجات الصيد الساحلي دخلا قدره 1,5 مليار، أي بارتفاع بمعدل 10% فقط، بالرغم من تنامي الكميات المصطادة. ويعزى هذا التطور إلى تراجع أسعار الأصناف السائدة، خاصة منها السردين الذي يشكل نسبة ثلاثة أرباع. وزيادة على ذلك، فإن الاستهلاك المحلي الطازج لم يتزايد إلا بنسبة 8% وبلغ حوالي 190.000 طن. كما أن الكميات المسلمة لمعامل التصبير لم تسجل سوى زيادة طفيفة وتجاوزت بقليل 100.000 طن. ونتيجة لذلك فإن صنع المنتجات الفرعية الذي يجلب عائدا أقل، قد استوعب ما يفوق نصف الإنتاج، حيث عرفت الكميات زيادة بأكثر من 56%.

وبلغت الصادرات من القشريات ومن السمك الطازج والمنتجات الأخرى المتأتية بالأساس من نشاط الصيد بأعالي البحار ما مجموعه 144.000 طن. وقد عرفت انخفاضا طفيفا من حيث الوزن، غير أنها جلبت إيرادات تناهز 4,3 ملايير من الدراهم، أي بزيادة قدرها 16,4%. وفضلا عن ذلك، وصلت المبيعات الخارجية من مصبرات السمك والمواد المشتقة منه إلى ما يفوق 62.000 طن، ومكنت من تحقيق عائد بلغ 1.4 مليار درهم. وبذلك، تحددت الصادرات الإجمالية لقطاع الصيد البحري في 5,7 مليار درهم، أي ما يمثل أزيد من 55% من الإيرادات من العملات الأجنبية برسم صادرات المواد الغذائية.

وفي المجمل، فإن الكميات المصطادة برسم الصيد الساحلي تعرف منحى تصاعديا بوتيرة مرتفعة نسبيا بالموازاة مع توسع الأسطول. غير أن كميات السمك المسلمة إلى وحدات صنع المنتجات المشتقة تتزايد باستمرار، حيث شكلت في سنة 1994 ما يفوق نصف الكميات المصطادة بدلا من 37% في المتوسط خلال السنوات العشر الأخيرة. وتعكس هذه الوضعية ضعف الاستهلاك الداخلي الذي يقل عن 10 كيلو غرامات للفرد. ويعزى هذا الضعف ليس فقط إلى العادات الغذائية للسكان بل وكذلك إلى قلة التجهيزات الخاصة بالتبريد واللازمة لإيصال الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك. وسيمكن كل من تحسين مسالك التوزيع وتكوين أطر متخصصة في النشاطات المرتبطة بالصيد البحري من الرفع من المردودية في هذا القطاع.

وفيما يخص الصيد في أعالي البحار الذي سجل نموا متواصلا خلال السنوات الأخيرة فإنه يعرف، منذ سنة 1992 ركودا سواء على مستوى الإنتاج أم بالنسبة للكميات المصدرة. غير أن هذا النشاط الذي يشمل بشكل خاص الرخويات والسمك الأبيض يستفيد من مردودية أعلى حيث أن السعر المتوسط يمثل ما يناهز عشرة أضعاف السعر المتوسط لمنتجات الصيد الساحلي.

ويرجع التباطؤ النسبي لنشاط الصيد في أعالي البحار إلى تناقص الموارد البحرية الناتج عن الاستغلال المفرط للمحال البحري الوطني من طرف أسطول الصيد التابع لدول الاتحاد الأوروبي، خاصة السفن الإسبانية. ونتيجة لذلك، فإن السلطات العمومية بعد أن تعذرت خلال سنة 1994 مراجعة الاتفاق الموقع مع الاتحاد الأوروبي في شهر ماي 1992 قد قررت إيقاف العمل به في نهاية أبريل 1995، أي سنة واحدة قبل التاريخ المحدد. وسوف يتم إجراء مفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاقية جديدة تأخذ بعين الاعتبار ضرورة المحافظة على التوازن البيولوجي البحري ومن ثم على الموارد البحرية الوطنية.

المعادن والطاقة

المعادن

استفاد قطاع المعادن في المجمل سنة 1994 من ارتفاع كل من الطلب وأسعار المواد الأولية الذي ترتب على انتعاش النمو الاقتصادي العالمي. وهكذا، سجل نشاط الاستخراج باعتبار المقياس الخاص به [1] زيادة تفوق 8,9% ، بعد انخفاض ضئيل سنة 1993. وقد هم هذا التطور المعادن غير الفلزّيّة، خاصة الفوسفاط الذي لازال يمثل ثلاثة أرباع القيمة المضافة للقطاع المعدني.

ومع ذلك فإن الإنتاج المعدني الكلي لا يشكل سوى نسبة ضعيفة قدرها 2,8% ضمن الناتج الداخلي الإجمالي. غير أن إسهام القطاع المعدني في النشاط الاقتصادي يبرز أكثر من خلال التحويل الصناعي الذي يعزز حصته ضمن الصادرات. وقد بلغت هذه الحصة بالفعل 11% بالنسبة لمبيعات المواد المعدنية الخام وأكثر من 30% باعتبار المشتقات المحصلة بالأساس من تحويل الفوسفاط.

بلغ الإنتاج المعدني 21.3 مليون طن و 4,7 مليار درهم حسب القيمة بمكان الاستخراج. وقد تم تسليم مايتجاوز نصف هذا الإنتاج إلى صناعات التحويل، أي مايمثل 11.1 مليون طن. منها 10,9 مليون من الفوسفاط لوحده وهي كمية تبدو في ارتفاع نسبته 8,6%. وموازاة مع ذلك، شملت الصادرات من المعادن الخام 10.3 مليون طن، وسجلت زيادة قدرها 12,8% تعزى بالأساس إلى مبيعات الفوسفاط. وقد بلغت الإيرادات المترتبة على ذلك 3,5 مليار من الدراهم وارتفعت بنسبة 11%رغم انخفاض الدولار. وفضلا عن ذلك، وباعتبار عائدات تصدير المواد المحولة، فإن الإيرادات الإجمالية بلغت 10.6 مليار، أي بزيادة قدرها 10%.

الفوسفاط

سجل نشاط هذا القطاع في المجمل ارتفاعا في سنة 1994 ، وذلك ضمن ظرفية عالمية تميزت بزيادة الطلب على منتجات الفوسفاط. وقد توسع إنتاج المعدن القابل للتسويق الذي تراجع بمقدار 7% سنة 1993 بما نسبته 11,1% هذه السنة ، فوصل إلى 20.3 مليون طن تم بيع 9.5 مليون منها في الأسواق الخارجية، مما مكن المغرب من المحافظة على مركزه كأول بلد مصدر حيث أسهم بما يناهز الثلث في تزويد السوق العالمية للفوسفاط الخام. وجلبت الصادرات مايعادل 2.6 مليار درهم، وقد كانت مخصصة بما يفوق النصف إلى دول القارة الأوروبية وفي حدود الثلث إلى القارة الأمريكية. وقد شكلت كل من إسبانيا، التي زادت مقتنياتها بنسبة 52%، والولايات المتحدة والمكسيك أهم الزبناء.

وبالموازاة مع ذلك، تم محليا تحويل ماينا هز 11 مليون طن، وهي كمية تبدو في ارتفاع من سنة لأخرى بما نسبته 9,3% . غير أن إنتاج الحامض الفوسفوري لم يتزايد سوى بنسبة 4.1% نظرا لضعف محتوى المعدن وبلغ 2,6 مليـ ـ طن. ولم يتجاوز إنتاج الأسمدة 2 مليون طن وسجل انخفاضا بما يفوق 22 % ، بينما عرف ارتفاعا بحوالي 16% سنة 1993. ومع ذلك، فقد مكن تسويق مشتقات الفوسفاط في المجمل من جلب 6,4 مليار من الدراهم، أي مايعادل 17,3% من مجموع إيرادات الصادرات.

المنتوجات المعدنية الأخرى

عرف استخراج المعادن الأخرى كما يتبين من خلال المقياس الخاص بهذه المجموعة من المنتوجات شبه ركود في المجمل في سنة 1994. غير أن هذا التطور ينطوي على زيادة طفيفة فيما يتعلق بالمعادن غير الفلزّيّة بعد الانخفاض المسجل سنة 1993، وعكس ذلك، على تراجع بالنسبة للمنتوجات الفلزّيّة . وجلبت الصادرات من المواد الأولية مداخيل تناهز المليار من الدراهم، أي بارتفاع بحوالي 28%، على إثر التزايد في الأسعار، خاصة منها أسعار الرصاص والنحاس والزنك. وتمثل عائدات المنتوجين الأخيرين مايفوق نصف هذا المبلغ.

---

(1) يرجع للملحقين الإحصائيين 21 و 22. وتجدر الإشارة إلى أن احتساب مقياسي الإنتاج المعدني وإنتاج الطاقة يتم بالاستناد إلى سنة 1992 كمرجع بدلا من سنة 1987.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المعادن الفلزيّة

إن إنتاج الزنك الذي تزايد بشكل ملموس سنة 1993 على إثر الشروع في استغلال منجم جمّاسة قد توسع مجددا بنسبة 17,1% فوصل إلى 147.200 طن، وذلك بفضل الارتفاع المتواصل للطلب الخارجي. وموازاة مع ذلك، عرفت الصادرات زيادة قدرها 11,7% وشملت 139.100 طن مقابل إيرادات قدرها 326 مليون درهم مسجلة بذلك نموا نسبته 47,7% نتيجة بالأساس لارتفاع الأسعار.

وعلى النقيض من ذلك، تراجع استخراج الرصاص بمقدار 8,9% وتحدد في 104.500 طن. وبذلك، تقلص إنتاج المعدن الخالص بما يفوق 12% وبلغ 60.740 طن. غير أن المبيعات للخارج تزايدت فوصلت إلى 38.700 طن بالنسبة للمعدن الخام و 60.150 طن فيما يتعلق بالمعدن الخالص، وترتبت عن ذلك إيرادات إجمالية قدرها 381 مليون درهم، أي بارتفاع نسبته 28,4% نتيجة لارتفاع كل من الأسعار العالمية وقيمة الجنيه الاسترليني.

وبخلاف ذلك، سجل إنتاج الفضة الخالصة توسعا من سنة لأخرى بمقدار 9,7% فوصل إلى 259 طن تم تصديرها بالكامل تقريبا، مقابل قيمة بلغت 359 مليون درهم وارتفعت بنسبة 33,2%.

وتزايد إنتاج النحاس بما نسبته 0,8% فقط بينما وفر تصديره مدخولا قدره 206 مليون درهم، في توسع بمعدل 32,1% يعزى أساسا إلى ارتفاع الأسعار.

وعلى عكس ذلك، تزايدت خلال سنة 1994 حدة الانخفاض الذي عرفه خلال السنوات الأخيرة إنتاج المنغنيز الذي سجل تراجعا نسبته 26,1%. وقد تم تصدير الانتاج بأكمله تقريبا بقيمة بلغت 62 مليون درهم، أي بانخفاض بمقدار 22,8%.

و تواصل التراجع في نشاط استخراج الحديد، إذ أن الصادرات انحصرت في 30.000 طن، في انهيار بما يناهز النصف مقارنة مع سنة 1993 التي شهدت بعض الانتعاش. كما عرفت الأسعار انخفاضا للسنة الثالثة على التوالي على إثر تقلص الطلب الصادر عن صناعة الصلب في الخارج.

المعادن غير الفلزيّة

لقد تواصل في سنة 1994 التأثير السلبي الذي تعرض له استخراج البارتين من جراء تباطؤ نشاط التنقيب عن النفط. ونتيجة لذلك، لم يتجاوز الإنتاج 264.500 طن وسجل من جديد تراجعا نسبته 24,3%. وتحددت الصادرات التي تقلصت بدرجة أقل في 277.100 طن، في حين بلغت الإيرادات 100 مليون درهم، أي بانخفاض قدره 11,9%. أما إنتاج الفلوريز فقد ارتفع إلى 85.000 طن. وبالمقابل، تجاوزت الصادرات 100.000 طن وبلغت قيمتها 88 مليون درهم، مسجلة بذلك توسعا بما قدره 69,4% فيما يخص الكميات و 50,3% من حيث القيمة.

الطـــــاقة

يشمل إنتاج الطاقة كلا من استخراج الفحم وتكرير المنتجات النفطية وكذا إنتاج الكهرباء كما يتبين ذلك من خلال المقياس الخاص الذي سجل زيادة قدرها 8% عوض 1,9% سنة 1993[1]. غير أن نشاط هذا القطاع يظل مرتبطا إلى حد بعيد بالواردات من منتجات الطاقة التي تغطي 92,5% من الحاجيات. وقد استلزمت تغطية هذه الحاجيات نفقات بالعملات الأجنبية وصلت إلى 10,2 ملايير من الدراهم، منها 9 ملايير برسم المنتجات النفطية، وهو مبلغ في ارتفاع بنسبة 15,3%. وبالفعل، لم يتجاوز الإنتاج المحلي 0,6 مليون طن معادل للنفط، بينما بلغ الاستهلاك الإجمالي للطاقة 8 ملايين من الأطنان المعادلة للنفط، بزيادة 8,4%.

إنتاج الطاقة

إن ارتفاع المقياس الخاص بإنتاج الطاقة، أولية كانت أم محولة، قد ترتب عن زيادة قدرها 7,7% في الإنتاج المحلي للفحم الحجري وتوسع نسبته 6,3% في نشاط التكرير، وأخيرا عن تزايد المقياس المتعلق بإنتاج الكهرباء بمقدار 10,2%.

(1) يرجع للملحقات الإحصائية من 23 إلى 26.

الفحـــم

تحدد الإنتاج المحلي من الفحم الحجري في 0,65 مليون طن ولم يمثل سوى ماينـاهز 30,4% من الطلب على هذه المادة الذي وصل إلى 2,1 مليون طن، تم تسليم مايعادل الثلثين منها للمكتب الوطني للكهرباء. ونتيجة لذلك، تزايدت الواردات بنسبة 27,8% وبلغت 1,3 مليون طن بقيمة قدرها 560 مليون درهم.

المنتوجات النفطيّة

بلغت كمية المنتجات النفطية التي سلمتها معامل التكرير 6,3 مليون طن استلزمت استيراد 6,9 مليون طن من النفط الخام.

الكهرباء

مازال إنتاج الكهرباء من أصل مائي يقل عن المليار كيلواط أو 0,2 مليون طن معادل للنفط، وذلك على الرغم من ارتفاع بما يفوق 88% يعزى في آن واحد إلى تحسن مستويات خزانات السدود إلى الشروع في استخدام الشطر الأول من وحدة الكهرباء بمطاطة التي تبلغ طاقتها 350 ميغاواط.

وهكذا، فإن المحطات الحرارية شكلت مرة أخرى مصدر مايفوق تسعة أعشار من إنتاج الكهرباء وأنتجت ماقدره 10,3 ملايير كيلواط. وقد تزايد نشاط هذه المحطات بنسبة 8,3%، أي بوتيرة تقارب مثيلتها في السنة السابقة، خاصة على إثر الشروع في استخدام الوحدة الأولى من مشروع الجرف الأصفر بطاقة قدرها 330 ميغاواط وكذا المحركين الغازيين بمحطة الكهرباء بتطوان التي تبلغ طاقة كل واحد منهما 33 ميغاواط. وقد تأتى إنتاج الكهرباء من مصدر حراري بواسطة تحويل 1,7 مليون طن من الفيول وحوالي 1,4 مليون طن من الفحم.

وفي المجمل، فقد تجاوز الإنتاج الكلي للكهرباء 11 مليار كيلواط في الساعة، أي بزيادة بنسبة 11,9%.

الاستهلاك النهائي للطاقة

وصل مجموع الاستهلاك النهائي لمنتجات الطاقة باعتبار الإمدادات من الطاقة الكهربائية من مصادر خارجية إلى 8,1 مليون من الأطنان المعادلة للنفط مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 8,4%، مقابل زيادة محدودة بلغت 3,1% في السنة السابقة. وبالفعل، فقد تميزت سنة 1993 بتطبيق تدابير تهدف إلى تقنين الاستهلاك، خاصة على إثر انهيار إنتاج الكهرباء من أصل مائي المترتب عن استمرار حالة الجفاف.

وقد ظلت بنية الطلب النهائي كما يتجلى ذلك من خلال الجدول الوارد أسفله متميزة بهيمنة المنتجات النفطية المكررة التي شكلت 59,6% من استهلاك الطاقة، بينما بلغت حصة الكهرباء 34% ولم تشكل المقتنيات من الفحم سوى 6,4%.

بآلاف الأطنان المعادلة للنفط	1991		1992		1993		1994	
	الكميات	%	الكميات	%	الكميات	%	الكميات	%
الاستهلاك النهائي للطاقة (*)	**6.882**	**100**	**7.275**	**100**	**7.498**	**100**	**8.129**	**100**
منه								
– المنتجات النفطية المكررة	4.051	58,9	4.332	59,6	4.485	59,8	4.843	59,6
– الكهرباء	2.273	33,0	2.482	34,1	2.550	34,0	2.767	34,0
– الفحم	558	8,1	461	6,3	463	6,2	519	6,4

(*) كميات مقدرة على أساس المعطيات الصادرة عن وزارة الطاقة والمعادن (يرجع للملحق الإحصائي رقم 26) وبناء على معامل تحويلي يبلغ 0,26 بالنسبة للكهرباء و 0,66 فيما يتعلق بالفحم.

بلغ الاستهلاك النهائي من المنتجات النفطية المكررة 4,8 مليون طن، وتزايد بنسبة 8% مقابل 3,5% سنة 1993. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع بمقدار 7,4% في استهلاك الغازوال الذي شكل ماينـاهز نصف الطلب النهائي على المنتجات النفطية وإلى زيادة قدرها 20% في المشتريات من الفيول، بينما عرف استهلاك المنتوجات البيضاء الأخرى المخصصة بالأساس لاستعمال الأسر انخفاضا إجماليا بنسبة 3%. أما المبيعات من الغازات

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

السائلة فقد تزايدت بمقدار 8,1%. غير أن الحاجيات من المنتجات النفطية التي تتم تلبيتها بشكل واسع بواسطة تحويل معامل التكرير للواردات من النفط الخام قد استلزمت هذه السنة مضاعفة الكميات المستوردة من المنتوجات المكررة التي بلغت 1.3 مليون طن، بكلفة قدرها 2.1 مليار درهم.

وفيما يتعلق باستهلاك الكهرباء فقد وصل إلى 10.6 مليار كيلواط، أي حوالي 2,8 مليون من الأطنان المعادلة للنفط، وسجل زيادة نسبتها 8,5% عوض 2,7% سنة 1993. ومكّن هذا التحسن من الحد من الالتجاء إلى الشبكات الكهربائية الخارجية الذي بلغ 793 مليون كيلواط، مقابل ما يزيد عن المليار في السنة السابقة.

وأخيرا، لم يتجاوز الاستهلاك النهائي من الفحم الصادر بالأساس عن معامل الإسمنت والسكر في مجمله 0.8 مليون طن، أي مايعادل 0.5 مليون طن معادل للنفط، وسجل بذلك ارتفاعا نسبته 12% مقارنة مع السنتين الأخيرتين.

لقد واصلت السلطات العمومية تنفيذ برنامج توسيع الطاقات الإنتاجية المتوفرة مع تشجيع الإنتاج الخصوصي، وذلك لمواجهة التزايد المتواصل للحاجيات من الطاقة الكهربائية. وهكذا، فقد تم تعزيز الطاقات المتوفرة في سنة 1994 ، بإنجاز الشطرين الأولين للمحطة الحرارية بالجرف الأصفر، حيث بدأ استغلال الشطر الأول في يوليوز 1994 وشرع في تشغيل القسم الثاني في بداية سنة 1995. وبذلك بلغت هذه الطاقات 3,459 ميغاواط، تمثل ضمنها منشآت المكتب الوطني للكهرباء 2.836 ميغاواط، بينما يوجد الباقي لدى الخواص. وبغية تمكين المكتب الوطني للكهرباء من مواجهة ارتفاع نفقات التجهيز، تمت الزيادة في أسعار بيع الطاقة الكهربائية ابتداء من فاتح أبريل 1994 بمعدلات تراوحت ما بين 7% وحوالي 11% حسب نوعية الاستهلاك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المرسوم بمثابة قانون الصادر في 23 شتنبر 1994 قد رخص للمقاولات الخاصة بإنتاج الطاقة الكهربائية بمنحها امتيازات لأمد طويل، من أجل الإسهام في هذا الميدان إلى جانب القطاع العام. غير أن شبكة التوزيع ظلت حكرا على المكتب الوطني للكهرباء.

ومن جهة أخرى، فقد تم إعداد برنامج لتطوير استعمال الطاقات المتجددة، خاصة من أجل توسيع تزويد المناطق القروية بالكهرباء. وأخيرا، تم في سنة 1994 الشروع في إنجاز أشغال الربط بين أوروبا والمغرب العربي بواسطة أنبوب الغاز في شطره الذي يعبر التراب الوطني. وسوف يمكّن هذا المشروع عند انتهاء الأشغال في سنة 1997 من الحصول على مليار من الأمتار المكعبة من الغاز الطبيعي سنويا، ومن تنوع أكثر لمصادر التزود بمنتجات الطاقة.

الصناعة والبناء

بعد أن عرف نشاط الصناعات التحويلية شبه ركود في سنة 1993، سجل ارتفاعا في المجمل هذه السنة، حيث أن القيمة المضافة لهذا القطاع تزايدت بنسبة 4,2% وأسهمت بما يناهز 17% في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي. وقد شمل هذا التحسن بدرجة متفاوتة كافة الفروع الصناعية باستثناء إنتاج النسيج والملابس الداخلية، وذلك نتيجة لانتعاش الطلب الداخلي والخارجي على السواء. وبخلاف ذلك، فقد تواصل خلال سنة 1994 التوجه غير الملائم الذي ساد منذ سنة 1991 في قطاع البناء الذي سجلت قيمته المضافة انخفاضا قدره 1,7%.

الصناعة

يتبين من خلال نتائج الإحصاء السنوي الذي أنجزته وزارة التجارة والصناعة أن القطاع الصناعي يتكون من حوالي 6.200 مقاولة تشغل مايقارب 444.000 شخصا وتستوعب الأسواق الخارجية حوالي ربع الإنتاج، مقابل مايعادل 70% من عائدات التصدير، وذلك بما فيها الإيرادات المترتبة عن تنفيذ طلبيات المقاولات الأجنبية من طرف نظيراتها المحلية.

إن الإنتاج الصناعي الذي يتم تقديره بواسطة مقياس جديد يستند إلى سنة 1992 كمرجع أساسي قد سجل في سنة 1994 زيادة نسبتها 4,1% [1]. ويرجع هذا الارتفاع الإجمالي بالأساس إلى نشاط كل من فروع الصناعة الفلاحية بما فيها المشروبات والتبغ وفروع الألبسة الجاهزة وصناعة الجلد التي عرفت توسعا بمعدلات مرتفعة نسبيا.

الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ

يحتل هذا القطاع مركزا هاما ضمن الصناعات التحويلية ويمثل مايناهز ربع عدد المقاولات واليد العاملة و 34% من الإنتاج الصناعي. وبالرغم من كونه موجها بقدر واسع لتلبية الطلب الداخلي على المنتوجات الغذائية الأساسية، فإنه يشكل مصدرا لا بأس به للعملات الأجنبية بما يعادل خمس الصادرات الصناعية نتيجة بالأخص لنشاط فرع المصبرات.

وسجل فرع الصناعات الغذائية في المجمل في سنة 1994 زيادة نسبتها 6,9% بدلا من 1,5% في السنة السابقة، وشمل هذا الارتفاع كلا من صنع المواد الغذائية والمشروبات والتبغ بما قدره على التوالي 6,4% و 8,5%.

وعرفت صناعة السكر التي تمثل حوالي ربع إنتاج هذا الفرع نموا بمعدل 4,8% حسب المقياس الخاص بها. وبالفعل، ارتفع إنتاج السكر الأبيض بمقدار 6,5% وتجاوز 900.000 طن. ترتبت في حدود 52% عن تحويل الشمندر وقصب السكر المنتجين محليا، وفيما تبقى عن تكرير السكر الخام المستورد. وقد بلغت الكميات المستوردة ما يناهز 455.000 طن، مسجلة توسعا نسبته 9,3% ومكنت من تغطية الإستهلاك الداخلي الذي ارتفع بما قدره 3% ووصل إلى 855.000 طن. وقد استفاد نشاط إنتاج المواد الحليبية من التأثير المتزامن لكل من زيادة الإمدادات ومن ارتفاع الطلب وتوسع بدوره بمعدل 6,3% مقابل 4% في السنة الماضية. كما تزايد نشاط معامل الزيوت بنسبة 12,1% . وتنامى إنتاج المصبرات النباتية من جهته بما قدره 25,5% نتيجة لتحسن الإمدادات ولارتفاع الصادرات. وعلى العكس من ذلك، عرف مقياس الإنتاج لفرع مصبرات السمك انخفاضا نسبته 4,9% يلي التراجع بمعدل 10% الحاصل في السنة السابقة. وسجل نشاط المطاحن الصناعية بدوره تقلصا يعزى إلى تزايد الإستهلاك الذاتي الملاحظ عادة في المواسم الفلاحية الممتازة. وبذلك، تحدد إنتاج الدقيق في حوالي 19 مليون قنطار، أي بانخفاض بما يفوق 10%.

وفي فرع المشروبات والتبغ تحقق انتعاش نسبته 8,5% بعد التراجع بمعدل 6,6% الملاحظ في السنة المنصرمة. وقد أسهم في هذا الإنتعاش بشكل خاص إنتاج المشروبات غير الكحولية وكذا صناعة التبغ التي سجلت وحدها توسعا بمقدار 12,5% بعد انخفاض نسبته 6,6% سنة 1993.

صناعات النسيج والملابس والجلد

يشمل فرع النسيج والجلد حوالي 1.900 مؤسسة ويشغل مايفوق 180.000 شخصا، أي مايعادل 41%من اليد العاملة في القطاع الصناعي. ويمثل هذا الفرع ماينا هز الخمس من الإنتاج الصناعي و 45% من الصادرات من المنتجات منتهية الصنع.

وبعد أن عرف هذا القطاع ركودا في سنة 1993 سجل ارتفاعا محدودا نسبته 2,1% ، ينطوي بالخصوص على توسع في فروع الملبس والجلد بما قدره على التوالي 8,3% و 12,2%وعلى تراجع بمعدل 12,3% في فرع الملابس الداخلية. وبالفعل، فعلى الرغم من التحسن الإجمالي الملاحظ هذه السنة فإن قطاع النسيج والجلد، وبالأخص فروع الملابس الداخلية والأحذية، لازال يعاني من صعوبات على مستوى التصدير مردها إلى المنافسة الخارجية وفقدان بعض الأسواق التقليدية.

الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية

إن قطاع الكيمياء وشبه الكيمياء يأتي في المرتبة الثالثة ضمن الصناعات التحويلية التي يمثل منها ما يناهز 23%، ويشمل بالخصوص نشاط تحويل الفوسفاط وكذا صناعة الأدوية وإنتاج المواد المطاطية والبلاستيكية وصناعة الورق والورق المقوى. وقد سجل الإنتاج في هذا القطاع هذه السنة تحسنا نسبته 4,8% شمل مجمل الفروع، وذلك بعد أن عرف ركودا في سنة 1993.

وفيما يتعلق بتحويل الفوسفاط، تزايد إنتاج الحامض الفوسفوري بمقدار 4,4% بينما سجل إنتاج الأسمدة انخفاضا بمعدل 22,6%. كما عرف إنتاج كل من الأدوية والمواد البلاستيكية تراجعا بما قدره على التوالي 8,1% و 1,8%.

وقد تعزز هذه السنة التوجه الملائم الملاحظ في الفترة السابقة بالنسبة لصنع السلع من المطاط والبلاستيك حيث سجل توسعا نسبته 6,6% . وارتفع إنتاج العجلات المطاطية وحده بمقدار 13% على إثر النمو البيّن للصادرات.

وعرفت صناعة الورق والورق المقوى بدورها هذه السنة انتعاشا بما قدره 11,6% ، بعد أن سجلت تراجعا محسوسا في سنة 1993. ويعزى هذا التطور إلى تزايد الطلبيات الخارجية على عجين الورق، وإلى ارتفاع إنتاج المواد من الورق والورق المقوى وكذا إلى توسع بما يفوق 17% في نشاط الطباعة والنشر.

(1) يرجع للملحق الإحصائي 27.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية والإلكترونية

إن هذه الفروع تظل نسبيا أقل تطورا مقارنة مع باقي فروع القطاع الصناعي. وبالفعل، فإنها تشمل حوالي 1.000 مقاولة تسهم بما يناهز 16% في الإنتاج الصناعي وتمثل أقل من 8% ضمن الصادرات من المنتوجات المصنعة.

وبعد أن عرف المقياس الخاص بهذا القطاع انخفاضا نسبته 2,4% في سنة 1993، ارتفع هذه السنة بمعدل 2,5% بفضل ظرفية أكثر ملاءمة بالنسبة لكل الفروع باستثناء فرع المعدات الكهربائية والإلكترونية.

وبالفعل، فقد سجلت المصنوعات المعدنية التي تمثل ثلث إنتاج هذا القطاع تحسنا بمقدار 3%. وبينما تراجع صنع كل من الهياكل الحديدية والمعدات الثقيلة والصفائح، عرفت الفروع الأخرى بخلاف ذلك توجها ملائما، خاصة منها فرع التلفيفات المعدنية الذي ارتفع إنتاجه بمقدار 1,7% بفضل تزايد الطلب الصادر عن وحدات التصبير وصناعة الصباغة.

أما فرع معدات النقل، فقد سجل نشاطه توسعا بوتيرة قدرها 3,2% يعزى بشكل اقتصاري إلى ارتفاع نسبته 13,6% في تركيب الشاحنات وبالأخص تلك المستعملة في قطاعي الفلاحة والنقل العمومي. وعلى العكس من ذلك، لم يمثل تركيب السيارات الخصوصية سوى 9.380 وحدة بدلا من 11.000 في السنة المنصرمة، واستمر تدهور هذا النشاط نتيجة للمنافسة من طرف السيارات المستوردة. كما سجل صنع معدات السكك الحديدية بدوره تراجعا بمقدار 7,5% بينما كان قد عرف توسعا نسبته 21,3% في السنة السابقة.

وبالنسبة لفرع المعدات الكهربائية والإلكترونية، فإن التطور الملائم الذي ميز سنة 1993 لم يتواصل بسبب الانخفاض الذي عرفه إنتاج كل من الأسلاك والحبال الكهربائية والأجهزة الإلكترونية.

وأخيرا، سجلت كل من الصناعة المعدنية الأساسية وصناعة معدات التجهيز نموا بما قدره على التوالي 1,8% و 15,5%.

الخشب ومواد البناء

سجلت صناعة الخشب بدورها توسعا نسبته 6,6% يلي الارتفاع بما قدره 8,8% الملاحظ في السنة الماضية. وباستثناء نشاط صنع الهياكل والنجارة الذي تراجع بمعدل 14,2% عرفت الفروع الأخرى توجها نحو الارتفاع خاصة منها التلفيفات الخشبية وصنع الألواح المعكوسة التركيب.

وبعد أن سجل فرع مواد البناء تراجعا نسبته 5% في السنة السابقة ارتفع المقياس الخاص به بمقدار 3,1% في سنة 1994. وبلغ إنتاج الإسمنت حوالي 6,3 مليون طن وتزايد بمعدل 1,7% من سنة لأخرى، كما توسع صنع المواد الأخرى باستثناء كل من المواد المصنوعة من الخزف والأميانت.

البناء والأشغال العمومية

لم تتحسن الظرفية في قطاع البناء والأشغال العمومية في سنة 1994، حيث أن القيمة المضافة لهذا القطاع سجلت انخفاضا جديدا نسبته 1,7% يلي حالة شبه الركود التي لوحظت في السنة السابقة.

وتبرز الإحصائيات المؤقتة المتعلقة بقطاع البناء تراجعا بمعدل 5,4% في المساحات المغطاة التي تحددت في 7,5 مليون متر مربع بقيمة قدرها 8,6 مليارا من الدراهم، أي بانخفاض نسبته 4,9%. كما تأثر نشاط الأشغال العمومية نتيجة لتقليص نفقات التجهيز العمومية.

على الرغم من بعض الحيوية التي ميزت القطاع الصناعي خلال السنوات الأخيرة، فإن انفتاح الاقتصاد الوطني قد أبان عن ضعف قدرته التنافسية على الصعيد العالمي. وبالفعل، فإن القطاع الصناعي يعاني ليس فقط من ضيق السوق الداخلية بل وكذا من العديد من نقط الضعف لاسيما على مستوى مناهج التدبير وكيفية التمويل وكذا توفر إمكانيات بشرية وتكنولوجية ملائمة. ولذلك ينبغي بذل جهود لتحسين سريع في هذه المجالات سيما وأن الشروع في تطبيق الإجراءات الجديدة في مجال المبادلات التجارية العالمية سيؤدي إلى فقدان الإمتيازات التي تحظى بها الصادرات المغربية في الأسواق التقليدية.

الأسعار - الأجور - السكان - التشغيل

الأسعار

تميزت سنة 1994 باستقرار معدل التضخم، وذلك ضمن ظرفية اقتصادية اتسمت بموسم فلاحي استثنائي. وبالفعل، سجل مقياس كلفة المعيشة في المتوسط ارتفاعا من سنة لأخرى بنسبة قدرها 5,1% تقارب مثيلتها في سنة 1993، بينما عرف كل من مقياس أسعار الجملة ومقياس الإنتاج الصناعي زيادة على التوالي بمعدل 2,3% و 3,6% فقط عوض 4,5% و 5,1% في سنة 1993.

ويعزى انعدام ضغوط كبيرة على مستوى الأسعار هذه السنة بالأساس إلى التوجه الملائم للإنتاج في القطاع الأولي، باستثناء منتجات الصيد وكذا منتوجات تربية الماشية التي عرفت أسعارها ارتفاعا ملموسا نتيجة انخفاض عدد الذبائح. ومن جهة أخرى، ظل تزايد أسعار الإنتاج الصناعي معتدلا نسبيا، خاصة فيما يتعلق بأبتعة الاستهلاك النهائي، نظرا لأن تكاليف الإنتاج لم تسجل ارتفاعا محسوسا. وفضلا عن ذلك، فإن الزيادة التي عرفتها النفقات الاستهلاكية هذه السنة نتجت إلى حد كبير عن التوسع القوي للطلب على المنتجات الفلاحية على إثر نمو الإنتاج، بينما ظل الطلب على المنتجات الأخرى معتدلا. ونتيجة لذلك، فإن تأثير هذه الزيادة على المستوى العام للأسعار كان محدودا.

مقياس كلفة المعيشة

سجل مقياس كلفة المعيشة الذي يتخذ سنة 1989 كمرجع زيادة قدرها 5,1% تقارب نسبة 5,2% التي عرفتها سنة 1993(1). ويعكس تطوره خلال هذه السنة إلى حد كبير التغيرات الموسمية لأسعار المواد الغذائية. وهكذا، فقد عرف ارتفاعا قويا خلال الأشهر الأربعة الأولى، خاصة في شهر فبراير، ثم في شهر مارس نتيجة لتزايد الطلب خلال شهر رمضان. وقد تواصل هذه السنة الاتجاه نحو الانخفاض الملاحظ عادة في شهر ماي إلى غاية شهر يوليوز خاصة على إثر تراجع أسعار الخضر والفواكه الطرية. وبعد ذلك، استمر التوجه نحو الارتفاع الملاحظ عادة في فصل الصيف طول الفترة المتبقية من السنة باستثناء شهر دجنبر حيث سجل المقياس أثناءه تقلصا طفيفا.

وعلى الصعيد الجهوي، فإن استقرار نسبة ارتفاع كلفة المعيشة لم تشمل كل المدن التي يغطيها المقياس. فقد عرفت أغلب المدن، خاصة السياحية منها، نسبا أعلى سواء من سنة لأخرى أو مقارنة مع المعدل العام. وكانت نسب الارتفاع التي تقل عن المعدل المسجل على الصعيد الوطني وعن النسب الملاحظة في سنة 1993 منحصرة في الدار البيضاء والرباط والعيون.

ويبرز التحليل القطاعي تباطؤ أسعار السلع باستثناء ركني المواد الغذائية وسلع وخدمات أخرى.

مجموعات المنتجات	الترجيح %	تغيرات معدلات مقاييس كلفة المعيشة بالنسبة المئوية		
		1992	1993	1994
التغذية	45,15	6,0	6,3	7,0
(منها : اللحوم)	(10,26)	(6,0)	(9,5)	(13,3)
الملبس	7,48	7,8	5,8	3,7
السكن	12,48	5,4	6,1	4,4
التجهيز المنزلي	5,31	4,8	3,3	2,5
العلاج الطبي	4,71	4,6	3,6	1,9
النقل والمواصلات	7,58	4,8	3,9	1,9
الترفيه والثقافة	4,74	6,4	4,7	2,3
سلع وخدمات أخرى	12,55	4,1	3,9	5,1
المقياس العام	**100**	**5,7**	**5,2**	**5,1**

(1) يرجع للملحق الإحصائي 28.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبالفعل، فإن ارتفاع أسعار المواد الغذائية الذي كانت نسبته 6,3% سنة 1993 قد بلغ هذه السنة 7% وأسهم في زيادة كلفة المعيشة بما يناهز 64%. غير أن هذا التطور يعزى إلى حد كبير إلى أسعار اللحم التي ارتفعت بمعدل 13,3% وإلى أسعار كل من المواد الدهنية والسمك التي تزايدت بما قدره على التوالي 14,7% و 9,1%. وبخلاف ذلك، تميزت باقي المنتجات بتباطؤ وتيرة أسعارها على إثر توسع الإنتاج. ويتعلق الأمر بالخصوص بالمنتجات المشتقة من الحبوب التي ارتفعت أسعارها بنسبة 2,9% فقط بالرغم من الزيادة في أسعار الدقيق والخبز خلال شهر غشت.

وعلى مستوى الأركان الأخرى فقد كان تباطؤ الأسعار عاما، باستثناء مجموعة السلع والخدمات الأخرى التي سجل المقياس الخاص بها ارتفاعا قدره 5,1% مقابل 3,9% سنة 1993 نتيجة بالأساس للزيادة في الأثمان المطبقة بالوحدات الفندقية.

وهكذا، ارتفعت أسعار ركن الملبس بنسبة 3,7% عوض 5,8% في السنة السابقة، وسجلت تباطؤا في وتيرتها نتيجة للاستقرار النسبي لأسعار الإنتاج. كما بلغت الزيادة التي عرفها المقياس الخاص بمجموعة السكن 4,4% عوض 6,1% في السنة الماضية، وعكست بالأساس تصاعد قيمة الأكرية وكذا الرفع من تعريفات الماء والكهرباء ابتداء من فاتح أبريل. وتزايدت أسعار التجهيزات المنزلية بدورها بمعدل 2,5% عوض 3,3% في سنة 1993، بينما ارتفعت أسعار النقل والمواصلات بنسبة 1,9% بدلا من 3,9% سنة من قبل. وأخيرا، تصاعدت الأسعار في كل من مجموعتي العلاج الطبي والترفيه والثقافة بما قدره على التوالي 1,9% و 2,3%، أي بوتيرة تمثل نصف النسبة المسجلة في سنة 1993.

مقياس أسعار الجملة

أسفر تطور مقياس أسعار الجملة الذي يستند إلى سنة 1977 كمرجع أساسي عن ارتفاع سنوي قدره 2,3%، إذ يقل كثيرا عن نسبة 4,5% المسجلة سنة 1993 ويعد المستوى الأدنى منذ سنة 1988 (1). ويعزى هذا الانخفاض بالأساس إلى أسعار المنتجات الفلاحية وبدرجة أقل إلى أسعار المنتوجات الصناعية.

مجموعات المنتجات	الترجيح %	تغيرات معدلات مقاييس أسعار الجملة بالنسبة المئوية 1992	1993	1994
تجارة الجملة لمنتجات القطاع الفلاحي (*)	**39,6**	**2,9**	**4,7**	**0,8**
منها :				
- الحبوب والقطاني	8,0	9,9	8,6	7,2 -
- منتجات تربية المواشي ...	9,2	1,5	2,2	3,3
تجارة الجملة للمنتجات الصناعية	**60,4**	**2,8**	**4,2**	**3,3**
- الطاقة	6,2	1,8	6,6	4,8
- المواد الغذائية	25,0	2,7	3,6	5,1
- الملبس والنسيج	7,3	3,2	14,4	3,6
- منتوجات صناعات التعدين	10,4	2,9	2,1	1,4
- صناعات خفيفة أخرى	11,5	3,1	2,2	0,8
المقياس العام	**100**	**2,8**	**4,5**	**2,3**

(*) بما فيها منتجات الغابات وتربية المواشي والصيد البحري.

وقد أدت وفرة العرض بالنسبة لأغلب المنتوجات بالفعل إلى تقلص الضغوط على الأسعار في القطاع الفلاحي، بحيث أن المقياس الخاص بهذا القطاع سجل في المجمل زيادة قدرها 0,8% فقط بدلا من 4,7% في السنة السابقة. وقد انخفضت أسعار كل من الحبوب والقطاني اليابسة بمقدار 7,2% والحوامض بما يفوق الخمس والفواكه اليابسة بنسبة 6,3%. أما أسعار المنتجات الأخرى فقد عرفت بعض الاستقرار أو تزايدت بمعدلات أدنى من سنة 1993، باستثناء أسعار الدواجن وبدرجة أكبر أسعار الشاي والبن الذي سجل إرتفاعا هاما على إثر تصاعد أسعار الاستيراد.

(1) يرجع للملحق الإحصائي 29.

وقد لوحظ نفس التوجه نحو التباطؤ في وتيرة الأسعار لكن بدرجة أقل فيما يتعلق بتجارة الجملة للمنتجات الصناعية التي تزايد المقياس الخاص بها بنسبة 3,3% مقابل 4,2% في سنة 1993. وقد شمل هذا التوجه كل الفروع باستثناء الصناعات الغذائية التي سجل مقياسها ارتفاعا بمعدل 5,1% ترتب عليه إلى حد بعيد تغير المؤشر الإجمالي.

مقياس أسعار
الإنتاج الصناعي

تتم متابعة تطور أسعار الإنتاج الصناعي دون احتساب الرسوم بواسطة مقياس يتخذ كمرجع الفترة الممتدة مابين يوليوز 1975 ويونيو 1976 ويأخذ بالاعتبار 142 مادة.

الفروع الصناعية	الترجيح %	تغيرات معدلات مقاييس أسعار الإنتاج الصناعي بالنسبة المئوية 1992	1993	1994
الصناعات الغذائية	46,0	2,7	10,2	4,2
الملبس والنسيج	13,5	0,5 -	0,3	0,9
صناعات التعدين	21,3	5,8	3,3	4,7
صناعات خفيفة أخرى	19,2	3,9	1,7	3,1
المقياس العام	**100**	**3,2**	**5,1**	**3,6**

أسفر المقياس عن زيادة قدرها 3,6% تقل عن معدل 5,1% الملاحظ في سنة 1993، وتظل مرتبطة بالأساس بارتفاع أسعار الإنتاج في فرع الصناعات الغذائية. وقد سجل هذا التزايد تباطؤا هاما غير أن وتيرته التي بلغت 4,2% تظل مرتفعة نسبيا بسبب الضغوط التي لازالت تعرفها أسعار اللحوم على صعيد الإنتاج. وقد تزايدت الأسعار في الفروع الأخرى بوتيرة أسرع، خاصة فيما يتعلق بصناعات التعدين والصناعات الخفيفة، غير أن هذا الارتفاع ظل معتدلا في قطاع النسيج والملبس.

الأجـــــور

استفادت الأجور هذه السنة مجددا من تدابير تهدف إلى تحسين مستواها، وذلك بعد التوقف الذي عرفته سنة 1993. وقد شملت هذه التدابير الرفع من الحد الأدنى المضمون للأجور في القطاع الخاص والزيادة في كل من مرتبات الوظيفة العمومية و التعويضات العائلية. وفضلا عن ذلك، فقد تم تخفيض الاقتطاعات الضريبية المباشرة.

وبالفعل، تم الرفع بنسبة 10% من الأجر القانوني الأدنى ابتداء من فاتح يوليوز 1994. وبذلك، ارتفع إلى 7,26 درهم للساعة في قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة، أي مايعادل 58 درهما يوميا أو 1.510 درهم في الشهر على أساس فترة عمل تبلغ 8 ساعات يوميا. وفي القطاع الفلاحي حدد القسط من الأجر اليومي المسدد إلزاميا نقدا في 37,6 درهم بدلا من 34,18 درهم سابقا. وفي نفس الوقت، تم الرفع من مرتبات الموظفين المصنفين في السلاليم الإدارية من 1 إلى 9 بمقدار 70 درهما شهريا ابتداء من فاتح يوليوز، تليها زيادة بنفس المبلغ ابتداء من فاتح يناير 1995.

وبالإضافة إلى ذلك، تمت ابتداء من فاتح يوليوز أيضا الزيادة في التعويضات العائلية من 80 إلى 100 درهم شهريا للطفل الواحد في حدود ثلاثة أطفال. كما تم الرفع من الأجر الأساسي المستخدم لاحتساب المعاشات الممنوحة برسم حوادث الشغل أو الأمراض المهنية. وأخيرا، فإن السلطات العمومية أحدثت نظاما للاحتياط والتأمين لفائدة التجار والصناع التقليديين ذوي المداخيل المتواضعة يبدأ به العمل في سنة 1995، وذلك بغية توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل كافة الفئات الاجتماعية والمهنية. ويهدف هذا النظام إلى منح هذه الفئات معاشات في حالات الشيخوخة والعجز والوفاة وفقدان الدخل بسبب المرض وإلى التأمين ضد المخاطر التي تتعرض لها ممتلكاتهم.

وأخيرا، استفادت الأجور من خفض الاقتطاعات الضريبية نتيجة للتعديلات التي أجريت على الضريبة العامة على الدخل التي تم رفع الحد الأعلى المعفى من أدائها من 15.000 إلى 18.000 درهم سنويا ابتداء من فاتح

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

يناير 1994، مما نتج عنه إعفاء الأجور التي لاتتعدى 2.000 درهم في الشهر، وذلك باعتبار الإسقاطات المطبقة على الوعاء الضريبي. وفيما يتعلق بالمستويات العليا من الأجور فقد تم تقليص المعدل الأعلى للاقتطاع بواقع نقطتين حيث تراجع إلى 46%. وأخيرا، تمت الزيادة في معدل الإسقاط الجزافي بالنسبة لمعاشات التقاعد وللمستفيدين من ريع عمري حيث انتقل من 25% إلى 35%.

السكـــــان

بناء على النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان والسكنى الذي أجري في شتنبر 1994، تجاوز عدد السكان آنذاك بقليل 26 مليون نسمة. وبذلك يكون عدد السكان قد توسع بمقدار 5.7 ملايين مقارنة مع سنة 1982، أي بمعدل سنوي للتزايد يبلغ 2.06% بدلا من 2.6% خلال الفترة الفاصلة مابين عمليتي الإحصاء اللتين تمتا في ستتي 1971 و 1982 ومن 3.5% خلال الستينات.

ويدعم التباطؤ الملاحظ في النمو الديمغرافي التوجه نحو الانخفاض الذي تبين من خلال الاستقصاءات التي أجريت خلال العقد الأخير. وقد نتج هذا التباطؤ بالأساس عن تراجع نسبة الخصوبة الذي يرجع بدوره إلى النمو المتزايد لسكان المدن وإلى المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بهذه الظاهرة. وبالفعل، فإن معدل الخصوبة في المدن يقل بمقدار النصف عن المعدل المسجل في الوسط القروي، وقد تعزز هذا التطور في واقع الأمر نتيجة الأنشطة التي تقوم بها منذ عدة سنوات مصالح تنظيم الأسرة.

ومن شبه المؤكد أن هذا التوجه سيتدعم نظرا لأن تزايد سكان المدن يتم بوتيرة سريعة بسبب تفاقم الهجرة القروية وتوسع المدارات الحضرية. ونتيجة لذلك، بلغ معدل النمو السكاني بالمدن 3,64% مقابل 0,67% في الوسط القروي. ويواكب هذا التوجه توسع سريع للمدن الصغرى، حيث أن عدد المدن التي يفوق عدد سكانها 100.000 نسمة انتقل من 31 سنة 1982 إلى 110 في سنة 1994. وفي هذه الظروف، فإن سكان المدن اللذين كانوا يمثلون 35% من مجموع عدد السكان سنة 1971 و 42,7% سنة 1982، صاروا يشكلون 51,4% في سنة 1994.

التشغيـــل

يتبين من خلال آخر المعطيات المتوفرة التي تهم سنة 1993 والتي تقتصر على الوسط الحضري أن عدد السكان النشطين بلغ 4,3 مليون شخص وسجل زيادة قدرها 4,7% مقابل 1,2% في سنة 1992. ويعكس هذا التوسع السريع بشكل جزئي تنامي الهجرة القروية. وقد ارتفع عدد العاطلين عن العمل المصرح به بنسبة 4,8% ووصل إلى 681.000 شخص، تتراوح أعمار مايفوق 41% منهم مابين 15 و 24 سنة.

وعلى مستوى العرض، تم خلق 165.000 منصب شغل منها 93% في قطاع الخدمات، يمافيها الإدارة العمومية والجماعات المحلية اللتان وفرتا في المجمل مايفوق 47.000 منصب. وبالإضافة إلى تشغيل 33.000 شخص في القطاع الصناعي، فقد مكنت فرص التشغيل في قطاع الخدمات من تعويض تقلص مناصب الشغل في قطاع البناء والنشاطات المرتبطة بالفلاحة. ويعزى هذا التطور أيضا إلى حد ما إلى مجموعة من التدابير الرامية إلى تشجيع المقاولين الشباب والتي ترتب عنها إنجاز مشاريع مكنت منذ إقرار هذا النظام سنة 1987 من خلق مايفوق 18.000 منصب شغل. وقد أدى تعديل هذه التدابير إلى تعزيز هذا التوجه سنة 1994. وبالفعل، فقد أضفي المزيد من المرونة على الشروط المتعلقة بالاستفادة وبمنح تسديد القروض. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر صندوق النهوض بتشغيل الشباب الذي تم إحداثه مكملا لهذه المنظومة من التدابير، وسوف يمكن بشكل خاص من إعطاء ضمانات على القروض البنكية، ومن تمويل بعض العمليات التكميلية وكذا منح الدعم للمقاولات مقابل مساهمتها في تكوين ومساعدة المقاولين الشباب.

السيـــاحـــة

كان لانتعاش الاقتصاد العالمي أثر إيجابي على السياحة الدولية، بحيث تنامى عدد السياح والمداخيل المترتبة على ذلك، بنسبة 3% و 5,1% على التوالي. وقد تعززت مكانة الصدارة التي تحتلها أوروبا، إذ استقبلت ثلاثة أخماس من مجموع 528 مليون تم إحصاؤهم عبر العالم، تليها أمريكا وبعض أقطار آسيا ومنطقة المحيط الهادىء. وقد أحرزت كلتا المنطقتين الأخيرتين على غرار بعض بلدان البحر المتوسط على زيادة هامة، بفضل التغيرات التي طبعت توجهات الحركة السياحية.

ويتجلى من خلال المؤشرات المتوفرة في هذا الميدان أن السياحة الوطنية، بخلاف ذلك، قد عانت خلال 1994 من مصاعب ارتبط البعض منها بعوامل ظرفية غير ملائمة أدت إلى إيقاف الانتعاش المسجل خلال 1993. وهكذا، تضاءل توافد السياح من سنة لأخرى، خاصة في شهر أبريل ثم من شتنبر إلى نونبر. وبالنسبة للسنة بكاملها تراجع عدد الزائرين الأجانب، ماعدا المغاربيين، بمعدل 6%، بعد أن تزايد بنسبة 8,3% أثناء السنة الماضية. وبموازاة مع ذلك، تواصل انخفاض عدد السياح الوافدين من أقطار المغرب العربي فتقلص بنسبة بالغة قدرها 42,5% من سنة لأخرى، فأصبحت لا تمثل سوى الثلث تقريبا بالمقارنة مع مستواها خلال 1991.

ومع ذلك، فإن ارتياد الفنادق، باعتبار السياحة المحلية، قد ظل مستقرا تقريبا، بحيث سجلت 11,5 مليون ليلة مبيت. وبالمثل، فإن الإيرادات من العملة الأجنبية برسم الأسفار والمحتسبة لدى النظام المصرفي قد تجاوزت، كما كان الشأن خلال 1993، ماقدره 11 مليار درهم، ومازالت تمثل 13,6% من المداخيل الخارجية الجارية.

ورغم ذلك، فإن القطاع الفندقي مازال يعاني من ضعف نسبة استغلال الطاقة الإيوائية. ومن المنافسة الأجنبية من حيث الأثمان المعروضة. وقد حدا هذا بالسلطات العمومية بتنسيق مع المهنيين إلى الاقدام على دراسة الاجراءات التي يتعين اتخاذها من أجل ضمان تقويم وإنعاش النشاط السياحي.

دخـــول السيـــاح

بلغ عدد الزوار القادمين من الخارج خلال 1994 حوالي 3,6 مليون، في مقابل 4,15 مليون سنة 1993، فانخفض بنسبة 13,3%. ويعزى هذا التطور في المقام الأول إلى تراجع عدد السياح المغاربيين، عدا المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج وقوامهم زهاء 1.172.000، والذين ازداد توافدهم، بخلاف ذلك، بنسبة 8,3%. وقد جاء ذلك الانخفاض القوي بالأساس نتيجة إغلاق الحدود البرية الجزائرية، في شهر شتنبر. وسجل دخول السياح من باقي الجنسيات انخفاضا بنسبة 4,9%، ليشمل 1.676.000 نسمة فقط بما فيهم 134.000 برسم الرحلات البحرية (1).

وقد ظل التطور الموسمي لدخول السياح غير المغاربيين مماثلا لما كان عليه خلال السنوات الماضية. وهكذا، سجلت زيادات بيّنة خلال شهر مارس ويوليوز، غير أن حركة الارتفاع هذه سرعان ماتضاءلت قبل أن يليها التراجع الذي يميز عادة شهر مايو وعلى الخصوص الفترة ما بين شتنبر ونونبر.

ويبيّن توزيع المد السياحي حسب مصدر التوافد انخفاضا بمعدل 8,1% بالنسبة لكافة الأقطار الأوروبية، التي مازالت تمثل مع ذلك، بما يناهز 1,3 مليون زائر، أكثر من ثلاثة أرباع مجموع السياح الأجانب ما عدا السياح الوافدين من المناطق الحدودية. إلا أن تطورات متباينة شوهدت ضمن هذه المجموعة. فبينما انطبعت الأسواق الفرنسية والاسبانية والايطالية بتراجع حاد، بنسبة 14% في المجموع، سجل بخلاف ذلك انخفاض لم يتجاوز 3,6% فيما يخص استقطاب الزائرين من ألمانيا التي تتبوأ فضلا عن ذلك مكان الصدارة في العالم كمنطلق للسياحة بما يتجاوز 65 مليون شخص. وقد أمكن التخفيف من تضاؤل المد السياحي من جهة، بفضل تكاثر الوافدين من بريطانيا بما يفوق 17% الذين يتزايد عددهم بصفة متواصلة، ومن جهة ثانية، على إثر تنامي أفواج السياح من شمال أوروبا. وقد تميزت السياحة انطلاقا من القارة الأمريكية وخاصة من كندا بنفس التوجه الملائم، إذ سجلت توسعا تجاوز 34%. وفي الأخير، أمكن إحراز تقدم هام فيما يرجع لعدد من الأقطار الأخرى.

غير أنه لايمكن الاحاطة بمستوى نشاط القطاع السياحي من خلال التطور العددي للسياح فقط. وبالفعل فإن مدة إقامتهم تعبر بكيفية أفضل عن الوقع الاقتصادي والمالي للمد السياحي خاصة على النشاط الفندقي. فقد بلغت مبيتات النزلاء الأجانب بالفنادق المصنفة 9,3 مليون ليلة وظلت بذلك عند المستوى المسجل خلال سنة 1993. ويدل هذا الاستقرار، باعتبار انخفاض عدد السياح، على زيادة خفيفة في مدة الاقامة المتوسطة، التي لم تتجاوز في الواقع 4 أيام. ويتعلق الأمر على الخصوص، بالمواطنين الفرنسيين والألمان الذين قضوا في المجموع مايناهز 45% من الليالي الفندقية الكلية.

المنشآت والاستثمارات السياحية

لم يفت ضعف النتائج في القطاع الفندقي خلال السنتين الماضيتين وما ترتب عليه من مصاعب في الاستغلال أن يؤدي بالمستثمرين إلى

(1) يرجع للملحق الإحصائي 30.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الاحجام عن مباشرة إتمام إنجاز وحدات جديدة في أقرب الآجال بقصد تشغيلها. وهكذا، فإن الانجازات فيما يتعلق بالايواء لم تشمل خلال هذه السنة إلا 16 مؤسسة تتوفر على نصف عدد الأسرة الجهزة في 1993. وقد تمركزت معظم هذه التجهيزات الجديدة، التي تنتمي على الخصوص إلى الإيواء من الصنف المتوسط، في مدن وسط البلاد وجنوبها.

واعتبارا من ناحية ثانية لإغلاق بعض المؤسسات وإعادة تصنيف عدة فنادق من طرف سلطات الوصاية، فإن الطاقة الايوائية الفعلية المصنفة أصبحت تشتمل عند نهاية 1994 على قرابة 550 نزلا بطاقة تناهز 90.000 سرير، موزعة إلى حدود النصف تقريبا على المدن السياحية بالجنوب. ومن المتوقع أن تتعزز هذه المنشآت بالنظر إلى المشاريع الهامة التي تم قبولها.

وبغض النظر عن سعة الطاقة الإيوائية وهيكلها، يتضح أن مستوى استغلالها طيلة السنة هو الكفيل بدون شك للدلالة على مردودية الاستثمارات المنجزة كما يمكّن من تقييم مدى ملاءمتها لحاجيات الزبناء. وفي هذا الصدد، فإن معدل شغل الأسرة على مدار السنة لم يتجاوز في المجمل 35% وأقل من 40% بالمتوسط فيما يرجع للفنادق من المستوى الرفيع. وينعكس ضعف كلتا النسبتين من خلال وتيرة توسع تلك المنشآت التي لم تتجاوز بالمتوسط 0,4% خلال الأربع سنوات الماضية، مقابل قرابة 6% أثناء العقد الماضي.

وفي النهاية، وإن كانت النتائج المحصل عليها غير كافية نسبيا، فإنه لا ينبغي أن تحجب الإمكانيات الحقيقية التي يتوفر عليها القطاع السياحي. لذا، يتعين الإقدام على سد الثغرات التي كشفت عنها التطورات الأخيرة، خاصة بالعمل على البحث عن أسواق سياحية جديدة وتحسين عمليات الاتصال، وذلك على الخصوص بالتصدي للعزوف الملاحظ لدى الزبناء التقليديين، مع العمل في ذات الوقت على تنويع مصادر استقطاب السياح، والحث على الاهتمام بالسياحة الداخلية.

التجارة الخارجية

إن الانتعاش البيّن للنمو الاقتصادي العالمي في سنة 1994 وارتفاع المبادلات التجارية الخارجية الذي واكبه قد خلقا تأثيرا إيجابيا على الصادرات المغربية التي تزايدت بنسبة 7,7%. ومع ذلك، فعلى الرغم من أن الواردات لم تتوسع إلا بمعدل أدنى قدره 6,6%، فإنها لازالت تؤثر على تطور رصيد الميزان التجاري، بالنظر إلى وزنها النسبي حيث أن معدل تغطية المقتنيات بواسطة المبيعات الخارجية لايتعدى 56%. وبذلك، فقد ارتفع عجز المبادلات من 27,5 مليار إلى 29 مليار درهم، أي مايمثل 10,1% من الناتج الداخلي الإجمالي (1).

وقد بلغت الواردات هذه السنة ما يناهز 66 مليارا من الدراهم، أي مايعادل 23,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. ويعزى ارتفاعها بما قدره 4,1 مليار بالأساس إلى تصاعد المقتنيات من أنصاف المنتجات ومن منتجات الطاقة وكذا من بعض المواد الأولية خاصة منها القطن والحبوب الزيتية والخشب. وبخلاف ذلك، عرفت الواردات من المنتوجات الغذائية في المجمل انخفاضا ملحوظا نتيجة بالخصوص لتراجع المقتنيات من القمح الطري على إثر المحصول الاستثنائي المسجل في هذه السنة.

وبالموازاة مع ذلك، لم تتجاوز الصادرات إلا بقليل 37 مليار درهم أو 12,9% من الناتج الداخلي الإجمالي، بالرغم من تزايدها بما قدره 2,6 مليار. وعرفت المبيعات من الفوسفاط ومشتقاته وحدها ارتفاعا قدره 840 مليونا وبلغت 9,4 مليار من الدراهم، غير أنها لازالت دون المستوى القياسي المسجل سنة 1988 والذي وصل إلى 11,5 مليار. ومع ذلك، فقد شكلت هذه المبيعات مايفوق ربع الصادرات. وتنامت أيضا إرساليات المواد الغذائية بشكل ملموس، أي بزيادة 1,3 مليار، مما رفع حصتها ضمن الصادرات إلى 28% . وبخلاف ذلك، عرفت مبيعات المنتجات منتهية الصنع من أمتعة التجهيز وأمتعة الاستهلاك انخفاضا من سنة لأخرى بما قدره 680 مليون أو 5,9%. وتجدر الإشارة إلى أن الصادرات من المواد المصنوعة من مواد مستوردة في إطار نظام القبول المؤقت ارتفاعا بمعدل 12,4% وبلغت 20,6 مليار من الدراهم، مشكلة بذلك أكثر من نصف مجموع الصادرات في حين بلغت المقتنيات 9,4 مليار.

ولم يعرف التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية أي تغيير يذكر على الرغم من المجهودات الرامية إلى تنويع مناطق التسويق. وبالفعل، فإن المبادلات مع دول الاتحاد الأوروبي تظل مهيمنة وتسجل علاوة على ذلك عجزا كبيرا ذا طابع هيكلي. وتعتبر هذه الوضعية جد مقلقة سيما وأن ولوج أسواق المجموعة الأوروبية يزداد صعوبة نظرا لتقلص الامتيازات التي تنص عليها الاتفاقية الموقعة سنة 1976 وللإجراءات الحمائية المفروضة من طرف الاتحاد الأوروبي ولاشتداد حدة المنافسة.

(1) يرجع للملحقات الإحصائية من 31 إلى 36.

الـــــواردات

بلغت الواردات في سنة 1994 مايناهز 66 مليارا من الدراهم وسجلت زيادة قدرها 6,6%. وقد نتج هذا التطور عن كل أصناف المنتجات باستثناء المواد الغذائية التي انخفضت وارداتها وكذا أمتعة التجهيز التي عرفت شبه ركود بالرغم من ارتفاع مقتنيات المعدات الفلاحية.

الواردات حسب أصناف المنتجات	1993		1994	
	القيمة (بملايين الدراهم)	الحصة بالنسبة المئوية	القيمة (بملايين الدراهم)	الحصة بالنسبة المئوية
أمتعة التجهيز	17.047	27,5	16.980	25,7
أنصاف المنتجات	14.078	22,7	16.661	25,3
منتجات الطاقة ومواد التزييت	8.895	14,4	10.239	15,5
المواد الخام	6.106	9,9	7.497	11,4
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	9.036	14,6	7.348	11,1
أمتعة الاستهلاك	6.743	10,9	7.238	11,0
المجموع	**61.905**	**100**	**65.963**	**100**

إن بنية الواردات كما يتبين من خلال الجدول أعلاه تظل متميزة بأهمية ركني أمتعة التجهيز وأنصاف المنتجات اللذان يبلغ مجموع كل واحد منهما حوالي 17 مليار، أي مايفوق ربع إجمالي الواردات. ويأتي بعد ذلك ركن منتجات الطاقة بمبلغ 10,2 مليار أو 15,5%. كما أدرجت كل من المواد الغذائية والمواد الخام وأمتعة الاستهلاك بحصص متقاربة تبلغ حوالي 11%. غير أنه باحتساب المقتنيات من الزيوت والحبوب الزيتية ضمن المواد الغذائية فإن حصة هذا الركن تنتقل إلى 14,1%.

المواد الغذائية والمشروبات والتبغ

عرفت الواردات من المواد الغذائية في سنة 1994 تراجعا في المجمل على إثر النتائج الممتازة التي تحققت في الموسم الفلاحي. وبالفعل، بلغ مجموع المقتنيات 7,3 مليار من الدراهم وتقلصت بنسبة 18,7% من حيث القيمة، غير أنها تفوق بكثير معدل السنوات العشر الأخيرة.

وزيادة على ذلك، فإن هذا الانخفاض يعزى بشكل اقتصاري إلى الحبوب حيث أن الواردات من القمح والشعير حددت في 13,1 مليون قنطار بتكلفة قدرها 1,6 مليار درهم، وهي مستويات تقل بحوالي 60% عن مثيلاتها سنة 1993. وبخلاف ذلك، بلغت المقتنيات من المواد الأخرى مامجموعه 5,7 مليار درهم وسجلت ارتفاعا نسبته 11,8% نتيجة للتزايد المحسوس للكميات المستوردة، بينما تراجعت الأسعار باستثناء أسعار البن والسكر التي تزايدت في المتوسط بما قدره على التوالي 60,8% و 23,4%. وقد استلزمت الواردات من هاتين المادتين، إضافة إلى المقتنيات من الشاي، نفقة إجمالية بلغت حوالي 2,2 مليار مقابل 1,7 مليار سنة 1993.

منتجات الطاقة ومواد التزييت

أدى تحسن النشاط الاقتصادي خاصة في القطاع الفلاحي إلى زيادة المقتنيات من منتجات الطاقة التي عرفت أسعارها فضلا عن ذلك بعض الانخفاض في الأسواق العالمية، خاصة فيما يتعلق بالمنتوجات المكررة. وفي المجمل، فقد ارتفعت الكميات المستوردة بما يناهز الربع، بقيمة 10,2 مليار من الدراهم، في توسع نسبته 15,1%. وبلغت المشتريات من النفط الخام وحدها 6,9 مليون طن وسجلت ارتفاعا بمقدار 12%. غير أنها لم تتزايد من حيث القيمة سوى بنسبة 3,1%، لتصل إلى 6,9 مليار درهم، حيث أن الأسعار لدى الاستيراد تراجعت مجددا بمعدل 7,9%. وقد لوحظ نفس التوجه بالنسبة لمقتنيات الغاز والفحم والمنتوجات النفطية المكررة، خاصة منها زيت الغاز والفيول اللذان عرفت وارداتهما في المجمل زيادة بمقدار أربعة أضعاف من حيث الكميات وبلغت قيمتها ما يفوق المليار من الدراهم مقابل 303 مليون في سنة 1993.

المواد الخام

وصلت الواردات من المواد الخام إلى حوالي 7,5 مليار من الدراهم وسجلت زيادة قدرها 22,8% تشمل توسعا في المقتنيات من المواد من أصل حيواني ونباتي وارتفاعا بدرجة أقل فيما يتعلق بالمنتوجات المعدنية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وقد بلغت التموينات من المواد من أصل حيواني ونباتي، التي تشكل ماينـاهز ثلاثة أرباع مجموع هذا الركن، ما قدره 5,4 مليار درهم، أي بزيادة بحوالي 30% تعزى إلى ارتفاع الكميات والأسعار في آن واحد. وقد شملت أهم الواردات من جهة الزيوت النباتية والحبوب الزيتية بمبلغ يناهز المليارين من الدراهم، ومن جهة أخرى الخشب الخام الذي فاقت المقتنيات منه1,7 مليار. وبلغت تكلفة المشتريات من خيوط النسيج وكذا من القطن والصوف 916 مليون درهم. ووصل مجموع الواردات من المواد من أصل معدني إلى 2,1 مليار أي بارتفاع نسبته 7,6%، وشملت بما يفوق النصف طلبيات الكبريت، وبمبلغ 637 مليون طلبيات خيوط النسيج الاصطناعية، حيث أن هذين الركنين سجلا زيادة قدرها على التوالي 5,1% و17,4%.

أنصاف المنتجات

وصلت المقتنيات من أنصاف المنتجات إلى 16,7 مليار من الدراهم، مسجلة زيادة قدرها 2,6 مليار أو 18,3%. ويعزى هذا الارتفاع في حدود النصف إلى طلبيات الأنابيب الموجهة بشكل خاص لإنجاز مشروع الربط الغازي بين أوروبا والمغرب، كما نتج أيضا عن توسع بنسبة 14,1% في مشتريات الأسمدة والمواد الكيماوية الأخرى وبمقدار حوالي 31% في الواردات من المواد البلاستيكية الاصطناعية. وبخلاف ذلك، انخفضت الواردات من المواد المستعملة في البناء نتيجة الركود الذي يعاني منه هذا القطاع.

مواد التجهيز

لازالت المشتريات من أمتعة التجهيز تحتل المركز الأول ضمن الصادرات رغم أن حصتها تقلصت من 27,5% إلى 25,7%. وقد استقرت في المجمل عند حوالي 17 مليار من الدراهم. ويعزى هذا التطور في الواقع إلى التراجع القوي بما يناهز 2,3 مليار في المقتنيات من المولدات البخارية التي كانت قد عرفت ارتفاعا في سنة 1993 على إثر الطلبيات الصادرة عن المكتب الوطني للكهرباء بهدف تجهيز المحطة الحرارية بالجرف الأصفر. وبخلاف ذلك، خصصت هذه السنة نفقات هامة قدرها مليارات من الدراهم لشراء طائرات لفائدة شركة الطيران الوطنية. وباستثناء هذين الركنين، تزايدت في المجمل الواردات من المنتجات الأخرى بما قدره 7,3% وشملت بشكل خاص أمتعة التجهيز الفلاحي والسيارات الصناعية وآليات صناعة النسيج وكذا أجهزة المواصلات اللاسلكية.

أمتعة الاستهلاك

إن مواصلة تحرير التجارة الخارجية الذي واكبه ارتفاع في الطلب الداخلي قد أدى في المجمل إلى ارتفاع الواردات من أمتعة الاستهلاك، التي تزايدت بنسبة 7,3% حيث وصلت إلى 7,2 مليار من الدراهم. ويعزى هذا التوجه بقدر واسع إلى واردات الأقمشة القطنية والمواد الصيدلية التي تشكل الركنين الرئيسيين والتي ارتفعت على التوالي بما قدره 12,3% و 15,6%. وسجلت المشتريات من أمتعة التجهيز المنزلي بدورها توسعا كبيرا، وتصاعدت الواردات من السيارات السياحية ومن قطع الغيار بنسبة 9,6%. كما أن ركن أمتعة الاستهلاك المختلفة الذي وصل مجموعه وحده إلى ما يناهز المليارين، عرف ارتفاعا بحوالي 11%. وبخلاف ذلك، سجل انخفاض ملموس على مستوى كل من الأقمشة الاصطناعية والمواد البلاستيكية وكذا أجهزة الالتقاط الإذاعي والتلفزي.

الصـــادرات

حققت الصادرات هذه السنة إيرادات كلية قدرها 37 مليارا من الدراهم، أي بزيادة نسبتها 7,7% عوض 1,2% فقط في السنة السابقة. وتعزى هذه النتيجة بالدرجة الأولى إلى التطور الملائم لمبيعات المواد الخام وأنصاف المنتجات التي بلغ مجموعها 15 مليارا من الدراهم، أي بزيادة قدرها 16,9% من سنة لأخرى. وقد شكلت الإيرادات التي جلبتها هاتان الفئتان من المنتجات، والمتأتية بما يناهز الثلثين عن مبيعات الفوسفاط ومشتقاته، ما يمثل 40,5% من عائدات الصادرات عوض 37,4% في السنة السابقة.

وفضلا عن ذلك، سجلت المواد الفلاحية ومنتجات الصيد البحري زيادة قدرها 14,4%، مما رفع حصتهما الإجمالية ضمن الإيرادات الكلية إلى 28%. وعلى العكس من ذلك، عرفت مبيعات المنتجات المنتهية الصنع التي لا تزال مكونة في حدود ثلاثة أرباع من منتوجات النسيج انخفاضا نسبته 5,9%، وتراجعت حصتها إلى 29,4% من مجموع الصادرات مقابل مايفوق الثلث في سنة 1993. وقد شمل هذا التوجه غير الملائم الذي هم كل فروع صنع الألبسة الجاهزة أيضا قطاع الأحذية والمواد المصنوعة من الجلد الذي تراجعت مبيعاته في المجمل بنسبة 13,7%.

الصادرات حسب أصناف المنتجات	1993		1994	
	القيمة (بملايين الدراهم)	الحصة بالنسبة المئوية	القيمة (بملايين الدراهم)	الحصة بالنسبة المئوية
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	9.051	26,3	10.352	28,0
أمتعة الاستهلاك	9.862	28,7	9.589	25,9
أنصاف المنتجات	8.370	24,4	9.501	25,6
المواد الخام	4.466	13,0	5.504	14,9
أمتعة التجهيز	1.703	5,0	1.296	3,5
مواد الطاقة والتزييت	914	2,6	770	2,1
المجموع	**34.366**	**100**	**37.012**	**100**

المواد الغذائية

جلبت إرساليات المواد الغذائية الطازجة منها أوالمصبرة إيرادات بمبلغ 10,4 ملايير من الدراهم في ارتفاع قدره 14,4%، يعزى بشكل أساسي إلى التطور الملائم الذي عرفته الصادرات من منتوجات الصيد البحري وعصير الفواكه ومصبرات الفواكه والخضر. وبخلاف ذلك، تضررت مبيعات الحوامض والطماطم الطازجة من جراء المنافسة الخارجية وصعوبة ولوج السوق الأوروبية. وهكذا، فعلى الرغم من التوسع البيّن لصادرات البطاطس التي تزايدت كمياتها بمقدار 42,5% و قيمتها بنسبة 32,4%، فإن إيرادات البواكير والحوامض ظلت في المجمل مستقرة عند المستوى الذي بلغته سنة 1993، أي 2,4 مليار درهم. وسجلت العائدات برسم منتوجات الصيد البحري بدورها ارتفاعا بنسبة 13,7% وبلغت 5,7 مليار درهم، خاصة بفضل تحسن أسعار القشريات والزيادة الطفيفة في الكميات المصدرة.

المواد الخام

إن تزايد الطلب على المعادن وبشكل أهم على المواد من أصل نباتي قد أدى إلى توسيع الإيرادات المترتبة عن صادرات المواد الخام بنسبة 23,2%، حيث بلغت مايفوق 5,5 مليار درهم.

وهكذا، فبعد أربع سنوات متتالية من الكساد، استفادت مبيعات المنتوجات المعدنية من الانتعاش الاقتصادي العالمي وارتفعت بنسبة 16,7% لتصل إلى 4,1 مليار درهم. وضمن هذا المجموع، بلغت الإيرادات المترتبة عن إرساليات الفوسفاط 2,6 مليار درهم، غير أنها لم تتزايد سوى بمقدار 7% نظرا للتراجع الطفيف في الأسعار. وبخلاف ذلك، عرفت الأسعار المطبقة بالنسبة للمعادن الأخرى توجها ملائما، خاصة فيما يتعلق بكل من الرصاص والنحاس والزنك وبدرجة أهم الكوبالت. أما تسويق المواد من أصل حيواني ونباتي فقد جلب 1,4 مليار درهم وهو مبلغ يبدو في ارتفاع بمعدل 46,7% وترتب بشكل أساسي عن تزايد الطلب على عجين الورق الذي بلغت عائدات تصديره 504 مليون درهم وتنامت بما يفوق الضعف مقابل توسع في كميته بنسبة 78,4%.

أنصاف المنتجات

بلغت الصادرات من أنصاف المنتجات 9,5 مليار من الدراهم وسجلت زيادة نسبتها 13,5% ترتبت بشكل خاص عن النتائج التي حققتها صادرات الحامض الفوسفوري. وبالفعل، فقد جلب هذا الصنف من أنصاف المنتجات عائدا قدره 4,3 مليار درهم، أي بارتفاع معدله 32,9% نتيجة للتأثير المتزامن لكل من تزايد الكميات بنسبة 16,8% وتحسن الأسعار. وقد ظلت كل من الهند ودول الإتحاد الأوروبي تشكل أهم الزبناء، تليها المملكة العربية السعودية. وعلى العكس من ذلك، تراجعت إرساليات الأسمدة بمقدار 30,5% من حيث الوزن، غير أن التحسن الملموس للأسعار حد من انخفاض الإيرادات التي بلغت 2,5 مليار درهم. وفي المجمل، جلبت مبيعات مشتقات الفوسفاط عائدا بلغ 6,8 مليار درهم، أي بزيادة نسبتها 10,9% بالرغم من انخفاض الكميات بمعدل 12,8%.

وجلبت صادرات الأصناف الأخرى من أنصاف المنتجات بدورها إيرادات في توسع بيّن، خاصة منها المبيعات من الجلود وخيوط النسيج وكذا من الرصاص والفضة نصف المصنعين.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أمتعة التجهيز

إن صادرات أمتعة التجهيز التي تتجاوز 3,5% من مجموع الصادرات قد سجلت تراجعا نسبته 23,9% وتحددت في 1,3 مليار درهم، حيث أن سنة 1993 شهدت في واقع الأمر إعادة بيع بواخر بقيمة قدرها 489 مليون درهم. وبغض النظر عن هذه الصفقات، فإن المبيعات الأخرى حققت زيادة بمعدل 6,8% تعزى بشكل خاص إلى طلبيات العجلات وكذلك الخيوط والحبال الكهربائية.

أمتعة الاستهلاك

بعد النتائج الجيدة المسجلة في سنة 1993، عرفت صادرات أمتعة الاستهلاك تطورا أقل ملاءمة نتيجة بالأساس لانخفاض مبيعات منتجات النسيج التي تأثرت من جراء اشتداد المنافسة. وقد تجلت هذه الأخيرة بشكل خاص في وفرة العرض وفقدان بعض الأسواق التي زاد من حدتها انتقال وحدات الإنتاج الأوروبية إلى بلدان أوروبا الشرقية والأسيوية. وفي المجمل، تراجعت صادرات أمتعة الاستهلاك بنسبة 2,8 % وبلغت 9,6 مليار درهم. وسجلت أبرز نسب الانخفاض على صعيد كل من الملابس الجاهزة والأحذية والمواد المصنوعة من الجلد. وقد عرفت منتوجات النسيج التي أدرجت بما يناهز 7 ملايير درهم أو حوالي ثلاثة أرباع مجموع هذا الركن تراجعا بمعدل 5%، لم يتم تعويضه إلا بشكل جزئي بواسطة الزيادة المسجلة في مبيعات المنتوجات الأخرى مثل الأدوية والزرابي والمنتجات المختلفة التي توسعت على التوالي بنسبة 19,9% و 2,7% و 16,5%.

الأرصدة حسب أصناف المنتجات

إن هيكل المبادلات مصنفا حسب أهم المجموعات، كما يتضح من خلال الجدول أسفله، يظل متميزا بالأرصدة السالبة التي ترجع لعوامل بنيوية والتي تشمل كل أصناف المنتجات، باستثناء ركن أمتعة الاستهلاك المنتهية الصنع وركن المواد الغذائية.

بملايين الدراهم	1991	1992	1993	1994
التغذية، المشروبات والتبغ	5.266	1.347	15	3.004
الطاقة ومواد التزييت.....	7.695-	8.530-	7.981-	9.469-
المواد الخام	1.775-	2.126-	1.640-	1.993-
أصناف المنتجات.....	5.780-	6.625-	5.708-	7.160-
معدات التجهيز	14.711-	15.298-	15.344-	15.684-
مواد الاستهلاك	2.258	2.386	3.119	2.351
المجموع	**22.437-**	**28.846-**	**27.539-**	**28.951-**

وبالفعل، فقد أفرز ميزان المواد الغذائية فائضا هاما قدره 3 ملايير درهم. غير أنه باعتبار المشتريات من الزيوت النباتية والحبوب الزيتية التي تحتسب ضمن ركن المواد الخام، فإن هذا الفائض يتقلص إلى 1,1 مليار. وفضلا عن ذلك، فإن ميزان المواد الغذائية لا زال يتحمل العبء الذي تمثله واردات التبغ التي تزايدت هذه السنة بنسبة 24,5% من حيث الكمية و 14,2% من حيث القيمة وبلغت 0,8 مليار درهم. وبخلاف ذلك، تراجع فائض المبادلات الخاصة بمواد الاستهلاك على إثر تزامن عاملين غير ملائمين، ويتعلق الأمر بانخفاض الصادرات وتزايد الواردات من هذا الصنف من المنتجات. أما العجز المسجل على صعيد المجموعات الأخرى فقد ارتفع خاصة بالنسبة لمنتجات الطاقة وأصناف المنتجات التي ترتب عنها إلى حد بعيد تفاقم العجز التجاري الإجمالي. غير أن العجز الملاحظ فيما يتعلق بهذه الأصناف يعكس أهمية المقتنيات اللازمة لتزويد مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

التوزيع الجغرافي للمبادلات

إن التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لم يعرف تغيرات هامة مقارنة مع السنوات السابقة. وقد ظل الاتحاد الأوروبي يمثل الشريك التجاري الرئيسي، حيث شكل مصدر أزيد من نصف الواردات واستوعب ما يناهز ثلثي الصادرات. ولازالت حصة فرنسا بمفردها تمثل ما يفوق ربع القيمة الإجمالية للمعاملات التجارية. وأفرزت المبادلات مع دول الاتحاد الأوروبي الإثني عشر للسنة الثالثة على التوالي عجزا يزيد عن 12 مليار من الدراهم. وينطوي هذا التطور على تزايد الرصيد السالب إزاء ألمانيا بشكل خاص، والذي عوضه إلى حد كبير التراجع المحسوس في العجز المسجل مع إسبانيا. وفيما يتعلق بباقي بلدان الاتحاد الأوروبي، فإن حجم المبادلات يميل إلى الارتفاع بينما يتقلص العجز التجاري خاصة مع كل من هولندا والاتحاد الاقتصادي لبلجيكا واللكسمبورغ.

أما النتائج التي أسفرت عنها المبادلات مع الشركاء التجاريين الآخرين، فقد كانت جد متباينة. فبينما تقلص الرصيد السالب إزاء كندا وبشكل أهم مع الولايات المتحدة على إثر تراجع المقتنيات من الحبوب، عرف العجز المسجل مع البلدان العربية شبه استقرار. وفضلا عن ذلك، فقد تعزز الفائض إزاء اليابان وبدرجة أكبر إزاء الهند التي زادت من طلبياتها على الحامض الفوسفوري. وبخلاف ذلك، تفاقم العجز المسجل إزاء باقي دول العالم بشكل قوي، حيث بلغ في المجموع ما يفوق 11,6 مليار درهم عوض 7,7 مليار في سنة 1993.

وفي الختام، يبدو تدهور الرصيد السلبي للمبادلات التجارية مرتبطا بالهوة الكبرى بين الواردات والصادرات. وبما أن بنية الميزان التجاري على هذا الشكل، فإن السعي لحصر العجز عند مستواه الحالي يفرض إنماء الصادرات بوتيرة تناهز ضعف وتيرة توسع الواردات. وبناء على ذلك فإن تقليص العجز يقتضي تجاوز هذه النسبة.

وهكذا يجب العمل على حصر هذا الاختلال الذي ينذر بالتفاقم في إطار ليبيرالي متسع إذا لم يتم في أسرع الآجال اتباع السياسات الملائمة بهدف تدعيم الجهاز الإنتاجي الوطني. على أنه ينبغي في أول الأمر، من جهة، السهر على اجتناب ارتفاع قوي في طلب الاستهلاك، ومن جهة أخرى، الحد من هشاشة صادراتنا الناتجة إلى حد ما عن التركيز الذي تتسم به سواء من حيث المنتجات أو من حيث الأسواق.

وضمن هذا النهج، ينبغي إيلاء أهمية خاصة لتنويع الإنتاج وللبحث عن منافذ واعدة مع الرفع من الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. ومن شأن هذه التدابير أن تسهم في زيادة فعالية القطاعات المصدرة، كما أنها سوف تمكن من مواجهة التحولات التي تشهدها الظرفية الاقتصادية العالمية التي تتميز بتكوين تجمعات جهوية وبالشروع في تطبيق الأنظمة الجديدة الرامية إلى تحرير التجارة العالمية بشكل أوسع وباحتداد المنافسة. وتكتسي إعادة الهيكلة هاته طابعا استعجاليا سيما وأن النظام التفضيلي الذي يمنحه الاتحاد الأوروبي لصادرات المغرب التقليدية سيتم إلغاؤه، مما يدعو إلى تنظيم العلاقات مع أهم الشركاء التجاريين على أسس جديدة تسودها مراعاة مبادىء المعاملة المتوازنة.

العلاقات المالية مع الخارج

يندرج تطور العلاقات المالية مع الخارج خلال سنة 1994 في سياق تفتح أكبر على الخارج وانتعاش النمو الاقتصادي. ولم يفت كلا العاملين أن يؤديا إلى ارتفاع في الواردات من سلع وخدمات استفحل، في الواقع، من جراء المقتنيات المرتبطة بإنجاز أنبوب الغاز الرابط بين المغرب العربي وأوروبا. وسجلت الصادرات من جانبها بعض التقدم رغم صعوبات ولوج السوق الأوروبية، إلا أن تزايدها مازال دون ما يكفي لتعويض توسع الواردات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما أسفر عنه القطاع السياحي من نتائج مشجعة، وعلى الخصوص ماسجل من جديد من انكماش فيما يتعلق بتحويلات مدخرات المغاربة المقيمين بالخارج، والتي مازالت تشكل ثاني مصدر للمداخيل الخارجية، قد ضغط على رصيد ميزان الأداءات الجارية، بحيث أفرز عجزا قدره 6,2 مليار درهم، في نظير 4,9 مليار خلال 1993، أي مايشكل 2,2% من الناتج الداخلي الاجمالي.

وفيما يخص عمليات الرساميل، سجلت مصروفات بالغة الارتفاع، مما يدل على أهمية التسديدات برسم الدين، الناجمة جزئيا عن الخروج منذ 1993 من مسلسل إعادة الجدولة. وقد بلغت 18 مليار درهم في المجمل، بما في ذلك مقدار 17,3 مليار أرصد لتحملات دين القطاع العمومي. وقد تمت تغطية هذه التسديدات، التي اقترنت بتوسع العجز الحاصل في العمليات الجارية، بواسطة الإلتجاء إلى تمويلات أجنبية بمقدار 27,5 مليار درهم في تزايد بنسبة 8,7%. وزيادة على ذلك، خلفت المساعدات المحصل عليها فائضا قدره 3,3 مليار درهم مما جعل مستوى الاحتياطيات من الصرف يرتفع إلى 41,5 مليار درهم، وهو مبلغ يضمن تغطية قرابة سبعة شهور ونصف من

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الواردات من السلع. وتكونت تلك المساعدات بالأساس من سلفات عمومية وقروض تجارية في حين لم تتجاوز الاستثمارات الأجنبية إلا بقليل 4,3 مليار درهم. وتضاف إلى هذه المساعدات التمويلات برسم اقتناءات السلع والخدمات اللازمة لإنجاز خط أنابيب الغاز، المقدرة بحوالي 3,1 مليار درهم.

ميـــزان الأداءات

يبرز تطور الأركان الرئيسية لميزان الأداءات خلال 1994 ارتفاعا طفيفا للعجز الحاصل في حساب السلع والخدمات [1]، حيث بلغ 26,6 مليار درهم في مقابل 26,2 مليار في سنة 1993. وتنطوي هذه النتيجة على عجز تجاري تزايد بمقدار 1,1 مليار باعتبار تسليم السلع بميناء الشحن، وعلى تراجع الإيرادات السياحية التي مازالت تأتي في الصف الثالث ضمن المداخيل الجارية. ومن جهة أخرى، فإن المبلغ الصافي لأداءات التحويل التي تعوض بقدر هام عن العجز الهيكلي الحاصل برسم السلع والخدمات، قد تدنى للسنة الثانية على التوالي، وقد تسبب ذلك في توسع الرصيد السلبي لميزان الأداءات الجارية بحيث انتقل إلى 6,2 مليار درهم. وتمت تغطية هذا العجز عن طريق دخول صافية من الرساميل بلغت 9,5 مليار درهم بعد أن تزايدت بمقدار يناهز 2,2 مليار.

الأرصدة بملايين الدراهم	1991	1992	1993	1994
السلع والخدمات.....	23.407-	25.323-	26.185-	26.642-
من ضمنها :				
- العمليات التجارية (فوب)	(17.198-)	(23.359-)	(22.130-)	(23.223-)
- الأسفار	(7.142+)	(9.622+)	(9.213+)	(8.554+)
- إيرادات الاستثمار	(9.712-)	(9.023-)	(11.229-)	(10.771-)
أداءات التحويل	19.767+	21.575+	21.308+	20.450+
العمليات الجارية	**3.640-**	**3.748-**	**4.877-**	**6.192-**
عمليات الرساميل	**10.446+**	**9.579+**	**7.519+**	**9.515+**
- رساميل غير نقدية	(11.940+)	(10.579+)	(8.981+)	(10.916+)
- معاملات مع صندوق النقد الدولي.....	(1.494-)	(1.000-)	(1.462-)	(1.401-)
المجموع	**6.806+**	**5.831+**	**2.642+**	**3.323+**
عجز الحساب الجاري بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي	**1,5**	**1,6**	**2,0**	**2,2**

العمليـات الجـارية

بلغ العجز الناجم عن العمليات الجارية مع الخارج 6,2 مليار درهم، وقد تزايد بنسبة 27% من سنة لأخرى وبأكثر من ثلاثة أضعاف في ظرف خمس سنوات. غير أنه مثل، نظرا للنمو الاقتصادي القوي خلال 1994، نسبة 2,2% من الناتج الداخلي الإجمالي، تقارب نظيرتها لسنة 1993. ويرتبط هذا التطور بتوسع العجز التجاري وكذا بتدني كل من التحويلات الخصوصية والإيرادات السياحية الصافية.

السلع والخدمات

انتقل الرصيد السلبي لحساب السلع والخدمات خلال 1994 من 26,2 إلى 26,6 مليار. ويعزى هذا الاستقرار النسبي بصفة رئيسية إلى الانخفاض الخفيف لتحملات فوائد الدين وإلى التحسن الملموس لفائض ركن "خدمات أخرى" الذي يشتمل على الخصوص على صادرات السلع المصنوعة من منتجات مستوردة بدون أداء في إطار نظام القبول المؤقت. وقد أدت هذه النتائج الإيجابية إلى تخفيف الضغط الممارس على ميزان السلع والخدمات من جراء انخفاض الفائض الذي أفرزه ركن الأسفار واستفحال العجز التجاري على الخصوص.

لقد تردى الرصيد السلبي الذي تتسم به عادة العمليات على السلع، باعتبار تسليمها بميناء الشحن، فانتقل من 22,1 إلى 23,2 مليار درهم. بعد أن تخفف بقليل خلال 1993. وحدث هذا التفاقم إثر عودة الواردات إلى الارتفاع، في الوقت الذي لم يعوض عنه التزايد في الصادرات إلا قليلا. فبعد شبه ركود خلال 1993، تنامت الواردات بنسبة 6,6% والصادرات بنسبة 7,7%، لتصل إلى 60,1 و 36,9 مليار درهم على التوالي. وبالموازاة مع ذلك، بلغت النفقات المتعلقة بكلفة النقل والتأمين على الإرساليات الدولية ما يتجاوز 5,9 مليار درهم، فخلفت عجزا بمقدار 3,8 مليار، في اتساع بأكثر من الخمس.

(1) يرجع للملحق الإحصائي 37.

وفيما يخص الفائض الذي أفرزه ركن الأسفار، فإنه تراجع للسنة الثانية على التوالي وكان محدودا في مبلغ 8,6 مليار درهم عوض 9,2 مليار خلال 1993. غير أن هذا الرصيد مازال يشكل العنصر الأكثر إيجابية ضمن ميزان السلع والخدمات. وزيادة على ذلك، وخلافا لما لوحظ أثناء السنة السابقة، نتج هذا الانكماش عن التوسع البالغ في النفقات، على إثر الرفع من منيحات الأسفار خلال السنوات الأخيرة، أكثر مما هو ناجم عن انخفاض الايرادات السياحية من العملة الأجنبية. وبالفعل، انتقلت المصروفات من 2,3 إلى 2,8 مليار درهم إثر توسع التحويلات برسم عمليات الحج بنحو 57% والأسفار الأخرى بما يقارب 14%. أما المداخيل البالغة 11,3 مليار درهم، فإنها لم تتقلص إلا بقليل رغم الانخفاض البين لعدد السياح ومثلت أكثر من 18% من الايرادات المتأتية من السلع والخدمات.

ويشتمل ركن "مداخيل الاستثمار" فيما يخص التدفقات بالأساس على الأداءات برسم فوائد الدين الخارجي، وقد أسفر عن عجز في انخفاض بحيث استقر عند مقدار 10,8 مليار، بعد أن تزايد بنحو الربع خلال 1993 ليصل إلى 11,2 مليار درهم. وكان ذلك التطور مرتبطا بصفة اقتصارية بتدني التحملات إلى 12,8 مليار درهم فيما بقيت الايرادات التي تتكون من نتاج التوظيفات بالخارج مستقرة عند حوالي 2,1 مليار درهم. وهكذا، تخففت التسديدات برسم فوائد الدين نسبيا، فتراجعت من 12,4 إلى 11,9 مليار درهم. إلا أنها مازالت تشكل اقتطاعا هاما بنحو 14% من الايرادات الجارية و 4,2% بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي.

وبخلاف ذلك، بلغ الرصيد السلبي للمعاملات الحكومية 3,1 مليار درهم عوض 3,3 مليار في سنة 1993. وقد نتج هذا الاستقرار النسبي عن انخفاض لكل من النفقات والمداخيل.

وفي الأخير، مافتئ ركن "خدمات أخرى" يفرز فائضا في تزايد مستمر خلال السنوات الأخيرة، وقد تعزز مجددا بقدر ملحوظ خلال السنة بحيث وصل إلى 4,8 مليار درهم عوض 3,6 مليار في السنة السابقة. وهكذا، ففي الوقت الذي انتقلت فيه المصروفات من 1,6 مليار إلى مليارين من الدراهم، بلغت المداخيل من العملة الأجنبية 6,8 مليار، بعد أن تنامت بأكثر من 30%، وهي تتكون بصفة رئيسية من الايرادات المتأتية من صنع منتوجات باستعمال سلع تم استيرادها في إطار نظام القبول المؤقت بدون أداء، وقد بلغت لوحدها قرابة 4,3 مليار درهم.

أداءات التحويل

أسفرت أداءات التحويل عن فائض بلغ 20,5 مليار درهم في نظير 21,3 مليار سنة من قبل، فتدنى بنسبة 2,1% تلي الانخفاض بمعدل 1,2% المسجل سنة 1993. وقد شمل هذا التراجع رصيد التحويلات الخصوصية وكذا عمليات التحويل العمومية.

فبعد الركود الذي اعتراه خلال العام الماضي، تراجع بقليل الفائض الناجم عادة عن التحويلات الخصوصية، فاستقر عند 19,3 مليار درهم عوض 19,9 مليار في 1993. ويتكون بالأساس من الأموال المنولة من لدن المواطنين المغاربة القاطنين بالخارج والتي تدنى مبلغها بنسبة 7,7% إلى 16,8 مليار درهم، غير أنها مازالت تسهم رغم ذلك بنحو الخمس في مجموع الايرادات الجارية. كما أنها مازالت تعتبر من المكونات الأساسية لميزان الأداءات.

أما الرصيد الإيجابي للتحويلات من مصدر عمومي، فإنه تراجع من جديد بعد انخفاضه بنحو الخمس سنة 1993، ليبلغ 1.189 مليون درهم، على إثر تزايد النفقات وانخفاض خفيف في المداخيل التي تشتمل بالأساس على المساعدات العمومية المجانية.

وأخيرا، مكن ما تم تلقيه من تحويلات صافية من تعويض عجز المعاملات برسم السلع والخدمات بما يتجاوز ثلاثة أرباعه. إلا أن وقع هذه التحويلات كان محدودا هذه السنة مما أدى إلى اختلال أوسع لميزان الأداءات الجارية. وفي نهاية الأمر، تمت تغطية هذا العجز بفضل الرساميل الخصوصية التي مكنت أيضا من تعزيز احتياطيات الصرف.

عمليات الرساميل

أسفرت عمليات الرساميل عن فائض بنحو 9,5 مليار درهم في نظير 7,5 مليار خلال 1993. وهكذا، بلغت الإيرادات 27,5 مليار درهم فتجاوزت بقليل المستوى المسجل في السنة المنصرمة. وفي ذات الوقت، استقرت التدفقات باتجاه الخارج عند مبلغ يقرب 18 مليار درهم. وفي المجمل، يعزى

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الفائض الذي تم إفرازه إلى العمليات بالرساميل الخصوصية التي خلفت رصيدا إيجابيا قدره 12,1 مليار درهم عوض 6,1 مليار سنة 1993. بينما خلفت العمليات العمومية عجزا بمبلغ 2,6 مليار درهم، وذلك رغم أهمية حجم الاقتراضات التي وصلت إلى 14,7 مليار درهم.

لقد نتج التعزيز الحاصل في المداخيل الصافية من الرساميل الخصوصية بصفة رئيسية عن الرصيد الإيجابي للقروض التجارية الذي ارتفع من 0,6 مليار درهم إلى 3,5 مليار درهم، وكذا عن عملية احتساب بمبلغ 3,1 مليار درهم للرساميل التي تتعلق بالأساس بتمويل الواردات من السلع والخدمات في إطار إنجاز خط أنابيب الغاز الرابط بين المغرب العربي وأوروبا. وأسفرت السلفات والاستثمارات الأجنبية بدورها عن تدفق صافي قدره 4,4 مليار درهم في مقابل 4,6 مليار سنة 1993. وينطوي هذا الانخفاض على تقلص الرساميل المتلقاة في شكل قروض من 1.117 إلى 703 مليون درهم، وأكثر من ذلك على الانخفاض الحاد للاستثمارات المباشرة التي تراجعت إلى مليارين من الدراهم. وعلى العكس من ذلك، انتقلت الاستثمارات في سندات بالمحفظة من 339 إلى 2.319 مليون درهم مسجلة بذلك توسعا قويا نتج جزئيا عن عمليات الخوصصة. وقد تم الحصول على مجموع القروض والاستثمارات من فرنسا والمملكة المتحدة خاصة، بما قدره 1,7 و 1,3 مليار على التوالي، وكانت في معظمها من نصيب القطاعين الصناعي والمصرفي وكذا النشاطات التجارية.

وأفرزت حركات الرساميل العمومية من جانبها عجزا يناهز 2,6 مليار درهم بعد فائض قدره 1,5 مليار سجل خلال العام السابق. وهكذا، انكمشت المساعدات الإجمالية المتلقاة، فتراجعت من 18,3 إلى 14,7 مليار درهم. وقد تم الحصول على القروض من البنك العالمي والبنك الافريقي للتنمية بمبلغ 2,1 مليار درهم لكل منهما، ومن فرنسا بما قدره 1,7 مليار درهم. كما تمت الاستفادة من سلفات هامة قدمها كل من البنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والولايات المتحدة وإسبانيا واليابان. أما تسديدات أصل الدين بذمة القطاع العمومي، فقد انتقلت من 16,9 مليار إلى 17,3 مليار درهم، بما في ذلك مبلغ 1,4 مليار دفع لصندوق النقد الدولي.

وفي نهاية الأمر، بلغت التسديدات برسم الخدمة الإجمالية للدين الخارجي – بما في ذلك أصل الدين والفوائد – ما يفوق 29 مليار درهم كما كان عليه الشأن سنة 1993. وشكلت بذلك قرابة ثلث الإيرادات الجارية و 10,1% من الناتج الداخلي الإجمالي.

تنظيم العلاقات التجارية والمالية مع الخارج

تواصل تحرير العلاقات التجارية والمالية مع الخارج خلال سنة 1994 باتخاذ إجراءات جديدة لتليين التقنينات التي تنظم تبادل السلع وبدرجة أقل دخول الرساميل.

غير أن التدابير المتخذة لم تكتس سوى طابعا تكميليا، نظرا لأن المعاملات مع الخارج سبق وأن تم تحريرها بدرجة بالغة في إطار إقرار قابلية الدرهم للتحويل فيما يخص العمليات الجارية والمحددة وفقا للمادة 8 من القانون الأساسي لصندوق النقد الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، صادق المغرب على العقد النهائي لجولة الأوروجواي فأثبت بذلك تبنيه لمبادىء التبادل الحر.

فيما يرجع للواردات، تم النقص من عدد المنتجات التي مازالت خاضعة للترخيص، بحيث أصبحت لاتمثل القائمة المدرجة بها إلا 10% من السلع المجلوبة، عوض أزيد من الثلاثة أرباع سنة 1983. كما أدخلت تعديلات على إجراءات الاستيراد. وهكذا ألغي اللجوء إلى موافقة مكتب الصرف التي كان يشترط الحصول عليها من أجل تغيير التوطين البنكي، على أن يتم التسديد المالي خارج نطاق قرض مستندي. وينطبق ذلك ايضا على الاقتناءات من المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية، إما برسم الاستيراد الموقت وإما في إطار معاهدات تجارية وتعريفية مازالت سارية. وفي مجال الرسوم الجمركية، خفضت التعرفة المطبقة على مايقارب 500 منتوج لا يتم صنعها محليا، وذلك إلى نسبة 5% في شهر نونبر، عوض معدلات متفاوتة المستوى كانت تصل فيما سبق حتى إلى 35%. وقد اتخذ هذا الإجراء من أجل مقاومة اتساع حجم الواردات غير المصرح بها.

وفي مجال التصدير، تم إعفاء المزيد من المعاملات من التأشيرة المسبقة لمكتب الصرف، فيما تقرر العدول عن إخضاع مشتريات السياح لدى مغادرتهم التراب الوطني لاكتتاب وثيقة للتصدير، وذلك مهما كان مبلغ العملية.

ومن جهة أخرى، وقصد تشجيع دخول الرساميل الأجنبية، أصبح بإمكان الأجانب المساهمين في مقاولات مغربية تقديم سلفات لها برسم تسهيلات للخزينة بدون ترخيص مسبق لمكتب الصرف، كما هو الشأن بالنسبة للقروض الاستثمارية وللعمليات التجارية مع الخارج.

تسعير العملات

اتسمت أسواق الصرف الدولية خلال سنة 1994 قبل كل شيء بتدني قيمة الدولار خاصة بالنسبة للين ولأهم العملات الأوروبية، وفي حظيرة النظام النقدي الأوروبي، بقيت علاقات الصرف مستقرة نسبيا.

ولقد كان وقع هذه التطورات على العملة الوطنية خفيفا وذلك بفضل الطريقة المعتمدة في التسعير، والتي تستند إلى سلة تتكون من عملات شركائنا التجاريين الرئيسيين. وهكذا، كان تدني قيمة الدرهم محدودا في 1% إزاء الفرنك الفرنسي والمارك الألماني والجنيه الاسترليني والفلورانن الهولندي وكذا الكرونا الدنماركية، وفي 2,3% بالمقارنة مع الفرنك البلجيكي. غير أن الانخفاض بلغ 7% سواء بالنسبة للين الياباني أو للفرنك السويسري، نظرا للارتفاع القوي لهاتين العملتين بأسواق الصرف. وبالعكس من ذلك، ونظرا للضعف الذي اعترى الليرة الإيطالية والإسكويدو البرتغالي والبسيطة الإسبانية، وصل ارتفاع سعر الدرهم بإزاء هذه العملات إلى 3,7% و 4,6% و 7% على التوالي، بينما لم تتجاوز الزيادة 1,5% بالنسبة للدولار الأمريكي. غير أن سعر الصرف الفعلي الاسمي للدرهم ظل في المجموع مستقرا باعتبار المتوسط السنوي.

لقد تم تحقيق تقدم نسبي على درب تحسين العمليات المالية مع الخارج خلال السنوات الاخيرة، تبلور في تعزيز الموجودات من العملة الأجنبية. إلا أن هذه النتائج مازالت هشة، إذ أن مستوى الاستدانة الخارجية ظل مرتفعا نسبيا كما أن عجز الأداءات الجارية مازال يتسع بحيث انتقل من 0,8% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 1990 إلى 2,2% خلال 1994. وبالتالي، فإنه لا ينبغي الاعتقاد بأن مسلسل تصحيح الحسابات الخارجية قد بلغ المبتغى وبأنه في مأمن من تفاقم هذا الاتجاه. لذا، فإن تقويم ميزان الأداءات يستلزم تدبيرا محكما للطلب على الاستهلاك من خلال سياسات ملائمة في مجال النقد والمالية العمومية مصحوبة بإجراءات تستهدف تعزيز الادخار والاستثمار وتنويع الإنتاج الوطني.

المالية العمومية

مراعاة لآثار الكساد الذي سجل خلال السنتين الأخيرتين، استهدفت السياسة المتبعة سنة 1994 في مجال المالية العمومية، مرة أخرى، دعم انتعاش الإقتصاد وتنشيط التشغيل. ولقد بدت الإجراءات المتخذة لتحفيز الإنطلاقة الإقتصادية ملائمة سيما وأن وقعها اعتبر غير مخل بالتوازنات المالية للدولة. وبالفعل، فقد تبين، في أعقاب عشر سنوات من انتهاج سياسة التصحيح، أن الإدخار العمومي قد تدعم بشكل ملموس وأن نسبة عجز الخزينة مقارنة مع الناتج الداخلي الإجمالي قد تم تخفيضها إلى حد كبير.

وهكذا، تميز قانون المالية في آن واحد بميزانية تجهيز أكثر توسعا مما كان الأمر عليه خلال 1993 إذ تزايدت اعتماداتها بأكثر من الربع، وبتخفيضات ضريبية جديدة. وكانت الغاية من التشجيعات الجبائية على الخصوص تقويم الوضعية المالية للمقاولات مع السعي لدعم إدخار الخواص. لكن تطبيق تلك الإجراءات تسبب في توسيع العجز المترتب على القانون المالي، بل وأكثر من ذلك، بدا تنفيذ توقعات الميزانية صعبا منذ بداية السنة. ذلك أن تباطؤ الإنتعاش الإقتصادي في جميع الميادين، ما عدا القطاع الفلاحي، لم يسمح، خلافا لما كان متوقعا، بالتعويض عن وقع التخفيضات الجبائية على إيرادات الدولة. وقد فرض نقص المداخيل الناجم عن هذه الوضعية إعادة النظر عند منتصف السنة في برامج الإنفاق وعلى الخصوص نفقات الإستثمار.

إلا أن عجز الخزينة الناجم عن تنفيذ قانون المالية اتسع في الأخير بحوالي النصف رغم هذه التعديلات، بحيث انتقل من 6 إلى 8,9 مليار درهم، فأصبح يشكل 3,1% من الناتج الداخلي الإجمالي، عوض 2,4% خلال 1993 و 2,2% في 1992. وجاء هذا التطور نتيجة لتباطؤ زيادة المداخيل العادية، التي بلغت 2,4% عوض 7,3% في 1993 و 14,6% في 1992، ولتزايد النفقات العادية، بنسبة 9,2%، في حين ظلت مصاريف التجهيز عند مستوى يناهز إنجازات السنة الفارطة أي 19 مليار درهم. وبالتالي، فإن الفائض العادي، الذي تدنى بما يفوق الربع إلى 10,2 مليار، لم يغط سوى ما يزيد بقليل عن نصف مصاريف استثمارات الدولة عوض 69% خلال 1993. ونتيجة لذلك، كان على الخزينة العمومية أن تلجأ بقدر أهم إلى موارد الإقتراض قصد تغطية كل من عجز الميزانية وبعض مؤخرات أداءات الدولة،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وعلى الخصوص تحملات أصل الدين العمومي. إلا أن تحملات الدين هذه لم تتجاوز إلا قليلا مستواها لسنة 1993، والذي كان بالتأكيد قد ارتفع على إثر الخروج من مسلسل إعادة الهيكلة. وفي النهاية، بلغت نفقات الخزينة 93 مليار في المجموع، فلم تتزايد إلا بنسبة 3,9% في مقابل 13,5% خلال السنة السابقة، غير أنها تسببت في احتياج إلى التمويل بمقدار 23 مليار درهم.

ونظرا لعدم كفاية المساعدات الخارجية المتلقاة والتي لم تتجاوز ما يعادل 5,4 مليار درهم، فإن تحقيق توازن حسابات الدولة تم، بصفة رئيسية، بفضل الموارد الداخلية. وهكذا، مكنت إصدارات الخزينة العمومية بالسوق المالية من الحصول على 12,5 مليار درهم في مقابل 7,3 مليار خلال 1993. وبالإضافة إلى ذلك، استلزم ضيق وضعية الخزينة، الذي ظهر منذ بداية السنة واستمر طيلتها، لجوءا متزايدا لوسائل التمويل ذي الطابع النقدي. إلا أن الجهود المبذولة من أجل تعبئة موارد إضافية أدت في أواخر السنة إلى بعض الإنفراج في وضعية الخزينة العمومية، التي أمكنها تقليص استدانتها بإزاء معهد الإصدار وإرجاع تمويل عجز الميزانية بوسائل نقدية إلى المستوى المتوقع أصلا.

توقعات قانون المالية

تبلورت الصبغة التوسعية للقانون المالي لسنة 1994 من خلال الإرتفاع الهام للحد الأقصى للتحملات المرخص بها، التي حددت في مبلغ 110,7 مليار درهم، بزيادة قدرها 15,7 مليار أو 16,5% في مقابل 10% أثناء 1993، التي تمثل في حد ذاتها ضعف نظيرتها للسنة السابقة. ولقد شمل ذلك التوسع بالأساس الميزانية العامة، إذ يعزى في أن واحد إلى ميزانية التجهيز التي أرصد لها غلاف مالي يتزايد قدره 26,8%، في حين خصصت حصة تناهز 40% من الإعتمادات الإضافية لمصاريف التسيير التي تنامت بمعدل 12,6%. وعلاوة على ذلك، فإن التوقعات المتعلقة بتكاليف المديونية، والتي تشمل أداءات الفائدة وكذا تسديد أصل الدين المتوسط والطويل الأجل، اتسعت بأكثر من 17%.

وإزاء هذه الزيادة في النفقات، تم أيضا تقدير ارتفاع الموارد الكلية بنحو 16% عوض 7,4% في 1993 بحيث وصلت في المجموع إلى 105,4 مليار درهم. وكان من المنتظر أن تتحقق هذه الزيادة بفضل تنامي كل من المداخيل الجبائية الصرفة والمكوس المفروضة على المنتجات النفطية، وكذا بفضل المداخيل المتأتية من عمليات الخوصصة.

غير أن الفائض في التحملات بالقياس لمجموع الموارد قد اتسع، في ظرف سنة، من 3,8 مليار إلى 5,3 مليار درهم، فيما أمكن تحديده عند حوالي 1,5 مليار خلال السنتين السابقتين.

ويستعرض الجدول التالي التوقعات المقررة ضمن القوانين المالية لسنتي 1993 و1994[1].

بملايير الدراهم	سقوف التحملات		الموارد		الأرصدة	
	1993	1994	1993	1994	1993	1994
الميزانية العامة	**80,1**	**93,5**	**77,2***	**89,8***	**2,9-**	**3,7-**
- التسيير	41,8	47,1				
- الدين العمومي	23,2	27,2				
- الاستثمار**	15,1	19,2				
الميزانيات الملحقة ...	**1,1**	**1,3**	**1,1**	**1,3**	-	-
الحسابات الخاصة	**13,8**	**15,9**	**12,9**	**14,3**	**0,9-**	**1,6-**
(بما فيها الحصة المخصصة من الضريبة على القيمة المضافة لتجهيزات الجماعات المحلية)	(5)	(5)	(5)	(5)	(-)	(-)
قانون المالية	**95,0**	**110,7**	**91,2**	**105,4**	**3,8-**	**5,3-**
* بما في ذلك :						
- الإيرادات العادية			63,7	72,8		
- إيرادات الاقتراض			13,5	17,0		

** باستثناء نفقات الاستثمار للجماعات المحلية الممولة بواسطة نتاج الضريبة على القيمة المضافة، والمدرجة بحساب خاص للخزينة العمومية.

(1) يرجع للملحقين الإحصائيين 38 و 39.

تحملات الميزانية العامة

تم تحديد تحملات الميزانية العامة لسنة 1994 في حوالي 93,5 مليار درهم، بزيادة نسبتها 16,6%، تمثل اعتمادات التسيير ضمنها أكثر من النصف وذلك بمبلغ 47,1 مليار درهم مسجلة ارتفاعا بمعدل 12,6%. وهكذا، خصص غلاف مالي قدره 28,7 مليار لتغطية رواتب الموظفين أخذ بعين الإعتبار إنشاء أكثر من 25.500 منصبا، في مقابل 15.000 خلال الأعوام الأخيرة، وقد أرصدت للقطاعات الإجتماعية والتربوية حصة تكاد تقارب 40% من ذلك العدد. وأدرجت التحملات المشتركة بما قدره 4,8 مليار عوض 3,1 مليار، بناء على تنام قدره 26% في الدعوم المقدمة من لدن صندوق الموازنة. ومن جهة أخرى، بقي الغلاف المالي المرصد لتصفية جزء من مؤخرات أداءات الدولة محددا في مبلغ 2,6 مليار من الدراهم.

أما خدمة الدين العمومي، التي لاتتضمن في تقديرات الميزانية تسديد الدين القصير الأجل بذمة الخزينة العمومية، فقد أدرجت بمجموع 27,2 مليار. وتعزى الزيادة بالنسبة لسنة 1993، وقدرها 4 ملايير، بحصص تكاد تكون متساوية، إلى التحملات برسم أصل الدين المقيدة بالميزانية وإلى دفع الفوائد التي تجاوزت 16 مليار درهم.

وتم رفع الإعتمادات المفتوحة برسم ميزانية التجهيز من 15,1 مليار إلى 19,2 مليار سنة 1994، فيما خصصت الإعتمادات الإضافية بصفة رئيسية للاعمال ذات الاغراض الاجتماعية، وقد أرصد على الخصوص غلاف بمبلغ مليار درهم لبرامج التشجيع على تشغيل الشباب. غير أنه تضاف إلى هذه الإعتمادات استثمارات الجماعات المحلية الممولة من موارد الميزانية والمدرجة بمقدار 5 ملايير، مما يرفع مجموع اعتمادات الأداء إلى 24,2 مليار خلال السنة.

موارد الميزانية العامة

تم تقدير موارد الميزانية العامة بمبلغ 89,8 مليار، وهي تشتمل على المداخيل العادية بمقدار 72,8 مليار - يمثل ضمنه النتاج المرتقب من عمليات الخوصصة 3,5 مليار - وعلى محصول الإقتراضات الداخلية والخارجية المرخص بها في حدود 17 مليار.

وقد تم رفع مستوى الإيرادات ذات الطابع الجبائي بنسبة 9,3% بالمقارنة مع الميزانية السابقة، وذلك بصرف النظر عن المكوس المفروضة على استهلاك المنتجات النفطية، التي قدرت بمبلغ 6 ملايير.

وكانت الزيادات الأكثر أهمية مرتقبة على مستوى الرسوم الجمركية في أعقاب رفع معدل الإقتطاع الجبائي عند الإستيراد من 12,5% إلى 15%. غير أنه، بالموازاة مع ذلك، تم التقليص إلى 10% من المعدل المطبق على استيراد أمتعة التجهيز المدرجة ضمن قوانين الإستثمار. وبالمثل، قدرت المداخيل برسم الضرائب المباشرة بمبلغ في تزايد بنسبة 10,8% رغم تخفيض معدلات الضرائب الرئيسية. وهكذا، فإن الضريبة على الشركات، التي خفضت بالتدريج منذ 1987 قد تم تقليصها بنقطتين من جديد لتصل إلى 36%. وواكب هذا الإجراء إقرار نظام استخماد سريع بالنسبة لأمتعة التجهيز المقتناة ابتداء من فاتح يناير 1994. كما خفضت النسبة القصوى للضريبة العامة على الدخل من 48% إلى 46% وتم رفع مستوى الإعفاء من 15.000 إلى 18.000 درهم فيما رفع إلى 35% جزء المعاشات والإيرادات العمرية المعفى من الضريبة. وقد تجلت أيضا الرغبة في تخفيف الضغط الجبائي في تقليص هام لنسبة الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على بعض العمليات، لاسيما البنكية منها، بحيث خفضت هذه النسبة إلى 7% عوض 19% أو 14% فيما سبق. و من جهة أخرى، ألغي الإعفاء برسم الضريبة على نتاج التوظيفات ذات الدخل القار، الذي كان يتمتع به الخواص الحائزون على أذينات صادرة عن الدولة او بضمان منها، وذلك بقصد توحيد الجباية على إيرادات الإدخار. إلا أنه تم إقرار نسبة انتقالية فيما يخص سنة 1994، وقدرها 10%، بينما تصل النسب المطبقة على باقي الأصول من نفس الصنف لدى الخواص إلى 20% أو 30% حسبما إذا كانت الإكتتابات إسمية أم لا.

تنفيذ قانون المالية

حصلت الخزينة العمومية على مداخيل عادية بمبلغ يناهز 70 مليار درهم، في تزايد بنسبة 2,4% فقط مقابل 7,3% خلال 1993. وبصرف النظر عن حصة الضريبة على القيمة المضافة المستحقة للجماعات المحلية، بلغت المداخيل العادية للميزانية العامة 65,4 مليار، أي دون توقعات قانون المالية بما قدره 3,8 مليار أو 5,5%.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبالموازاة مع ذلك، فإن النفقات الجارية التي بلغت 59,8 مليار قد ارتفعت بنسبة 9,2% في مقابل 7,1% خلال السنة السابقة. لذا، يكون الفائض العادي للخزينة العمومية قد تقلص بما يربو على الربع، إلى ماقدره 10,2 مليار عوض 13,6 مليار في 1993. وهكذا فإن ضعف الإيرادات الجبائية الذي لوحظ طوال السنة، أدى بالخزينة العمومية إلى حصر الاداءات برسم نفقات الاستثمار في حدود 19 مليار، تحملت منها الميزانية 14,6 مليار والجماعات المحلية 4,4 ملايير.

وهكذا، فإن عجز الميزانية قد بلغ 8,9 مليار درهم ومثل 3,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في مقابل 6 ملايير أو 2,4% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال 1993، وبالتالي تم تقليص تسديدات مؤخر أداءات الدولة برسم السنوات الماضية إلى 289 مليون من حصة 2,6 مليار المرصدة في القانون المالي وذلك حتى لا يزداد عجز الصندوق تفاقما.

وبالإضافة إلى ذلك، استلزم تسديد أقساط الدين العمومي، الداخلي منه والخارجي، صرف 13,9 مليار، مما رفع إلى 23 مليار مبلغ الموارد التي تعين على الخزينة توفيرها لتلبية حاجياتها الإجمالية للتمويل. وقد بلغت المساعدات الخارجية 5,4 مليار وهو مقدار في انخفاض بنسبة 37% من سنة لأخرى، يبدو علاوة على ذلك أقل بمبلغ 5,9 مليار درهم من تسديدات أقساط أصل الدين الخارجي. ووفرت الاقتراضات الداخلية ماقدره 17,6 مليار، أي بزيادة نسبتها 40% تقريبا بالمقارنة مع السنة الماضية. وقد مثلت موارد الادخار ضمن هذا المجموع 12,5 مليار عوض 7,3 مليار في سنة 1993، كما بلغت الالتجاءات إلى التمويل النقدي 5,8 مليار، فمكنت من تغطية 63,6% من عجز صندوق الخزينة العمومية البالغ 9,1 مليار.

ويعرض الجدول الآتي الوضعية الملخصة لموارد الخزينة العمومية وتحملاتها لسنتي 1993 و 1994[1].

بملايين الدراهم	1993	1994
- المداخيل العادية	68.336	69.944
. إيرادات جبائية	57.868	59.713
(منها الضريبة على القيمة المضافة المحولة للجماعات المحلية)	(4.126)	(4.283)
- النفقات العادية	54.754	59.793
1 ـ التسيير	38.114	40.781
2 ـ الفوائد على الدين	14.722	15.817
3 ـ الدعوم للأسعار	1.918	3.195
- الإدخار العمومي	13.582	10.151
- نفقات التجهيز (*)	19.597	19.005
(منها نفقات الميزانية العامة)	(15.471)	(14.722)
- عجز الميزانية	6.015-	8.854-
(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)	(2,4)	(3,1)
- تغير مؤخرات الأداء	1.411-	289-
- عجز الصندوق	7.426-	9.143-
- استخماد الدين	13.715	13.869
1 ـ الدين الداخلي	2.753	2.614
2 ـ الدين الخارجي	10.962	11.255
- التحملات الكلية للخزينة العمومية	89.477	92.956
- إجمالي الإحتياج إلى التمويل	21.141-	23.012-
1 ـ التمويل الخارجي	8.543	5.387
2 ـ التمويل الداخلي	12.598	17.625
. (السوق المالية)	(7.251)	(12.521)
. (التمويل من أصل نقدي)	(3.942+)	(5.817+)
. (ودائع لدى المحاسبين العموميين)	(1.405+)	(713-)

(*) بما فيها نفقات الجماعات المحلية الممولة بحصة من الضريبة على القيمة المضافة ورصيد الحسابات الخاصة للخزينة الذي تتحمله الميزانية العامة.

(1) يرجع للملحق الاحصائي 40.

المداخيل العادية للخزينة العمومية

وصلت المبالغ التي حصلت عليها الخزينة العمومية برسم الايرادات العادية للميزانية إلى حوالي 70مليار في مقابل 68,3 مليار سنة 1993. والظاهر أن ارتفاعها الضئيل يرتبط بالتزايد الضعيف للمداخيل الجبائية، عدا المكوس على استهلاك المنتجات النفطية التي سجلت لوحدها توسعا ملموسا، ذلك أن الإيرادات الجبائية - باستثناء هذه المكوس - لم تتزايد إلا قليلا، بعد أن تدنت خلال السنة الماضية بنسبة 1,5%. ويعزى ذلك التطور في آن واحد إلى التخفيضات الضريبية وإلى ضعف النشاط الاقتصادي. أما إيرادات احتكارات الدولة فقد تنامت بقدر بين فيما أدرت المداخيل المتأتية من عمليات الخوصصة على الخزينة مبلغا يربو بقليل مرة أخرى على المليارين.

المداخيل الجبائية

بلغ مجموع الإيرادات الضريبية 59,7 مليار درهم فمثل 20,9% من الناتج الداخلي الإجمالي. وهكذا تحدد الضغط الجبائي، دون احتساب المداخيل الفلاحية التي تظل معفاة من الضريبة، في نسبة 25,9% مقابل 27,3% سنة 1993.

وقد تدنت بقليل حصة الضرائب المباشرة إلى 25,5% بينما انتقل نصيب الجباية غير المباشرة ورسوم التسجيل والدمغة إلى 52,8% من مجموع الضرائب المحصل عليها، في حين بقيت حصة الاقتطاعات برسم الرسوم الجمركية مستقرة عند 21,7%.

الضرائب المباشرة

سجلت الإيرادات المتأتية من الضرائب المباشرة تراجعا طفيفا إلى مقدار 15,2 مليار درهم. وتشكل الضريبة على الشركات ضمن هذا المبلغ 5,1 مليار، أي بانخفاض 4% يرتبط بتقلص الأرباح وتخفيض نسبة الضريبة من 38% إلى 36%. أما الضريبة العامة على الدخل والتي خفضت نسبتها القصوى من 48% إلى 46% ورفع مستوى الإعفاء منها من 15.000 إلى 18.000 درهم، فإنها جلبت مقدار 7,3 مليار، بزيادة نسبتها 4%. وتأتي من الضريبة على الأرباح العقارية ماقدره 392 مليون درهم، في تراجع بنسبة 8,6% على إثر انخفاض الصفقات العقارية. وبخلاف ذلك، بلغت المداخيل برسم الضريبة على نتاج التوظيفات ذات الإيراد الثابت 976 مليون فتنامت بنسبة 14% بالأساس عقب توسيع مجال تطبيق هذه الجباية ليشمل أذينات الخزينة المكتتبة من لدن الأشخاص الطبيعيين بنسبة ضريبية مخفضة قدرها 10%.

الرسوم الجمركية

أسفرت الضريبة على المعاملات التجارية مع الخارج عن مداخيل بمبلغ 13 مليار درهم، بزيادة نسبتها 3,5% من سنة لأخرى، تعزى فقط إلى الإقتطاع الجباني عند الإستيراد، الذي بلغ 6,9 مليار فتنامى بمعدل 9,8% على إثر تزايد الواردات ورفع نسبة الإقتطاع من 12,5% إلى 15%. وبخلاف ذلك، تراجعت رسوم الجمرك بقليل، إلى 6,1 مليار درهم في أعقاب خفض التعرفة الجمركية القصوى من 40% إلى 35%، ابتداء من شهر يونيو 1993.

الضرائب غير المباشرة ورسوم التسجيل والدمغة

وصلت الضرائب غير المباشرة إلى مامجموعه 28,7 مليار بعد أن ارتفعت بنسبة 5%. وتشكل الضرائب الداخلية على الاستهلاك في هذا المجموع ماقدره 13,7 مليار درهم، تأتي ضمنه مبلغ 5,8 مليار من الاقتطاعات المطبقة على المنتجات النفطية و 4,6 مليار من الضرائب على التبغ. أما حصيلة الضريبة على القيمة المضافة، التي يتم إرصاد 30% منها للجماعات المحلية، فقد تزايدت بنسبة 2,7% إلى ماقدره 15 مليار درهم. وينطوي هذا التطور من جهة، على ارتفاع بنسبة 10,2% لإيرادات الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على الإستيراد، التي بلغت 8,5 مليار درهم، ومن ناحية ثانية على تدني الضرائب على المعاملات الداخلية بنسبة 5,7%، الذي نتج جزئيا عن تخفيض النسبة المطبقة على عمليات البنوك والإئتمان. وفيما يتعلق برسوم التسجيل والدمغة فقد ارتفع محصولها إلى 2,8 مليار درهم بزيادة نسبتها 8,5%.

مداخيل أخرى

لقد تدنى مجموع المداخيل غير الجبائية بنسبة 2,3% ليستقر عند 10,2مليار. وهكذا فإن نتاج تفويت مساهمات الدولة في رأس مال المقاولات التي تم تحويلها للقطاع الخاص قد مكن الخزينة العمومية من الحصول، كما

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

كان الشأن في 1993 ، على حوالى 2,1 مليار . وبلغ إسهام احتكارات واستغلالات الدولة من جهته 5,4 مليار درهم فسجل توسعا بنسبة 38,7% وذلك بفضل دفع بنك المغرب لمبلغ 2,7 مليار في نظير 2,2 مليار خلال 1993. أما مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط فقد وصلت إلى 539 مليون درهم. وبخلاف ذلك، فإن المداخيل المختلفة التي تتألف على الخصوص من الحقوق المستخلصة من الخارج برسم الصيد قد تدنت بقدر ملموس، لتستقر عند 2,8 مليار درهم في مقابل 4,5 مليار في العام الماضي.

نفقات الخزينة العمومية

بلغت النفقات المترتبة عن تنفيذ القانون المالي للسنة 92,7 مليار درهم في المجموع فتنامت بنسبة 5,2% . وجاء هذا الارتفاع نتيجة لتزايد ميزانية التسيير بنسبة 9,8% والخدمة الإجمالية للدين العمومي بنسبة 4,2%، فشكلت كل منهما على التوالي 47,5% و 32% من مجموع تحملات الخزينة العمومية. وبخلاف ذلك ، انخفضت الإصدارات برسم اعتمادات الإستثمار بنسبة 3% فلم تعد تمثل ضمن هذا المجموع سوى 20,5% عوض 23,3% في ماسبق.

نفقات التسيير

بلغت نفقات ميزانية التسيير 44 مليار درهم. وقد مثلت ضمنها المصاريف المتعلقة بالموظفين والمعدات وكذا التحملات المشتركة، ماعدا دعوم صندوق الموازنة، ماقدره 40,8 مليار ، فسجلت زيادة بنسبة 7% تعزى ليس فقط إلى إنشاء مناصب للتشغيل والترقية العادية لأعوان الدولة ولكن أيضا إلى الرفع من مرتبات بعض فئات الموظفين ومن التعويضات العائلية. أما تحملات الخزينة العمومية من أجل تأمين موازنة أسعار المواد الأساسية، فقد وصلت إلى 3,2 مليار درهم متجاوزة بذلك مبلغ 2,3 مليار الذي كان مرصودا لهذا الغرض. ويعود تزايد هذه المصروفات الذي ناهز الثلثين في ظرف سنة، في آن واحد، إلى ارتفاع أسعار الزيت والسكر بالسوق العالمية وإلى تضخم التحملات المرتبطة بمنتجات الحبوب المدعومة.

نفقات الاستثمار

بلغ مجموع تحملات الخزينة العمومية برسم الاستثمار 19 مليارا يشمل نفقات التجهيز للجماعات المحلية الممولة من موارد الميزانية. وقد سجلت بذلك انخفاضا بنسبة 3% بالمقارنة مع السنة الماضية، كما أنها بدت دون توقعات القانون المالي، حيث تم تقديرها بمبلغ 24 مليار درهم، من ضمنه 19,2 مليار درهم لاعتمادات الأداء المدرجة بالميزانية العامة. ذلك أن التحملات الفعلية لهذا الغرض لم تتجاوز 14,7 مليار في مقابل 15,5 مليار خلال 1993.

خدمة الدين العمومي

استلزمت خدمة الدين العمومي دفع 29,7 مليار درهم. بزيادة نسبتها 4,4%. وبلغت التسديدات برسم الفوائد ضمن هذا المجموع 15,8 مليار، فارتفعت بنسبة 7,4% من جراء تفاقم تحملات الدين الداخلي بمعدل 23,4% التي أصبحت بالتالي تمثل زهاء نصف مجموع الفوائد المستحقة. أما تسديدات أقساط أصل الدين، فإنها ظلت بمبلغ 13,9مليار عند نفس المستوى بالنسبة لسنة 1993 حيث تنامت وقتها بقدر بالغ عقب الخروج من مسلسل إعادة جدولة الدين الخارجي. وشملت خدمة الدين الداخلي في المجموع 10,4 مليار إثر تزايدها بنسبة 14,7% في حين بقيت تسديدات الدين الخارجي، من فوائد واقساط أصل الدين، مستقرة عند نفس المبلغ للسنة الماضية أي 19,3 مليار، أرصدت منه 11,3 مليار لتسديدات أصل الدين.

تمويل عجز الخزينة

تسبب انخفاض الفائض العادي لدى الخزينة العمومية، الناجم عن ضعف نسبة تزايد المداخيل، في تفاقم عجز الميزانية الذي انتقل من 6 ملايير إلى 8,9 مليار درهم في ظرف سنة. وهكذا يكون عجز صندوق الخزينة، باعتبار تسديد المؤخرات بمبلغ تم حصره في حدود 289 مليون عوض 1,4 مليار سنة 1993، قد وصل إلى 9,1 مليار. وباحتساب تسديدات أصل الدين الذي مازال بالغ الحجم، بنحو 13,9 مليار، ترتفع حاجة التمويل الإجمالية في النهاية إلى قرابة 23 مليار درهم. ولم تتم تلبيتها إلا في حدود 23% بواسطة المساعدات الخارجية التي تدنت بنسبة 37%. لذا تمت تعبئة الموارد الداخلية بنشاط متزايد، بحيث مكنت من الحصول على موارد الإدخار بمبلغ 12,5 مليار فيما تأتى مقدار 5,8 مليار من وسائل التمويل ذات الطابع النقدي.

الإقتراضات الخارجية

لقد تلقت الخزينة العمومية 5,4 مليار درهم من التمويلات الخارجية بصفة رئيسية من لدن البنك الإفريقي للتنمية بمبلغ 1,5 مليار درهم والبنك العالمي بمقدار 1,3 مليار درهم. إلا أنه إذا ماأخذ بعين الإعتبار كل من التسديدات بمبلغ 9,8 مليار درهم واسترداد السحوبات لدى صندوق النقد الدولي بما قدره 1,4 مليار درهم، تكون حركة الرساميل مع الخارج قد تسببت للخزينة العمومية في خروج مبلغ صاف يصل إلى 5,9 مليار . ويبرز هذا مدى استنفاذ الرصيد من العملة الأجنبية نتيجة تسديد الدين العمومي الخارجي.

التمويل الداخلي

كان لاقتران تزايد حاجيات الخزينة العمومية من التمويل وانخفاض المساعدات الخارجية أن استلزم إلتجاءا أكبر إلى وسائل التمويل الداخلية التي اتسعت بنحو 40% فبلغت 17,6مليار درهم. إلا أن هذا التوسع واكبته تعبئة مزيد من الرساميل بالسوق المالية، بحيث تجاوزت نسبة هذه الموارد 71% من التمويل المحلي في مقابل حوالي 58% سنة 1993.

موارد الإدخار

جلبت اكتتابات العموم في اقتراضات الدولة ماقدره 4,9 مليار درهم عوض 3,6 مليار سنة 1993 وذلك بفضل الإبقاء على مستوى عال نسبيا لأسعار الفائدة المؤداة عن إصدارات الخزينة، وقد شكلت التوظيفات لأمد خمس سنوات أكثر من نصف المجموع. وعلاوة على ذلك حصلت الخزينة عن طريق الإصدارات الدائمة لأذينات ذات أمد ستة أشهر على إيرادات صافية بمقدار 3,4 مليار عوض 1,9 مليار في العام الماضي. وبالموازاة مع ذلك، بلغت الإكتتابات الصافية للمؤسسات المالية المتخصصة بسوق المزاد 4,2 مليار درهم في نظير 1,6 مليار درهم ويرجع ذلك بالأساس إلى تدخلات صندوق الإيداع والتدبير.

وهكذا تكون إسهامات السوق المالية قد تزايدت بأكثر من الضعف لتصل إلى 9,9 مليار درهم ، بعد طرح المبالغ المسددة من الدين الداخلي المتوسط والطويل الأجل، التي لم تتجاوز 2,6 مليار.

التمويل من أصل نقدي

وفي النهاية، وبإعتبار العجز المترتب عن التمويل الخارجي ، لم توفر موارد الاقتراض الصافية سوى مبلغ إضافي قدره 4 ملايير ، مما خلف بالخزينة رصيدا بدون تغطية تجاوز 5 ملايير. لذا، لجأت الخزينة العمومية لوسائل التمويل من أصل نقدي بمبلغ 5,8 مليار، بحيث غدت تشكل نسبة 63,6% من صافي حاجيات التمويل لخزينة الدولة في مقابل 53% سنة 1993. وقد تأتت هذه المساعدات من تزايد ديون البنوك بمقدار 6,7 مليار، على الخصوص في شكل اكتتابات بالسوق النقدية، وبخلاف ذلك قلصت الخزينة العمومية بمبلغ 1,1 مليار من ديونها تجاه بنك المغرب.

يبدو تدهور عجز الخزينة العمومية خلال 1994 مرتبطا بإستمرار النفقات عند مستوى مرتفع نسبيا في وقت تنامت فيه الإيرادات بنسق ضئيل. ذلك أن التخفيف من الضرائب خلال السنتين الماضيتين لم يعوض بقدر ملموس من خلال توسيع الوعاء الضريبي. وإن مبلغ الإدخار العمومي ولئن بقي عاليا، وكذا احتياج الخزينة العمومية إلى التمويل قد تأثرا من جراء ذلك، ويبعث هذا التطورعلى الإنشغال سيما وأن اللجوء المتزايد لموارد الاقتراض الداخلي من شأنه أن يضغط بقوة على تحملات الخزينة العمومية. وبالإضافة إلى ذلك، وبما أن تعبئة تلك الموارد بالسوق المالية قد تصبح صعبة، فمن المحتمل أن يؤدي هذا إلى إتساع التمويل النقدي المتسبب في توترات تضخمية. وفي هذه الظروف، ينبغي اتخاذ عدد من الإجراءات تهدف أساسا إلى تحسين مردودية الجباية، و تشمل على الخصوص محاربة التملص والغش في مجال الضريبة وكذا تبسيط النظام الجبائي، وذلك إمتدادا للإصلاح الذي شرع فيه خلال السنوات الماضية.

تطور النقد

إن آفاق تحسن الظرفية الداخلية، نتيجة الارتفاع المرتقب للإنتاج الزراعي قد حدت بالسلطات النقدية إلى اعتماد ضابط للتوسع النقدي خلال سنة 1994 يكون كفيلا بمواكبة الانتعاشة الاقتصادية المتوقعة. لذا، فإن معدل توسع الكتلة النقدية الملائم لتحقيق التوازنات الأساسية قد تم تحديده في نسبة تتراوح مابين 8% و 10% ، باعتبار النمو المنتظر للناتج الداخلي الإجمالي. ومن شأن هذه النسبة أن تسمح بتوزيع للقروض يستجيب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

لحاجيات مختلف القطاعات الاقتصادية. وفي ذات الوقت، كان من المقرر أن تبقى التسهيلات الممنوحة للخزينة العمومية في حدود معينة لكي لا تحول دون تحقيق الهدف النقدي، اعتبارا ، بالإضافة إلى ذلك، للأثر التوسعي الذي سوف يمارسه تزايد احتياطيات الصرف على الإنشاء النقدي.

وبالفعل، ظل تزايد القروض معتدلا طيلة السنة، باستثناء ما وصل إليه من المستويات العليا المعتاد تسجيلها أثناء كل من شهر يوليوز ودجنبر. وبخلاف ذلك، كانت الديون على الخزينة مرتفعة المبالغ على امتداد السنة، لكنه تم تقليصها في آخر السنة، إلى القدر الذي سبق تحديده، بعد أن خففت الخزينة العامة من استدانتها تجاه البنك المركزي بالمقارنة مع المستوى المسجل في دجنبر 1993.

وهكذا، تنامت وسائل الأداء، في المجمل، بكيفية مطابقة للتوجهات المرسومة، فسجلت زيادة قدرها 10,2% من نهاية سنة لأخرى و 10,5% بالمتوسط، ومقابل ذلك بلغ نمو الناتج الداخلي الإجمالي 11.5% بالأسعار الثابتة و 14.5% بالأسعار الجارية.

وإن الفارق الذي ظهر بين تطور الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي وتوسع الكتلة النقدية لايعكس مع ذلك ضيقا في سيولة الاقتصاد. وبالفعل فإن تأثير نمو الإنتاج على طلب النقود قد تخفف بقدر بالغ بحكم أهمية الإستهلاك الذاتي وإعادة تكوين المخزونات بالقطاع الفلاحي. وزيادة على ذلك ، واكب حيازة الأصول النقدية تزايد هام في توظيفات الأصول المالية، مما يدل على إقدام العملاء الاقتصاديين على الإدخار. وقد أمكن، والحالة هذه، الحد نسبيا من الضغوط الممارسة على التوازنات الداخلية والخارجية.

الكتلة النقدية

بلغت الموجودات النقدية وشبه النقدية 174.2 مليار درهم عند نهاية دجنبر 1994، فسجلت زيادة سنوية قدرها 16,1 مليار أو 10.2% عوض 11.6 مليار أو 7,9% في آخر السنة الماضية [1]. وقد ظل تنامي الكتلة النقدية معتدلا خلال النصف الأول من السنة بحيث لم يتجاوز 3.7% عند نهاية شهر يونيو، رغم توسع الديون على الخزينة منذ بداية السنة. وتزايد ذلك النمو فيما بعد خاصة في شهري يوليوز ودجنبر على إثر اقتراني ارتفاع كل من الأصول الخارجية والقروض المقدمة للاقتصاد.

ومن جهة أخرى ، وخلافا للتطور الذي سبق أن لوحظ خلال 1993، شمل الإنشاء الإضافي لوسائل الأداء إلى حدود قرابة الأربعة أخماس الموجودات النقدية، التي تزايدت بوتيرة تجاوزت ضعف نظيرتها للسنة الماضية. وبخلاف ذلك، تباطأ معدل تنامي شبه النقد بقدر ملموس. فأصبح لأول مرة منذ عدة سنوات ، دون النسبة التي سجلتها الموجودات النقدية، أي 7,7% و 11,1% على التوالي، مما وضع جدا للاتجاه التصاعدي لحصته ضمن الكتلة النقدية. وهكذا ، تراجع نصيب السندات والودائع لأجل محدد من 27% إلى 26,4% لفائدة العملة الكتابية التي أصبحت تشكل 50% من المجموع، فيما ظلت الأهمية النسبية للعملة الائتمانية مستقرة تقريبا عند 23,6%.

بملايين الدراهم	1992	1993*		1994	
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	التغيرات %
1- الموجودات النقدية	**110.082**	**115.458**	**4,9+**	**128.284**	**11,1+**
العملة الائتمانية	35.745	37.202	4,1+	41.107	10,5+
العملة الكتابية	74.337	78.256	5,3+	87.177	11,4+
ب- شبه النقد	**36.425**	**42.687**	**17,2+**	**45.958**	**7,7+**
مجموع الكتلة النقدية (أ + ب)	**146.507**	**158.145**	**7,9+**	**174.242**	**10,2+**

(*) : أرقام مراجعة.

العملة الائتمانية

تميز تطور النقد الائتماني باستقرار نسبي خلال الأشهر الأولى من السنة وذلك طبقا للتوجه المعتاد، ثم أعقبته زيادة بينة ابتداء من شهر ماي الذي صادف حلول عيد الأضحى. ولقد تسارع هذا الارتفاع فيما بعد خلال أشهر الصيف، خاصة في يوليوز، بفعل عوامل موسمية خاصة منها تسويق محصول الحبوب. وتقلص بعد ذلك حجم الأوراق والقطع النقدية المتداولة ابتداء من شهر شتنبر كما هو معهود ليعود إلى الارتفاع في نهاية السنة.

وفي نهاية الأمر بلغ النقد الائتماني ماقدره 41.1 مليار درهم في نهاية دجنبر 1994 فتزايد في ظرف سنة بمبلغ 3.9 مليار أو 10,5% عوض 1.5 مليار أو 4,1% فيما سبق. ويعود هذا التوسع إلى تنامي كل من المداخيل والمعاملات بالوسط القروي.

وبالموازاة مع ذلك، ظلت الأوراق النقدية من فئة 100 درهم مهيمنة ضمن العملة المتداولة، إلا أن حصتها مافتئت تتقلص، إذ أصبحت تمثل 59,5% عند نهاية 1994 ، مقابل 61,5% سنة من قبل، كما تراجع نصيب الأوراق من فئة 50 درهما من 5,5% إلى 5,1%. وبخلاف ذلك، تدعمت من جديد الأهمية النسبية للأوراق النقدية من فئة 200 درهم بحيث انتقلت في ظرف سنة من 30,1% إلى 32,6%.

العملة الكتابية

سلك النقد الكتابي طوال السنة اتجاها تصاعديا لم ينقطع إلا في شهر شتنبر. وكان تطوره العام مماثلا لنظيره في سنة1993 ، إلا أنه كان أكثر بروزا أثناء الفترة الواقعة مابين يونيو وغشت ، التي تحقق فيها أكثر من نصف الزيادة السنوية. وفي المجموع، بلغت الودائع تحت الطلب 87,2 مليار درهم عند نهاية 1994 ، فتزايدت بمقدار 8,9 مليار أو 11,4% مقابل 3,9 مليار أو 5,3% في 1993.

الودائع تحت الطلب
لدى النظام المصرفي

وصلت الودائع المتجمعة لدى النظام المصرفي إلى ماقدره 80.4 مليار درهم عند نهاية دجنبر 1994 ، مسجلة بذلك زيادة سنوية مبلغها 8,7 مليار أو 12,1% عوض 3,9 مليار أو 5,8% خلال 1993. إلا أن هذا التوسع اقتصر على الأموال المودعة لدى البنوك ، في حين تدنت الودائع لدى معهد الاصدار بمبلغ 397 مليون أو 23,5%، إلى 1.3 مليار في نهاية السنة، وذلك بعد زيادة عابرة في نهاية 1993.

لقد بلغت الودائع تحت الطلب لدى البنوك 79.1 مليار درهم عند نهاية 1994 وتنامت بمقدار 9,1 مليار أو 12,9% مقابل 3,4 مليار أو 5,1% في العام السابق. ومثلت حسابات الشيكات لوحدها بمبلغ 40.7 مليار عند نهاية دجنبر 1994 أكثر من نصف الودائع تحت الطلب بالبنوك، بعد أن سجلت توسعا سنويا قدره 5,3 مليار أو 14,9% بدلا من 1.7 مليار أو 5,2% في 1993. وبلغت ودائع المواطنين المغاربة القاطنين بالخارج بحسابات الشيكات، ماقدره 17,9 مليار درهم، فارتفعت بمقدار 1,8 مليار أو 11,4% ، وهي نسبة تفوق بكثير نظيرتها للسنة السابقة أي 1,7% أو 272 مليون.

كما وصلت من جهتها الأرصدة الدائنة للحسابات الجارية إلى ماقدره 19,4 مليار درهم في نهاية السنة، أي بزيادة 1.7 مليار أو 9,7% تحققت بالأساس في دجنبر.

بلغت الموجودات بالحسابات على دفاتر 14,8 مليار درهم، ورغم تقليص المكافأة الدنيا عليها من 8,5% إلى 7% ابتداء من شهر أبريل في إطار مراجعة أسعار الفائدة نحو الانخفاض، فإنها سجلت زيادة بمبلغ مليارين أو 16,1% ، تمثل نحو ثلاثة أضعاف نظيرتها لسنة 1993. وقد ارتبط هذا التطور جزئيا بتباطؤ ارتفاع الودائع لأجل لدى البنوك.

الودائع تحت الطلب
لدى الخزينة العمومية
وبمركز الشيكات البريدية

بعد أن سجلت انخفاضا طفيفا بمبلغ 30 مليون أو 0,5% في 1993 تزايدت الودائع تحت الطلب للمقاولات والخواص لدى الخزينة العمومية وبمركز الشيكات البريدية بمقدار 252 مليون أو 3,9% خلال هذه السنة فوصلت إلى 6,8 مليار درهم عند نهاية دجنبر1994. وينطوي هذا التطور على زيادة قدرها 208 مليون أو 12,8% في الأرصدة لدى مركز الشيكات البريدية، بحيث بلغت 1.8 مليار وعلى ارتفاع خفيف بمقدار 44 مليون أو 0,9% سجلته الودائع لدى المحاسبين العموميين، و البالغة 5 مليارات من الدراهم في نهاية السنة المالية.

(1) يرجع للملحقات الإحصائية من 41 إلى 50.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

شبه النقد

بلغ مجموع شبه النقد المتكون من السندات والأرصدة بالحسابات لأجل لدى البنوك 46 مليار درهم مسجلة بذلك زيادة سنوية قدرها 3,3 مليار أو 7,7%، وهي أقل بكثير مما تحقق من ارتفاع خلال العام الماضي، أي 6,3 مليار أو 17,2%. ويعود هذا التباطؤ إلى تخفيض أسعار الفائدة الدائنة للبنوك في الوقت الذي ظلت فيه باقي التوظيفات مغرية وخاصة لدى الخزينة العمومية رغم انخفاض مردوديتها. ومن جهة أخرى، فإن اليسر في سيولة البنوك على امتداد السنة، لم يحد بها إلى العمل على تجميع موارد تدفع عليها مكافأة.

سيولة الاقتصاد

وصل المبلغ الجاري المتوسط للأصول النقدية والسائلة بحوزة المقاولات والخواص في سنة 1994 إلى ماقدره 189.4 مليار كما هو مبين في الجدول الآتي، فتزايد بما قدره 19,7 مليار أو بنسبة 11,6%. وتبدو هذه النسبة دون مستوى التوسع الذي سجله الناتج الداخلي الإجمالي المحسوب بالأسعار الجارية والمقدر بنسبة 14,5%. وهكذا يعود الفارق الملاحظ بين هاتين الوتيرتين لكون قسط الإنتاج الفلاحي الذي لم يخضع للتبادل النقدي قد توسع بكثير هذه السنة نظرا على الخصوص للحجم الاستثنائي لمحصول الحبوب. ويبدو، إذن، بالنظر إلى الارتفاع الإسمي بنسبة 8,5% لإنتاج باقي القطاعات عدا الفلاحة، أن السيولات الإضافية قد مكنت ليس فقط من تمويل الحاجيات المرتبطة بالمعاملات، ولكن خصصت أيضا في جزء منها لتعزيز الإدخار المالي للعملاء الاقتصاديين. وفي هذه الظروف، ظل ارتفاع الأسعار بنفس الوتيرة تقريبا مقارنة مع السنة الماضية، كما كانت الضغوط على الحساب الخارجي محدودة نسبيا.

المبالغ بملايين الدراهم وعلى أساس متوسط المبالغ الجارية عند نهاية كل شهر	1992(*) المبالغ	1993(*) المبالغ	1993(*) التغيرات %	1994 المبالغ	1994 التغيرات %
أ- الكتلة النقدية	139.287	149.958	7,7+	165.687	10,5+
الموجودات النقدية	106.708	111.269	4,3+	121.468	9,2+
شبه النقد	32.579	38.689	18,8+	44.219	14,3+
ب- الأصول السائلة (1)	19.100	19.783	3,6+	23.739	20,0+
مجموع السيولات (أ+ب)	158.387	169.741	7,2+	189.426	11,6+
الناتج الداخلي الإجمالي	243.828	249.816	2,5+	286.030	14,5+
الدخل الوطني الإجمالي المتاح	255.767	258.878	1,2+	295.311	14,1+
الانفاق الوطني الإجمالي	258.488	262.742	1,6+	300.145	14,2+
معدل سيولة الاقتصاد (بالنسبة المائوية)					
الموجودات النقدية \ الناتج الداخلي الإجمالي	43,8	44,5		42,5	
شبه النقد+الأصول السائلة \ الناتج الداخلي الإجمالي	21,2	23,4		23,8	
السيولات \ الناتج الداخلي الإجمالي	65,0	67,9		66,2	
السيولات \ الدخل الوطني الإجمالي المتاح	61,9	65,6		64,1	
السيولات \ الإنفاق الوطني الإجمالي	61,3	64,6		63,1	

(*) أرقام مراجعة.
(1) الودائع لدى البنوك المتخصصة (البنك الوطني للإنماء الاقتصادي، الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، القرض العقاري والسياحي) ولدى صندوق التوفير الوطني وكذا أذينات الخزينة العمومية لأجل قصير المعروضة على العموم وأوراق خزينة

مقابلات الكتلة النقدية

يعزى الإنشاء النقدي خلال سنة 1994، بالأساس إلى توسع القروض للاقتصاد، إلى حدود 45,3% عوض 40,5% في 1993، وكذا إلى تنامي الديون على الخزينة بما قدره 34,8% مقابل 27,9% عند نهاية سنة 1993. وبخلاف ذلك، تضاءل إسهام الموجودات الخارجية فتراجع من 31,6% إلى 19,9%.

ومع ذلك، فإن بنية مقابلات الكتلة النقدية لم تتغير قط من سنة لأخرى، حيث شكلت القروض للاقتصاد 42,6% من المجموع فيما ظل نصيب كل من الديون على الخزينة والموجودات الخارجية يمثل 35,1% و 22,3% على التوالي.

بملايين الدراهم	1992 المبالغ	1993 المبالغ	1993 التغيرات %	1994 المبالغ	1994 التغيرات %
أ- صافي الموجودات الخارجية	33.707	38.174	13,3+	41.497	8,7+
ب-الديون على الخزينة	55.470	59.412(*)	7,1+	65.229	9,8+
من ضمنها :					
. ديون بنك المغرب	9.361	8.224	12,1-	7.129	13,3-
. محفظة السندات العمومية	39.515	44.621	12,9+	51.292	15,0+
. ودائع لدى الخزينة العمومية وبمركز الشيكات البريدية	6.561	6.531(*)	0,5-	6.783	3,9+
ج- القروض المقدمة للاقتصاد	66.020	71.753	8,7+	79.336	10,6+
مجموع المقابلات (أ+ب + ج)	155.197	169.339(*)	9,1+	186.062	9,9+
رصيد العناصر المختلفة	8.690-	11.194-	-	11.820-	-
مجموع الكتلة النقدية	146.507	158.145	7,9+	174.242	10,2+

(*) أرقام مراجعة.

الموجودات الخارجية

بلغ صافي الموجودات الخارجية 41.5 مليار عند نهاية شهر دجنبر 1994 فسجل زيادة قدرها 3,3 مليار أو 8,7% مقابل 4,5 مليار أو مانسبته 13,3% في سنة 1993، تعزى في الواقع جزئيا إلى إعادة تقييم موجودات بنك المغرب من الذهب. وقد مثلت احتياطيات الصرف عند نهاية 1994 مايعادل سبعة شهور ونصف من واردات السلع.

بعد انخفاض إلى غاية شهر أبريل، عادت الأصول الخارجية إلى الارتفاع أثناء شهر ماي لتتزايد بقدر بالغ في شهر يوليوز حيث سجلت وقتئذ نموا بمقدار 2,9 مليار أو 7,6%. غير أنه نظرا لتراجعها خلال شهري شتنبر وأكتوبر، لم يتجاوز مبلغها عند نهاية دجنبر إلا بقليل مستوى شهر يوليوز. ويعزى تنامي الموجودات من العملة الأجنبية في النهاية رغم استمرار عجز مرتفع للحساب الخارجي إلى توسع الرصيد الإيجابي الناجم عن الرساميل الخصوصية غير النقدية.

وقد شمل ارتفاع الموجودات الخارجية احتياطيات الصرف بحوزة بنك المغرب فقط والتي تعززت في ظرف سنة بما قدره 3,9 مليار أو 10,4%، فبلغت 40.8 مليار درهم عند نهاية شهر دجنبر. أما الموجودات الخارجية الصافية للبنوك، وقدرها 745 مليون، فإنها تراجعت مرة أخرى هذه السنة، بمبلغ 528 مليون أو 41,5%، بعد أن تدنت بنحو مليار من الدراهم أو بنسبة 42,2% خلال 1993. ويعزى هذا الميل إلى الانخفاض الملاحظ منذ عدة سنوات إلى تزايد التزامات البنوك بنسق أسرع منه بالنسبة لموجوداتها التي مازالت تتكون بالأساس من الديون الناشئة على الخارج.

الديون على الخزينة

تميز تطور الديون على الخزينة بتزايد حاد بداية من شهر يناير. وبعد انكماش عابر في شهر مارس، توالى ارتفاعها بدون انقطاع تقريبا طيلة النصف الأول من السنة وازداد هذا النمو أهمية في شهر غشت وعلى الخصوص في شهر أكتوبر موازاة مع توسع النفقات برسم استثمارات الدولة. لذا، وصلت الديون على الخزينة حينئذ أعلى مستوى لها بحيث بلغت 67 مليار درهم مقابل 59,4 مليار في بداية السنة. ثم تدنت تدريجيا ابتداء من شهر نونبر مع دخول ايرادات من الخارج وعلى الخصوص إثر حصول الخزينة العمومية على موارد داخلية، بحيث تراجعت هذه الديون إلى 65,2 مليار عند نهاية دجنبر، فسجلت في الأخير زيادة سنوية قدرها 5,8 مليار أو 9,8% عوض 3,9 مليار أو 7,1% في 1993.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وتعكس الوضعية خلال السنة، بالأساس، تطور ديون معهد الإصدار التي تدنت في نهاية السنة بمبلغ 1.1 مليار أو 13,3% لتستقر في آخر دجنبر عند حوالي 7,1 مليار درهم.

وبخلاف ذلك، بلغت محفظة البنوك من السندات العمومية 51,3 مليار عند نهاية دجنبر 1994، بعد أن سجلت توسعا سنويا قدره 6,7 مليار أو 15%. يعزى بدوره إلى حدود النصف تقريبا لتزايد الاكتتابات بالسوق النقدية. وبالفعل، فإن هذه الاكتتابات، وقدرها 9,5 مليار عند نهاية السنة، قد تنامت بمبلغ 3,1 مليار أو 49,2%، وتحقق جل هذا الارتفاع خلال شهر دجنبر. أما الاستخدامات الإجبارية في سندات الخزينة، التي ظلت نسبتها بدون تغيير، عند 25% من المستوجبات تحت الطلب فيما يخص المحفظة الدنيا وعند 1% فيما يرجع لأذينات الخزينة العمومية لأجل سنة واحدة، والمخصصة لتمويل مشاريع اقتصادية واجتماعية، فإنها وصلت إلى ماقدره 16,5 مليار درهم وتنامت بمبلغ 1,8 مليار أو 12,6% في ظرف سنة. أما أذينات الخزينة العمومية المكتتب فيها بالتراضي من لدن البنوك فقد ارتفعت قيمتها في ظرف سنة بمقدار 1,7 مليار أو 7,2% بالأساس على إثر تحويل سندات تم إصدارها بالسوق النقدية، إلى أذينات لأجل 10سنوات.

وفي الأخير، فإن ديون المقاولات والخواص، المتمثلة في أرصدة بحسابات تحت الطلب لدى الخزينة العمومية وبمركز الشيكات البريدية، قد بلغت 6,8 مليار درهم عند نهاية 1994 وسجلت زيادة سنوية قدرها 252 مليون أو 3,9%.

القروض المقدمة للاقتصاد

تزايدت القروض للاقتصاد الممولة من موارد نقدية بمبلغ 7,6 مليار أو 10,6% في ظرف سنة عوض 5,7 مليار أو 8,7% خلال 1993، فوصلت إلى ماقدره 79,3 مليار درهم عند نهاية دجنبر 1994. غير أن التمويلات التي قدمها معهد الإصدار تدنت بما قدره 474 مليون أو 5% إلى 8,9 مليار في آخر سنة 1994، وذلك على إثر التقلص الذي ظهر منذ بداية السنة على حجم السندات في طور التحصيل.

ونتيجة لذلك، يعود الارتفاع السنوي للقروض فقط إلى التسهيلات الممولة من طرف البنوك، والتي وصلت إلى ماقدره 70,4 مليار بعد أن تنامت في ظرف سنة بمبلغ 8,1 مليار أو 12,9%، عوض 5,8 مليار أو 10,2% خلال 1993. ولقد تواصل هذا التزايد بدون انقطاع تقريبا طوال السنة وكان جد مطرد على الخصوص في منتصفها وفي شهر دجنبر كما هم بالأساس القروض القصيرة الأجل.

عناصر مختلفة

بلغت الموجودات النقدية وشبه النقدية 174,2 مليار درهم عند نهاية دجنبر 1994 في حين وصلت مقابلاتها إلى 186 مليار. ويعكس الفارق بينهما، وقدره 11,8 مليار هذه السنة، عوض 11,2 مليار خلال 1993، فائض الموارد ذات الطابع غير النقدي للنظام المصرفي بأكمله بالنسبة للاستخدامات من نفس الصنف. ويرجع التوسع بمبلغ 626 مليون الذي لوحظ من سنة لاخرى جزئيا إلى تزايد الفارق فيما بين المعقرات والأموال الذاتية، نظرا لتنامي هذه الأخيرة بنسق أسرع.

الائتمـــــان

تميزت سنة 1994 بمواصلة تحرير النشاط المصرفي وباعتماد سياسة للائتمان تستهدف المساهمة في دعم النمو الاقتصادي.

وهكذا استرسلت السلطات النقدية بنشاط خلال هذه السنة في وضع إطار مناسب لتطوير أدوات السياسة النقدية من أجل إعطاء دور أهم، بصفة تدريجية، لآليات المراقبة والضبط غير المباشرة ولتقنيات السوق. غير أن اللجوء للآليات الكفيلة بإضفاء مرونة أكبر على أسعار الفائدة وكذا إزاحة مختلف التصلبات التي تعترض التبليغ التلقائي للتوجهات المستهدفة من السياسة النقدية، لايمكنهما أن يتحققا إلا بالتدريج، مع مسايرة وتطوير مسالك للتمويل تعمها القابلية للاستبدال والمنافسة.

لذا، وامتدادا للاصلاحات التي باشرتها في سنة 1993 بهدف إعطاء دور أهم لسوق الرساميل، جدت السلطات العمومية في سن الاجراءات القانونية التي يجب أن تنظم تداول أدوات السوق النقدية. وهكذا تم على الخصوص إعداد القانون المتعلق بسندات الدين القابلة للتبادل الذي اعلن عنه في مستهل 1995، وتغيير المقتضيات المتعلقة بسوق أذينات الخزينة المكتتب فيها بالمزايدة. ومن شأن هذه الاجراءات الجديدة أن تعمل على تنويع الأصول المالية المعروضة بالسوق النقدية واكسابها سيولة أكبر، كما تستهدف توسيع امكانية ولوج السوق أمام كافة العملاء الاقتصاديين. وبفضل هذه الاجراءات تكون قد اكتملت إعادة صياغة النصوص المتعلقة ببورصة القيم وتشاط مؤسسات الائتمان، وسيؤدي تطبيقها، على الخصوص إلى ازاحة الفواصل فيما بين شبكات تمويل الاقتصاد. وزيادة على ذلك، سيعمل الاصلاح الجاري ليس فقط على بعث الحيوية في النظام المالي ولكن سيساهم أيضا في اضفاء المزيد من الفعالية على أدوات السياسة النقدية.

أما فيما يرجع لسياسة الائتمان المتبعة خلال 1994 فإنها ارتكزت على تليين شروط التمويل، وقد تجسم ذلك على الخصوص في خفض أسعار الفائدة، وفي إلغاء بعض الاستخدامات الاجبارية التي كانت تخضع لها البنوك. وعلاوة على ذلك، تم تحديد ضابط لتزايد القروض المصرفية نسبته 10% ، يستجيب بما فيه الكفاية لحاجيات الاقتصاد وينسجم في آن واحد مع وتيرة التوسع المرتقب للكتلة النقدية باعتبار هدف الحفاظ على كل من التوازن الداخلي والخارجي.

لقد وصلت التمويلات المقدمة للقطاعات الإقتصادية عند نهاية السنة إلى 119,9 مليار بعد أن تنامت بما قدره 8,4 مليار أو 7,5%. وقد تزايدت القروض التي وزعتها البنوك التجارية [1] بما قدره 7,9 مليار أو 12% بينما ارتفعت السلفات الممنوحة من طرف المؤسسات المالية المتخصصة [2] بمقدار 2,1 مليار أو 5,9%. وبخلاف ذلك، تقلص بكثير مرة أخرى المبلغ الجاري للأوراق للخزينة، فلم يتجاوز 128 مليون درهم في مقابل 1,3 مليار في سنة 1993.

وإذا ماتم ضبط ارتفاع مجموع التمويلات المقدمة للاقتصاد على أساس متوسط المبالغ الجارية في نهاية كل شهر، فإنه يصل إلى 7,3 مليار أو 6,9%، وهي نسبة تقل بكثير عن معدل ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية أي 14,5%. لكنها تقارب معدل النمو الذي سجلته في المجمل القطاعات الاقتصادية عدا الفلاحة.

سياســة الائتمــان

تندرج الاجراءات المعتمدة خلال 1994 ضمن سياسة الائتمان، من جهة في إطار مواصلة الاصلاح الشامل للنظام المالي كما تنبثق، من جهة أخرى عن السياسة النقدية المحددة في بداية السنة والرامية إلى مواكبة انتعاشة النشاط الاقتصادي المرتقبة. وهكذا تم تليين شروط توزيع السلف بالموازاة مع حذف بعض معاملات الاستخدامات الاجبارية. ففي المقام الأول، كان تحديد الهدف النقدي السنوي يخضع لمراعاة ضرورة توفير التمويل للقطاعات الاقتصادية، مما سمح بتزايد القروض البنكية بنحو 10%. ولهذا الغرض، عدل البنك المركزي عن الضغط على سيولة البنوك، فساعد بذلك على توجه أسعار الفائدة نحو الانخفاض. وعملت السلطات النقدية بالإضافة إلى ذلك، على خفض أسعار الفائدة المدينة القصوى بتعديل كيفية احتسابها. وأقدمت في الأخير على تحسين الشروط التفضيلية للحصول على القروض بالنسبة للمقاولين الشباب بغية التشجيع على إحداث مقاولات صغيرة ومتوسطة التي تعد سندا لامناص منه لإنماء النشاط الاقتصادي والتشغيل.

ضبـط الائتمـان

مازالت مراقبة توزيع القروض تعتمد، منذ إلغاء التأطير سنة 1991، على ضبط سيولات البنوك وتوجيه أسعار الفائدة. ولئن كان للعوامل المؤثرة على خزائن البنوك مفعول توسعي طيلة السنة تقريبا، فإن نسبة الاحتياطي النقدي، وهي الأداة الرئيسية لضبط السيولة، لم يتم الرفع منها، حيث ظلت محددة في 10% منذ أن خفضت في سنة 1992 وهكذا تمكنت البنوك التجارية من تخفيف استدانتها بشكل واسع إزاء بنك المغرب مع تلبية الطلب على القروض والاكتتاب في سندات الخزينة العمومية.

(1) باستثناء البنوك المتخصصة (الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والقرض العقاري والسياحي والبنك الوطني للإنماء الاقتصادي).

(2) تشمل المؤسسات المالية المتخصصة البنوك المتخصصة الثلاثة وكذا صندوق الإيداع والتدبير والصندوق المغربي للصفقات.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

غير أن اليسر في خزائن البنوك وإن رافقه تقلص بين في أسعار الفائدة بالسوق النقدية فيما بين المؤسسات المصرفية، فإنه لم يؤد بخلاف ذلك إلى انفراج في أسعار الفائدة المدينة التي ظلت مرتفعة نسبيا، بالنظر على الخصوص للتضخم المعتدل. لذا، اقبلت السلطات النقدية على التدخل إبتداء من شهر أبريل لخفض المعدلات القصوى لاسيما وأن الطلب على القروض لم يكن موضع الحاح . وفي هذا الصدد تمت مراجعة كيفية احتساب سعر الفائدة المرجعي وذلك من أجل العمل على الربط أكثر فيما بين أسعار الفائدة المدينة وكلفة موارد البنوك. وهكذا، لم يعد تحديد سعر الفائدة المرجعي يتم على أساس نسبة المكافأة المتوسطة للودائع لأجل ستة أشهر ولأمد سنة، ولكن كنسبة بين مجموع تحملات البنوك وموارد ها. وبضبطه على هذا النحو، فإن المعدل المرجعي الجديد يعكس بكيفية أدق كلفة موارد البنوك كما يشكل سعر الفائدة المدين الممكن تطبيقه على أحسن الزبناء. وقد حدد هذا السعر الذي يخضع لمراجعة نصف سنوية، ابتداء من فاتح ابريل في 9% ، وبقي عند هذا المستوى حتى بعد شهر شتنبر. أما المعدلات القصوى، فقد تم ربطها بهذه النسبة المرجعية بواسطة هامش أقصى للوساطة يبلغ ثلاث نقط بالنسبة للقروض القصيرة والمتوسطة الأجل وأربعة نقط فيما يتعلق بالقروض الطويلة الأجل. وهكذا، تم تحديد تلك المعدلات القصوى بالنسبة لهاتين الفئتين من السلفات في 12% و 13% على التوالي، وهي تقل بنقطة واحدة ونقطتين بالمقارنة مع سعر الفائدة الأقصى الوحيد المعمول به سابقا والذي وصل في بداية السنة إلى نحو 14%.

هذا وقد خفضت بشكل ملموس أسعار الفائدة الدائنة بالموازاة مع تدني معدلات الفائدة المدينة وهكذا، فإن المكافأة المدفوعة على الحسابات والسندات ذات الاستحقاق الثابت، والتي يقع الاتفاق بشأنها قد سجلت تراجعا بنقطتين ونصف لتستقر عند 8,59% بالمتوسط فيما يخص الاستحقاقات لأمد ستة أشهر و 9,85% بالنسبة لأجل سنة واحدة. وبالمثل تم تخفيض مكافأة الحسابات على دفاتر بنقطة ونصف إلى 7%، وهي ماتزال تحدد في شكل معدل أدنى. وقد شملت هذه الحركة أيضا نسب الفائدة المطبقة على أذينات الخزينة العمومية وعلى الاصدارات المضمونة من طرف الدولة. وفيما قبل ذلك، أقدم بنك المغرب منذ بداية السنة على خفض نصف نقطة مائوية من أسعار الفائدة برسم تدخلاته بواسطة معدلات متغيرة بالسوق النقدية، ليحددها في 12% بالنسبة للتسبيقات لمدة 7 أيام ، و 12,125% فيما يخص التسبيقات لمدة 3 أيام و 12,25% فيما يرجع للتسبيقات لمدة يوم واحد [1].

الإجراءات الانتقائية

واصلت السلطات النقدية نهج سياسة تحرير النشاط المصرفي فقررت ابتداء من شهر أبريل إلغاء بعض الاستخدامات الاجبارية التي كانت تخضع لها البنوك بهدف حثها على توسيع حجم القروض لفائدة القطاعات ذات الأولوية. ويتعلق الأمر، من جهة، بالمحفظات الدنيا للاستخدام برسم القروض المتوسطة الأجل القابلة للخصم والقروض للاسكان التي لم تعد تشكل كل واحدة منها سوى 2,5% من مستوجبات البنوك، ومن جهة ثانية، بمعامل الاحتفاظ الخاص بالديون الناشئة على الخارج الذي لم يتعد هو الآخر 3% منذ يناير 1992.

غير أن السلطات العمومية إرتأت في هذا السياق، مواصلة سياسة تشجيع هذه الفئات من القروض بواسطة إجراءات تحفيزية أو عمليات تعتمد في تمويلها على ميزانية الدولة.

وفيما يتعلق بتمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة وكذا بالانشطة الموجهة للتصدير، فإن البنوك قد استفادت، كما كان الشأن خلال 1993، من امكانية اعادة تمويل هذه القروض، في حدود تزايدها بالمقارنة مع مستوى مرجعي معين. وبالإضافة إلى ذلك، مازالت هذه المساعدات تمنح بمعدلات فائدة تفضيلية، حددت عند 11% عوض 12% سابقا فيما يرجع للقروض ذات الأجل المتوسط القابلة للخصم المقدمة للمقاولات المتوسطة، وعند 10% فيما يخص القروض للتصدير. وفوق ذلك تم تخفيض المعدل المطبق على إعادة خصم هذه التسهيلات وكذا على القروض الممنوحة للمقاولين الشباب من 8% إلى 7%.

ومن جهة أخرى ، أقدمت السلطات العمومية على تحسين شروط الاستفادة من السلفات للمقاولين الشباب بواسطة تعديل قانون دجنبر 1987 الصادر في هذا الشأن بموجب قانون 94-14 الصادر في يوليوز 1994. ويحدد قانون 94-13 الملازم له قواعد وكيفيات تدبير "صندوق انعاش تشغيل الشباب" الذي أحدث بموجب قانون المالية لنفس السنة. ويكمن الهدف من احداث هذا الصندوق بصفة رئيسية في تمويل قسط الدولة برسم القروض التي تمنح باشتراك مع مؤسسات الائتمان لصالح المقاولين الشباب الذين لايتوفرون على المؤهلات المشترطة ضمن مقتضيات قانون 1987.

وهكذا، يخول كلا القانونين للاشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و45 سنة ، والراغبين في انشاء مقاولتهم الخاصة ، الاستفادة من قروض تشترك في تمويلها كل من الدولة والبنوك. وتغطي هذه السلفات، إلى حدود مبلغ اقصاه مليون درهم، نسبة قد تصل إلى 90% من مجموع كلفة المشاريع الفردية أو من الاسهام في مشروع مشترك في شكل شركة أشخاص أو تعاونية. وتتكفل الدولة بتقديم نصف القروض لمدة ادناها 12 سنة واقصاها 15 سنة، بسعر فائدة قدره 5% . وتمنح البنوك النصف المتبقي، لكن لأجل ادناه 7 سنوات واقصاه 10 سنوات. وقد تقرر أن تطبق على هذا الشطر من السلفات نسبة للفائدة تقل على الأقل بنقطتين مئويتين عن معدل القروض المتوسطة الأجل القابلة للخصم الممنوحة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة بحيث لا تتجاوز هذه النسبة 9% في سنة 1994.

وتقضي المعاهدة المبرمة في هذا الشأن بين الدولة ومؤسسات القرض المعنية بإسناد دراسة الملفات وتدبير القروض لهذه المؤسسات. ويتكفل صندوق للضمان بتغطية المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها البنوك المقرضة في حدود الثلثين، بما في ذلك أصل الدين والفوائد. وسيتم تمويل هذا الصندوق بصفة رئيسية عن طريق اقتطاعات من صندوق انعاش تشغيل الشباب الذي تتكون موارده بدورها من مبالغ مرصودة ضمن الميزانية العامة

وقد وصل المبلغ الجاري للقروض المشتركة المقدمة للمقاولين الشباب كما تم ضبطه على مستوى البنوك التجارية، إلى 2,2 مليار درهم عند نهاية دجنبر 1994 فسجل زيادة قدرها 482 مليون أو 28,3% بعد أن تنامى بنسبة 34,4% خلال 1993.

نشاط مؤسسات الائتمان

البنـــــوك

نظرا لانعدام وضعية محاسبية مجمعة لكافة البنوك على الشكل المحدد في القانون المصرفي لسنة 1993 ، سيتواصل التحليل بناء على الحصيلة المدمجة للبنوك التجارية الخمسة عشر. وبالتالي، سيتم مرة أخرى تناول نشاط باقي المؤسسات[1] التي أصبحت تعتبر بنوكا منذ ذلك الحين ، ضمن عروض منفصلة.

عند نهاية دجنبر 1994 انتقلت حصة المؤسسات الثلاث الأكثر أهمية ضمن المبلغ الإجمالي لوضعيات البنوك التجارية من 60,4% إلى 61,9% في ظرف سنة. وتراجع نصيب البنوك الأربعة المتوسطة الحجم والمؤسسات الثمانية الأقل حجما إلى 29% و 9,1% على التوالي ، عوض 29,9% و 9,7% فيما قبل.

مبلغ الحصيلة بملايير الدراهم	عدد البنوك		مجموع الحصيلات			
			بملايير الدراهم		النسبة المئوية ضمن المجموع	
	1993	1994	1993	1994	1993	1994
مافوق 20	5	5	93,3	108,4	60,4	61,9
من 10 إلى 20	3	4	36,8	50,9	23,8	29,0
من 5 إلى 10	1	0	9,4	0	6,1	0
أقل من 5	5	6	14,9	15,9	9,7	9,1
المجموع	**14**	**15**	**154,4**	**175,2**	**100**	**100**

تشتمل شبكة البنوك عقب إضافة 71 فرعا على 1.317 وحدة [2] عند نهاية دجنبر 1994 ، من ضمنها 7 شبابيك دورية ووكالة مستقرة بالمنطقة الحرة لطنجة.

وتجدر الاشارة، من جهة أخرى، إلى أن ثلاثة بنوك تعمل حاليا بمنطقة طنجة بموجب القانون الخاص بالمناطق المالية الحرة. وقد وصل مبلغ حصيلتها المدمجة إلى 34,2 مليون دولار أمريكي عند نهاية دجنبر 1994، وبلغ مجموع التزاماتها بواسطة التوقيع ماقدره 15,5 مليون دولار.

---

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 55 إلى 57 ومن 60 إلى 63 مكرر.

(1) الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والبنك الوطني للانماء الاقتصادي والصندوق العقاري والسياحي.

(2) يحتوي هذا المجموع على 176 فرعا، تابعا لكل من الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والقرض العقاري والسياحي والبنك الوطني للإنماء الاقتصادي في مقابل 151 فرعا عند نهاية سنة 1993

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

تطور استخدامات
البنوك ومواردها [2]

وصل المبلغ الكلي للوضعية المحاسبية للبنوك التجارية [3] إلى 154,4 مليار درهم عند آخر دجنبر، وسجل ارتفاعا قدره 18,9 مليار أو 13,9% في نظير 11,6 مليار أو 9,4% في متم سنة 1993. وينطوي هذا التطور فيما يرجع للاستخدامات، بصفة رئيسية على تزايد كل من القروض المقدمة للاقتصاد بمقدار 8 ملايير أو 12% ، والديون على الخزينة بما قدره 6,7 مليار أو 14,9% .أوقد تنامت، بالإضافة إلي ذلك، محفظة السندات وكذا الأصول المعقرة بمبلغ 2,8 مليار. وفيما يخص الموارد، كانت الودائع تحت الطلب في تزايد قدره 9 ملايير أو 12,9% ، يفوق ماسجلته الودائع لأجل من ارتفاع أي 3,3 مليار أو 7,7% وذلك خلافا لما لوحظ من تطور طيلة السنوات الأخيرة. كما تعززت من جانبها كل من الأموال الذاتية والمخصصات بما يتجاوز 3 ملايير، في حين لم تتزايد تسهيلات معهد الإصدار إلا في آخر السنة لتصل إلى1,1 مليار.

ويستعرض الجدول التالي تطور الأركان الرئيسية لحسابات البنوك التجارية [1].

استخدامات وموارد البنوك التجارية

بملايين الدراهم	نهاية 1993	نهاية 1994	التغيرات المبالغ	التغيرات %	بملايين الدراهم	نهاية 1993	نهاية 1994	التغيرات المبالغ	التغيرات %
الاستخدامات					**الموارد**				
- الموجودات السائلة وحسابات الاحتياطيات	8.772	8.404	- 368	- 4.2	- الودائع تحت الطلب	70.033	79.099	+ 9.066	+ 12,9
- الموجودات الخارجية	1.811	3.613	+ 1.802	+ 99,5	- الودائع لأجل	42.687	45.958	+ 3.271	+ 7,7
- الديون على الخزينة	44.657	51.309	+ 6.652	+ 14,9	- الالتزامات الخارجية	3.729	6.020	+ 2.291	+ 61,4
منها :					- مساعدات معهد الاصدار	965	1.108	+ 143	+ 14,8
: محفظة السندات العمومية	(44.621)	(51.284)	(+ 6.663)	(+ 14,9)	- مساعدات المؤسسات المالية المتخصصة	211	256	+ 45	+ 21,3
. الودائع	(36)	(25)	(- 11)	(- 30,6)	- مؤونات	2.596	3.754	+ 1.158	+ 44,6
- القروض المقدمة للاقتصاد	66.347	74.327	+ 7.980	+ 12	- رأس المال والاحتياطيات	12.973	14.832	+ 1.859	+ 14,3
منها :					- موارد مختلفة صافية	2.363	3.408	+ 1.045	+ 44,2
. قروض للمؤسسات المالية المتخصصة	(5081)	(604)	(+ 96)	(+ 18,9)					
- السندات بالمحفظة	8.937	11.241	+ 2.304	+ 25,8					
- المعقرات	5.033	5.541	+ 508	+ 10,1					
المجموع	**135.557**	**154.435**	**+ 18.878**	**+ 13,9**	**المجموع**	**135.557**	**154.435**	**+ 18.878**	**+ 13,9**

استخدامات البنوك

منحت البنوك التجارية قروضا بلغت في المجموع 74,3 مليار درهم، بارتفاع قدره 8 ملايير أو 12% في مقابل 4 ملايير أو 6,4% خلال 1993. غير أن حصة تلك المساعدات ضمن إجمالي الاستخدامات تراجعت من 48,9% إلى 48,1% من نهاية سنة لأخرى.

وهكذا ، بلغت القروض القصيرة الأجل [1] 47,4 مليار فسجلت زيادة بمقدار 4 ملايير أو 9,1%، مردها بالاساس إلى تطور القروض للخزينة التي وصلت إلى 38,8 مليار بعد آن اتسعت بنسبة 10,2% في مقابل 2,2% خلال 1993. وينطوي هذا الارتفاع على ركود التسهيلات للصندوق التي مازالت تمثل مع ذلك 58% من المجموع، وعلى تنامي التسبيقات على السلع بنحو مليار درهم أو 28,4% وخصم الشيكات بما يقارب 731مليون أو 85,6% . وعلى النقيض من ذلك، تدنت القروض الممنوحة للتصدير بمعدلات فائدة تفضيلية بما قدره 194 مليون أو 4,1%.

وكانت القروض المتوسطة والطويلة الأجل بمبلغ اجمالي قدره 18,2 مليار قد ارتفعت بنسبة 2,5 ملياردرهم أو 15,6%. وبالفعل وصلت القروض للتجهيز إلى 10,2 مليار بعد أن تزايدت بما قدره 842 مليون أو 9% ، كما بلغت القروض من أجل الاسكان 5,1 مليار فسجلت ارتفاعا قدره 290 مليون أو 6%.

وتمثل الديون المعلقة الاسترداد بمبلغ 7,4 مليار درهم 10% من مجموع القروض الموزعة من طرف البنوك، وقد اتسعت بما قدره 1,4 مليار أو 24,2% بعد أن تناهت بمقدار مليارين أو 50% سنة 1993 و 1,2 مليار أو 46% خلال 1992. ويرتبط هذا التطور في الجزء الاوفر منه بعمليات اعادة التصنيف التي قامت بها البنوك وفقا للتقنين الاحترازي الصادر في هذا الشأن والذي تم الاعلان عنه منذ سنة 1992، قبل دخوله في حيز التطبيق بحلول سنة 1993.

ومن جهة أخرى، مثلت ديون البنوك على الخزينة العمومية ثلث استخداماتها بمبلغ 51,3 مليار، أي بزيادة قدرها 6,7 مليار أو 14,9%. وهكذا فإن الاكتتابات في إطار الحد الأدنى للسندات العمومية، التي ظل المعامل المطبق عليها، محددا في 25% من الودائع تحت الطلب، قد ارتفعت بما قدره 1,8 مليار أو 12,6%، إلى 15,9 مليار. كما تنامى بنسبة 13% ليصل إلى 634 مليون المبلغ الجاري للأذينات المكتتبة لمدة سنة بواقع 1% من المستوجبات تحت الطلب في إطار تمويل البرامج الاجتماعية والاقتصادية. وبلغت الاقتناءات الصافية للأذينات عن طريق المزايدات 9,5 مليار وسجلت توسعا بمقدار 3,1 مليار أو 49,2% ، تحقق بكامله تقريبا خلال شهر دجنبر فقط. وفي الأخير تمت الاكتتابات في باقي الأذينات بالتراضي إلى حدود 25,3 مليار، بعد أن تزايدت بما قدره1,7 مليار أو 7,2%.

وصل مبلغ محفظة السندات بحوزة البنوك إلى 11,2 مليار، فسجل زيادة ملموسة قدرها 2,3 مليار أو 25,8%، في مقابل 370 مليون أو 4,3% فقط خلال 1993. وقد جاء هذا التطور نتيجة لتدعيم سندات المساهمة بأكثر من 600 مليون وعلى الخصوص إثر اقتناءات لسندات الدولة بما قدره 1,7 مليار درهم. واقدمت البنوك بالإضافة إلى ذلك على الزيادة من اكتتاباتها في سندات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي لأمد سنة، بمقدار 159 مليون بحيث وصلت في المجموع إلى 1,5 مليار وذلك من أجل مراعاة معامل الاستخدام الاجباري المحدد في 2% من مستوجباتها.

وفيما يخص الموجودات السائلة وبحسابات الاحتياطي النقدي للبنوك فإنها بلغت 8,4 مليار درهم ، وتدنت بمقدار 368 مليون أو 4,2%. وينطوي هذا التطور، من جهة، على الانكماش الواضح للرصيد الدائن لحسابها العادي، الذي تراجع إلى 153 مليون بعد أن وصل بصفة عابرة إلى 1,6 مليار عند نهاية دجنبر 1993، ومن جهة ثانية ، على تنامي المبلغ المجمد برسم الاحتياطي النقدي، بما قدره 915 مليون أو 14,5% حيث انتقل من 6,3 مليار إلى 7,2 مليار من نهاية سنة لأخرى، ويعزى ذلك فقط إلى تزايد الودائع تحت الطلب.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية 51 و 53 و 53 مكرر.

(2) لاتشمل العروض التالية سوى البنوك الرئيسية حسب أهميتها النسبية.

(3) بعد دمج رصيد كل من المعاملات فيما بين البنوك بالسوق النقدية، والاركان المختلفة لاصول وخصوم البنوك.

(1) باستثناء القروض المعلقة الاسترداد وغير المصنفة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي الأخير، وصلت معقرات البنوك إلى 5,5 مليار درهم، فسجلت زيادة قدرها 508 مليون أو 10,1%، بعد أن تنامت بمقدار 741 مليون أو 17,2% في العام الماضي.

موارد البنوك

بلغت الودائع تحت الطلب ولأجل لدى البنوك 125 مليار درهم، بعد أن ارتفعت بمقدار 12,3 مليار أو 10,9%، في مقابل 9,7 مليار أو 9,4% في متم السنة المنصرمة. وقد وصلت الودائع تحت الطلب لوحدها، باستثناء الحسابات على دفاتر إلى 64,3 مليار وتنامت بمقدار 7 ملايير أو 12,3%. كما ارتفعت الموجودات بالحسابات على دفاتر وكذا الودائع لأجل ثابت التي تحظى جميعها بمكافأة، إلى 60,7 مليار. وقد تدنت حصتها ضمن مجموع الودائع بقليل، بحيث تراجعت من 49,2% إلى 48,6% في ظرف سنة. نظرا لتزايدها بنسق أقل منه بالنسبة إلى الودائع تحت الطلب، أي 5,3 مليار أو 9,6%. وفيما يرجع لمعامل السيولة – وهو عبارة عن نسبة الأصول متاحة والقابلة للتحويل إلى سيولات في أجل قصير من جهة، إلى المستوجبات تحت الطلب ولأجل دون أربعة أشهر من جهة أخرى – فقد تمت مراعاته إلى حد كبير حيث بلغ 74,8%. فتجاوز بكثير المستوى القانوني الأدنى وقدره 60%.

وصلت الأموال الذاتية للبنوك إلى 14,8مليار درهم بعد أن ارتفعت بما قدره 1,9 مليار أو 14,3%. نتيجة على الخصوص لتعزيز الاحتياطيات وزيادات في رأس المال أقدمت عليها خلال 1994 أربع مؤسسات إلى حدود مليار درهم في المجموع. لذا، فإن معامل الملاءة وهو عبارة عن نسبة دنيا للاموال الذاتية إلى الالتزامات، كما تمت إعادة احتسابه في سنة 1993، قد روعي تقريبا من طرف كل البنوك، بل إن بعضها حقق معدلات تفوق بقدر بالغ المستوى الأدنى المحدد في 8%.

لقد تم تدعيم المخصصات بما قدره 585 مليون أو 29,1% خلال 1993 و 1,2 مليار أو 44,6% اثناء هذه السنة، بحيث بلغت 3,8 مليار درهم. ووصلت لوحدها المخصصات التي تم تكوينها لمواجهة الديون معلقة الاسترداد إلى 3,2 مليار بعد أن سجلت ارتفاعا يتجاوز مليار درهم أو 47,1%، نظرا لأنه كان لزاما على البنوك الامتثال في أجل معين للضوابط الاحترازية الصادرة في هذا الشأن.

ومن جهة أخرى، فإن البنوك التي كانت تتمتع بخزائن ميسورة طيلة السنة تقريبا، قد عمدت في نهاية شهر دجنبر إلى الالتجاء، لكل من بنك المغرب والمؤسسات المالية المتخصصة، إلى حدود 1,1 مليار و 256 مليون على التوالي، أي بزيادة قدرها 143 مليون أو 14,8% و 45 مليون أو 21,3%. وبذلك ظل المبلغ الجاري لإعادة تمويل البنوك لدى بنك المغرب عند مستوى محدود، يمثل أقل من 1% بالنسبة لمجموع مواردها.

المؤسسات المالية المتخصصة

وصل مجموع الوضعيات المدمجة للمؤسسات المالية المتخصصة إلى 58,1 مليار درهم وقد سجل ارتفاعا بمقدار 4,1 مليار أو 7,7% يتجاوز بقليل نظيره للسنة المنصرمة(1).

الاستخدامات

بلغت المساعدات التي قدمتها المؤسسات المالية المتخصصة للاقتصاد 37,6 مليارد درهم، بعد أن تزايدت بمقدار 2,1 مليار أو 5,9% في مقابل 1,5 مليار أو 4,3% خلال 1993. وضمن هذا المجموع مازالت تهيمن القروض المتوسطة والطويلة الأجل، بمبلغ إجمالي ارتفع بمقدار 1,5 مليار أو 4,9% فوصل إلى 31,8 مليار. وفيما يخص القروض القصيرة الأجل فانها بلغت 5,9 مليار درهم بعد أن تنامت بمقدره 592 مليون أو 11,2%. وصل المبلغ الجاري لسلفات الصندوق العقاري والسياحي إلى 17,3 مليار، فسجل توسعا قدره 1,3 مليار أو 7,9% وتجاوزت المساعدات الممنوحة من لدن الصندوق الوطني للقرض الفلاحي 14 مليار بعد أن ارتفعت بمقدار 971 مليون أو 7,4%. وبخلاف ذلك، كان المبلغ الجاري لقروض البنك الوطني للإنماء الاقتصادي في تراجع طفيف، بما قدره 162 مليون أو 2,7%، ليستقر عند 5,9 مليار.

وصلت ديون المؤسسات المالية المتخصصة على الخزينة العمومية إلى 11 مليار وسجلت توسعا بمقدار 3 ملايير أو 37,4%، يتجاوز بكثير نظيره خلال سنة 1993. ومرد هذا التطور بالأساس إلى تزايد قدره 2,8 مليار في أذينات وسندات الاقتراض للدولة المكتتبة من طرف صندوق الإيداع والتدبير، الذي يتوفر، فضلا عن ذلك، على 84% تقريبا من محفظة السندات العمومية بحوزة المؤسسات المالية المتخصصة.

(1) يرجع للملحق الاحصائي 52.

أما المحفظة المكونة من السندات الأخرى والتي يمتلك منها أيضا صندوق الإيداع والتدبير قرابة 80%، فقد تدنت بمقدار 143 مليون أو 3,7% لتصل إلى ما مجموعه 3,7 مليار.

أدرجت باقي الاستخدامات بمبلغ 2,4 مليار بما فيه على الخصوص المعقرات، وسجلت تراجعا قدره 470 مليون أو 16,4%، يعزى إلى انخفاض الأموال بالصندوق والقيم الجاري تحصيلها. وفي الأخير، تدنى بمبلغ 442 مليون درهم فائض الاستخدامات المختلفة بالنسبة للموارد المختلفة.

أما المساعدات المقدمة للبنوك في شكل ودائع وتسبيقات بالسوق النقدية فقد تنامت بما قدره 118 مليون أو 12,6% لتبلغ مليار درهم.

الموارد

نتج ارتفاع موارد المؤسسات المالية المتخصصة خلال هذه السنة بالأساس عن تنامي الودائع سواء كانت مجمعة أو ذات طابع مؤسسي. ولقد ارتفعت بالفعل بمقدار 2,8 مليار أو 12,7%إلى 24,6 مليار، فانتقلت حصتها ضمن الموارد من 40,5% إلى 42,4% في ظرف سنة. وحصل صندوق الايداع والتدبير لوحده على قرابة 71% منها أي 17,4 مليار، ومازال هذا المبلغ يتكون بالأساس من ودائع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وصندوق التوفير الوطني، بما قدره 9,4 مليار و 3,1 مليار على التوالي. وتزايدت من جهتها بمقدار 1,1 مليار أو 18,3% الودائع المسندة من الزبناء إلى كل من الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والقرض العقاري والسياحي والبنك الوطني للانماء الاقتصادي، لتصل إلى 7,1 مليار.

وسجلت الاقتراضات الخارجية، التي قدرت بقيمة 13,7 مليار درهم أو 23,7% من الموارد، تراجعا خفيفا بمقدار 253 مليون أو 1,8%. وهي تشتمل بما يقارب 70% على التزامات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي وبما تبقى على التزامات كل من القرض العقاري والسياحي والبنك الوطني للإنماء الاقتصادي.

أما المبلغ الجاري للاقتراضات الداخلية، فقد بلغ 11,2 مليار عند نهاية دجنبر، بعد أن تنامى بمقدار 590 مليون أو 5,5% عوض 464 مليون أو 4,6% في نهاية السنة السابقة. وجاء هذا التطور نتيجة تزايد قدره 930 مليون أو 17,5% للاقتراضات السندية الصادرة عن المؤسسات المالية المتخصصة، التي اكتتبت فيها على الخصوص شركات التأمين، والتي وصل مبلغها الجاري عند نهاية 1994 إلى 6,2 مليار. وبخلاف ذلك، فإن المبلغ الجاري للسندات ذات أمد قصير ومتوسط الصادرة عن المؤسسات المالية المتخصصة التي اكتتبت فيها البنوك بصفة رئيسية، قد تدنى بما قدره 436 مليون أو 9% إلى 4,4 مليار. ومرد ذلك إلى إلغاء معاملات الاستخدام في القروض المتوسطة الأجل القابلة للخصم وفي السلفات من أجل الاسكان.

وكان على البنوك التي لم تتمكن من مراعاة هذين المعاملين أن تكتتب، بقصد تسوية هذه الوضعية، في أذينات لأجل خمس سنوات صادرة عن كل من البنك الوطني للإنماء الاقتصادي والقرض العقاري والسياحي. وفي نهاية الأمر، ارتفع المبلغ الجاري للاقتراضات بالسوق الداخلية إلى 6,3 مليار بالنسبة للقرض العقاري والسياحي، و3 ملايير فيما يخص البنك الوطني للإنماء الاقتصادي و 1,5 مليار فيما يرجع للصندوق الوطني للقرض الفلاحي. أما التسهيلات التي تستفيد منها هذه المؤسسات مباشرة لدى البنوك فقد تنامت بما قدره 96 مليون فبلغت 604 مليون.

ومن جهة أخرى، بلغت الأموال الذاتية والمؤونات للمؤسسات المالية الخمس 8,1 مليار أي قرابة 14% من موازدها، بعد أن سجلت زيادة بمقدار 1,2 مليار أو 17,1% تلي ماتحقق من ارتفاع خلال 1993، بمبلغ 953 مليون أو 16%. ويعزى ذلك التوسع إلى تقوية المؤونات بنحو مليار درهم حققها إلى حدود النصف القرض العقاري والسياحي.

وأخيرا تدنت المساعدات المالية للدولة بمقدار 154 مليون أو 28,2% فاستقرت مجملا عند مبلغ 393 مليون في نهاية دجنبر، وقد نتج ذلك بالأساس عن التسديد الجزئي من لدن القرض العقاري والسياحي لسلف قدره 400 مليون درهم تلقاه من الدولة سنة 1992.

ويستعرض الجدول التالي تطور الاستخدامات والموارد الرئيسية للمؤسسات المالية المتخصصة :

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

استخدامات وموارد المؤسسات المالية المتخصصة [1]

بملايين الدراهم	نهاية 1993	نهاية 1994	التغيرات المبالغ	التغيرات %	بملايين الدراهم	نهاية 1993	نهاية 1994	التغيرات المبالغ	التغيرات %
الاستخدامات					**الموارد**				
ديون على الخزينة	7.980	10.966	+ 2.986	+ 37.4	أموال ذاتية	6.911	8.093	+ 1.182	+ 17.1
ديون على البنوك [2]	935	1.053	+ 118	+ 12.6	مساعدات الدولة	547	393	- 154	- 28.2
قروض مقدمة للاقتصاد	35.542	37.631	+ 2.089	+ 5.9	اقتراضات خارجية	13.997	13.744	- 253	- 1.8
محفظة السندات	3.823	3.680	- 143	- 3.7	اقتراضات داخلية	10.642	11.232	+ 590	+ 5.5
استخدامات أخرى	2.866	2.396	- 470	- 16.4	- سندات إلزامية وأذينات	10.134	10.628	+ 494	+ 4.9
استخدامات مختلفة صافية	2.792	2.350	- 442	- 15.8	. سندات إلزامية	5.301	6.231	+ 930	+ 17.5
					. أذينات	4.833	4.397	- 436	- 9
					- قروض وتسبيقات البنوك	508	604	+ 96	+ 18.9
					ودائع	21.836	24.606	+ 2.770	+ 12.7
					منها :				
					- ودائع مجمعة	(6.025)	(7.125)	(+ 1.100)	(+ 18.3)
					قروض معهد الاصدار	5	8	+ 3	+ 60
المجموع	**53.938**	**58.076**	**+ 4.138**	**+ 7,7**	**المجموع**	**53.938**	**58.076**	**+ 4.138**	**+ 7,7**

(1) صندوق الإيداع والتدبير، البنك الوطني للإنماء الاقتصادي، الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، الصندوق العقاري والسياحي والصندوق المغربي للصفقات.

(2) بما فيها ودائع المؤسسات المالية المتخصصة لدى البنوك.

تـوزيـع الـقـروض

بلغ مجموع المساعدات المقدمة للاقتصاد عند نهاية دجنبر 1994 نحو 120 مليار فتزايد بما قدره 8,4 مليار أو 7,5% عوض 4,2 مليار أو 3,9% . **وبالفعل** ، وصلت القروض الممنوحة من لدن النظام المصرفي والمؤسسات المالية المتخصصة [1] إلى 119,8 مليار درهم وتنامت بمقدار 9,6 مليار أو 8,7% في مقابل 6,7 مليار أو 6,4%. أما المبلغ الجاري للأوراق للخزينة فقد تقلص من جديد، حيث تراجع من 1,3 مليار إلى 128 مليون. وتجدر الاشارة إلى أن هذه المساعدات لاتشمل القروض الممنوحة للجماعات المحلية من طرف صندوق التجهيز الجماعي بمبلغ 3,1 مليار ولا التسهيلات التي قدمتها باقي شركات التمويل، و بصفة رئيسية شركات البيع بالاداء المقسط وشركات القرض الايجاري.

ويستعرض الجدول التالي توزيع القروض للاقتصاد، مصنفة حسب مصدر توزيعها وتمويلها وحسب أجلها.

ترتيب القروض المقدمة للاقتصاد

بملايين الدراهم	1992	1993	1994
1. القروض			
. حسب مصدر توزيعها			
- معهد الإصدار	7.611	8.803	8.416
- بنوك الودائع	61.833	65.839	73.723
- المؤسسات المالية المتخصصة	34.072	35.542	37.631
المجموع	**103.516**	**110.184**	**119.770**
حسب مصدر تمويلها			
- معهد الإصدار	10.189	9.768	8.961
- بنوك الودائع (*)	64.057	69.285	77.134
- المؤسسات المالية المتخصصة	29.270	31.131	33.675
المجموع	**103.516**	**110.184**	**119.770**

(1) يقصد هنا "بالنظام المصرفي" المؤسسات المكونة له قبل إصدار القانون المصرفي سنة 1993. ويحتوى إلى غاية متم سنة 1994 على معهد الإصدار وخمسة عشر بنكا للودائع. أما "المؤسسات المالية المتخصصة" فهي خمسة أعيد تصنيف ثلاثة منها ضمن البنوك، بمقتضى القانون المصرفي الجديد ، ويتعلق الأمر بالصندوق الوطني للقرض الفلاحي، والبنك الوطني للإنماء الاقتصادي والقرض العقاري والسياحي. وقد احتفظ بصفة انتقالية بالتصنيف الذي كان يجري به العمل فيما قبل سنة 1993، حتى يتسنى على الخصوص لهذه المؤسسات الثلاث إتمام تلاؤم محاسبتها مع التصميم المحاسبي للبنوك.

بملايين الدراهم	1992	1993	1994
. حسب مدتها			
- الأمد القصير	**61.301**	**64.148**	**69.784**
. معهد الإصدار	7.611	8.803	8.416
. بنوك الودائع	47.701	50.068	55.499
. المؤسسات المالية المتخصصة	5.989	5.277	5.869
- الأمد المتوسط والطويل	**42.215**	**46.036**	**49.986**
. بنوك الودائع	14.132	15.771	18.224
. المؤسسات المالية المتخصصة	28.083	30.265	31.762
المجموع	**103.516**	**110.184**	**119.770**
ب. الأوراق للخزينة	**3.810**	**1.334**	**128**
المجموع (أ + ب)	**107.326**	**111.518**	**119.898**

(*) بما في ذلك الاكتتابات في سندات المؤسسات المالية المتخصصة.

القروض حسب مصدر توزيعها

بلغت القروض الممنوحة من لدن البنوك التجارية 73,7 مليار [1] درهم مسجلة ارتفاعا قدره 7,9 مليار أو 12% ، وبهذا المبلغ تصل حصتها إلى 61,6% ضمن مجموع القروض للاقتصاد. وبلغت السلفات التي منحتها المؤسسات المالية المتخصصة الخمس 37,6 مليار ، مثلت 31,4% من المجموع، بعد أن تنامت في ظرف سنة بما قدره 2,1 مليار أو 5,9%. أما التسهيلات المباشرة الممنوحة من طرف بنك المغرب فقد تدنت بمقدار 387 مليون أو 4,4% إلى 8,4 مليار.

القروض حسب مصدر التمويل

إن القروض الممولة من لدن البنوك التجارية، بما فيها المساعدات المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة في شكل اكتتابات في السندات الصادرة عن هذه المؤسسات ، قد بلغت 77,1 مليار فسجلت زيادة قدرها 7,8 مليار أو 11,3%، في مقابل 5,2 مليار أو 8,2% خلال 1993. وبالمثل، ارتفعت السلفات التي مولتها المؤسسات ذاتها إلى 33,7 مليار، بعد أن تنامت بما قدره 2,5 مليار أو 8,2% ، عوض 1,9 مليار أو 6,4% عند نهاية السنة المنصرمة.

(1) باستثناء ما قدمته البنوك من تسهيلات للمؤسسات المالية المتخصصة، وقد أدرج مبلغها ضمن القروض التي وزعتها هذه المؤسسات.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

استقرت التسهيلات الممنوحة من طرف معهد الإصدار عند 9 ملايير إثر انخفاضها للسنة الثالثة على التوالي، بمقدار 807 مليون أو 8,3%.

القروض حسب أجلها

ارتفعت القروض القصيرة الأجل الصادرة عن النظام المصرفي والمالي بمقدار 5,6 مليار أو 8,8% عوض 2,8 مليار أو 4,6% خلال 1993 ، وبلغت 69,8 مليار، فمثلت 58,3% من مجموع القروض. وقد شكلت حصة البنوك التجارية أربعة أخماس من هذا المجموع حيث بلغت 55,5 مليار، بعد أن تنامى بما قدره 5,4 مليار أو 10,8% مقابل 2,4 مليار أو 5% في السنة المنصرمة. أما سلفات المؤسسات المالية المتخصصة، فقد بلغت 5,9 مليار وتزايدت بمقدار 592 مليون أو 11,2% عقب انخفاض قدره 712 مليون أو 11,9% سجلته عند نهاية العام السابق.

وأدرجت القروض ذات الأمد المتوسط والطويل بمجموع 50 مليار وتنامت بمقدار 4 ملايير أو 8,6% وهي نسبة مقاربة لنظيرتها خلال 1993. وينطوي هذا التطور على تدعيم جديد لاسهام البنوك في توزيع هذه الفئة من السلفات، بحيث انتقل من 34,3% إلى 36,5% من المجموع.

توزيع القروض حسب قطاعات النشاط

ارتفع مجموع القروض التي تتجاوز مبلغ 100.000 درهم والمصرح بها لدى مركزية المخاطر، بما قدره 5,9 مليار أو 9,8% خلال هذه السنة عوض 2,1 مليار أو 3,6% ، ليصل إلى 65,5 مليار درهم. ويشكل هذا المبلغ الجاري 59% فقط من القروض التي تم توزيعها من لدن البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة[1]. وتعزى هذه النسبة الضعيفة في جزء منها إلى أهمية القروض دون المستوى الواجب التصريح به، الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، والتي تمثل قرابة 75% من مجموع سلفاتها.

ولذا، تكون القروض المقدمة للقطاع الأولي باعتبار كافة المساعدات الصادرة عن هذه المؤسسة، قد تزايدت بمقدار 1,4 مليار أو 9,1% بينما يبدو مجموع المساعدات المصرح بها في شبه استقرار.

بملايين الدراهم قطاعات النشاط	دجنبر 1993	دجنبر 1994	التغيرات % دجنبر 1994 / دجنبر 1993
الفلاحة والصيد البحري	**4.897**	**4.856**	**0,8 -**
- الزراعات	2.958	2.936	0,7 -
- الأنشطة الملحقة بالفلاحة	603	700	16,1 +
- الصيد البحري	928	872	6,0 -
- أنشطة أخرى	408	348	14,7 -
المعادن والصناعة	**29.930**	**32.572**	**8,8 +**
- الطاقة	1.377	2.375	72,5 +
(منها النفط والوقود)	(634)	(660)	(4,1 +)
- المعادن	1.688	1.481	12,3 -
- مواد البناء، البناء والأشغال العمومية	5.836	6.607	13,2 +
- الصناعات الميكانيكية	3.472	3.677	5,9 +
- الصناعات الكيماوية	2.756	2.846	3,3 +
- الصناعات الغذائية	4.933	5.409	9,7 +
- صناعات النسيج	6.950	7.092	2,0 +
- صناعات أخرى	2.918	3.085	5,7 +
الخدمات وغيرها	**24.837**	**28.101**	**13,1 +**
- التجارة	9.426	9.697	2,9 +
(تجارة الجملة للمواد الفلاحية والغذائية)	(2.473)	(2.447)	(1,1 -)
(تجارة الجملة للمواد الأولية)	(3.152)	(3.218)	(2,1 +)
(تجارة النسيج والجلود)	(524)	(505)	(3,6 -)
- وسطاء التجارة والصناعة	460	445	3,3 -
- النقل وما يلحق به	1.551	1.508	2,8 -
(النقل البحري)	(339)	(270)	(20,4 -)

(1) يتم تصنيف القروض حسب قطاعات النشاط استنادا على التصريحات لدى مركزية المخاطر والتي تشمل القروض المتجاوزة لمبلغ 100.000 درهم. لذلك فإن مجموع القروض المحتسبة على هذا الأساس يقل عن المبلغ الذي تفرزه الوضعية المحاسبية للبنوك والمؤسسات المالية المتخصصة.

بملايين الدراهم قطاعات النشاط	دجنبر 1993	دجنبر 1994	التغيرات % دجنبر 1994 / دجنبر 1993
- الفنادق	1.693	1.840	8,7 +
- أعمال عقارية	2.814	3.587	27,5 +
- أنشطة مالية (شركات القروض للاستهلاك وقروض الإيجار وشركات المساهمة)	2.885	3.399	17,8 +
- عناصر مختلفة	6.008	7.625	26,9 +
المجموع	**59.664**	**65.529**	**9,8 +**

بلغت التسهيلات المفتوحة للقطاع الثانوي 32,6 مليار، أي قرابة نصف مجموع القروض المصرح بها، وسجلت ارتفاعا قدره 2,6 مليار أو 8,8% عوض 1,2 مليار أو 4,1%. وقد شملت هذه الحركة على الخصوص فرع الطاقة حيث سجلت الاعتمادات توسعا بنسبة 72,5%. أما المساعدات الممنوحة لباقي الفروع فإنها تزايدت بوتيرات متفاوتة ماعدا النشاط المعدني الذي تلقى قروضا في انخفاض نسبته 12,3%.

تلقى القطاع الثالثي سلفات بلغت 28,1 مليار فتزايدت بمقدار 3,3 مليار أو 13,1% عوض 1,1 مليار أو 4,7%. ومثلت قرابة 43% من مجموع القروض المصرح بها. وقد استفادت غالبية الفروع من هذه الحركة، وخاصة منها المعاملات العقارية والنشاطات المالية بحيث تنامت المساعدات المقدمة إليها بنسبة 27,5% و 17,8% على التوالي.

توازن خزائن البنوك

لقد لوحظ خلال السنة الماضية يسر في خزائن البنوك واستمرت هذه الوضعية طيلة سنة 1994، ماعدا في نهاية دجنبر نتيجة ما كان للعوامل المستقلة للسيولة البنكية من أثر توسعي. وبالإضافة إلى ذلك، لم يطرأ أي تغيير على معدل الاحتياطي النقدي بحيث ظل مستقرا عند 10% منذ شهر أكتوبر 1992. لذا، عمدت البنوك إلى التخفيض بقدر بالغ من التجاءاتها لدى البنك المركزي، عدا في نهاية السنة، حيث رفعت منها، دون أن تتجاوز مع ذلك 1,1 مليار أو 0,7% من مواردها.

العوامل المؤثرة على خزائن البنوك

يبرز الجدول التالي التطور عند نهاية كل ثلاثة أشهر، للعوامل المؤثرة على سيولة البنوك :

التغيرات المتراكمة منذ بداية السنة المبالغ بملايين الدراهم	1994			
	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر
عملة "البنك المركزي"	493 +	1.122 -	3.710 -	3.057 -
منها :				
- الأوراق والقطع النقدية المتداولة	(734 -)	(1.777 -)	(3.679 -)	(3.948 -)
- الودائع	(151 -)	(128 -)	(49 -)	(397 +)
- حسابات البنوك والخزينة	(806 +)	(1.240 +)	(887 +)	(1.409 +)
- الاحتياطي النقدي	(235 -)	(457 -)	(869 -)	(915 -)
الموجودات الصافية من احتياطيات الصرف لدى معهد الإصدار	395 -	1.269 +	2.250 +	3.851 +
الديون المباشرة لمعهد الإصدار على الخزينة	1.097 +	2.438 +	2.771 +	1.013 -
ديون مختلفة لمعهد الإصدار	841 -	1.214 -	1.047 -	383 -
عوامل أخرى	30 -	455 -	254 +	459 +
المجموع	**324 +**	**916 +**	**548 +**	**143 -**
التجاءات البنوك لمعهد الإصدار.[2]	**324 -**	**916 -**	**548 -**	**143 +**

(1) تعبر العلامة الموجبة عن الأثر التوسعي على خزائن البنوك والعلامة السلبية على الأثر التقييدي.

(2) تعادل علامة (-) انخفاضا في الالتجاء لإعادة التمويل وعلامة (+) تزايدا في هذا الالتجاء.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

لقد تميز تطور العوامل المؤثرة على خزائن البنوك بالوقع التوسعي الذي مارسته معا مساعدات معهد الإصدار المباشرة للخزينة العمومية وتنامي احتياطيات الصرف. وقد عمل هذان العنصران لوحدهما إلى غاية نهاية شهر دجنبر على تزويد خزائن البنوك إلى حدود 6.1 مليار. وقد كان بالفعل لهذه التدفقات أن عوضت بكثير، خلال الأحد عشر شهرا الأولى من السنة عن الوقع التضييقي الناجم في أن واحد عن توسع النقد الائتماني المتداول بما قـــدره 3.2 مليار، وعن تعزيز بمقدار 900 مليون للمبلغ الذي تم تكوينه برسم الاحتياطي النقدي. وبخلاف ذلك، كان لتخفيض استدانة الخزينة العمومية إزاء البنك المركزي، في شهر دجنبر، إلى حدود 4.1 مليار، تأثير تقييدي، تخفف بقدر بالغ نتيجة الوقع الإيجابي لباقي العوامل المستقلة.

كيفية إعادة تمويل البنوك

يستـعـرض الجدول أدناه اعـادة تمويـل البنـوك لدى بنك المغـرب والمؤسسات المالية المتخصصة في نهاية كل ربع من السنة.

نهاية الفترة (المبالغ بملايين الدراهم)	1993	1994			
	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر
التجاءات البنوك					
- إلى المؤسسات المالية					
المتخصصة	211	289	635	300	256
- إلى معهد الإصدار	965	641	49	417	1.108
منها :					
. التسبيقـــات	5	1	1	2	716
. الخصم	960	640	48	415	392
المجمـــوع	**1.176**	**930**	**684**	**717**	**1.364**

ارتفع مجموع إلتجاءات البنوك إلى معهد الإصدار والمؤسسات المالية المتخصصة بمقدار 188 مليون أو 16% عند نهاية دجنبر حيث وصل إلى 1.4 مليار. غير أنه باعتماد متوسط المبالغ لنهاية الشهور، تبدو هذه المساعدات التي تلقتها البنوك سواء من البنك المركزي أو المؤسسات المالية المتخصصة في انخفاض بالغ يصل إلى 2,2 مليار أو 73,2% لتستقر في المجمل عند 789 مليون. وهي إن تمت تغطيتها إلى حدود 50,3% عن طريق تسهيلات بنك المغرب، فإنها لم تمثل سوى 0.6% من المبلغ المتوسط الجاري لموارد البنوك. في مقابل 2,3% خلال 1993.

إعادة التمويل
لدى بنك المغرب

لقد ظلت التجاءات البنوك إلى بنك المغرب [1] خلال الأحد عشر شهرا الأولى من السنة عند مستويات تقل بكثير عما كانت عليه خلال العام السابق. وبالفعل، تراجعت تسهيلات البنك المركزي للبنوك محتسبة بالمتوسط السنوي، من 2.6 مليار إلى 397 مليون في ظرف سنة. وقد منحت إلى حدود 309 مليون برسم إعادة تمويل القروض من أجل التجهيز وبواقع 26 مليون في مقابل تعبئة القروض المتوسطة الأجل القابلة للخصم.

ووصلت من جانبها تسبيقات بنك المغرب بالسوق النقدية لفائدة البنوك إلى 58 مليون بالمتوسط، عوض 348 مليون منذ عام سبق، ولم تكتس جانبا من الأهمية إلا أثناء شهر دجنبر حيث بلغت 697 مليون. وقد كانت مشفوعة بمعدلات فائدة تم تخفيضها بنصف نقطة في فبراير وتحديدها عند 12% بالنسبة للتسبيقات لأجل 7 أيام و 12,125% لأجل 3 أيام و 12,25% ليوم واحد.

وفي الأخير بقيت التسبيقات الخاصة للبنوك محدودة في مقـــدار 4 ملايين بالمتوسط، عوض 91 مليون خلال 1993. وقد كان مبلغها جد وضيع ماعدا عند نهاية دجنبر حيث ارتفعت إلى 19 مليون.

الإلتجاء إلى السوق
النقدية القائمة
فيما بين البنوك

نظرا لليسر الذي تميزت به خزائن البنوك، فإن أسعار الفائدة بالسوق النقدية القائمة فيما بين البنوك قد اتسمت بانفراج بيّن، في حين ظل حجم الأموال المتبادلة في المتوسط مقاربا لنظيره خلال 1993، وقدره 1.4 مليار عوض 1.1 مليار فيما سبق. وقد تمت المعاملات بين البنوك بمبلغ 885 مليون فيما وصلت التجاءات البنوك إلى المؤسسات المالية المتخصصة إلى مقدار 352 مليون.

أما أسعار الفائدة المطبقة، فإنها بلغت بالمتوسط اليومي 5.61% عوض 10.28% خلال 1993. وبالنسبة للسنة بكاملها، كانت أسعار الفائدة بنسبة 4% كحد أدنى و 8% كحد أعلى، في نظير 7% و 14.5% أثناء السنة السابقة.

الادخـار والاستـثمار

يقدر الدخل الوطني الإجمالي المتاح بمبلغ 295.3 مليار درهم وقد سجل، بعد سنتين متتابعتين من نمو ضعيف، ارتفاعا ملحوظا بنسبة 14.1%، يعزى بقدر بالغ إلى التوسع القوي للإنتاج الزراعي [1]. وبالموازاة مع ذلك، تنامى الاستهلاك بمعدل 16% فبلغ 240.7 مليار درهم، وبالتالي وصل الادخار الوطني إلى 54.6 مليار عوض 51.3 مليار في العام المنصرم فارتفع بنسبة 6.4%. وتحققت هذه النسبة بفضل تزايد الادخار الداخلي بمعدل 7.3% بحيث قدر بنحو 45.3 مليار أو 15.8% من الناتج الداخلي الإجمالي. وبخلاف ذلك، فإن الدخول الخارجية الصافية – وهي تتألف بالأساس من الفائض الناجم عن التحويلات التي قام بها المواطنون المغاربة المقيمون بالخارج، بعد طرح المبالغ المسددة برسم فوائد الدين الخارجي – لم تتزايد إلا بقليل لتصل إلى 9.3 مليار درهم.

وصقابل ذلك، بلغ التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، من حيث قيمته الإسمية، 57.1 مليار ولم يتنام إلا بمقدار 1.4 مليار أو 2.6%. ويصل الاستثمار، باعتبار تزايد المخزونات وقدرها 2.3 مليار، إلى 59.4 مليار، أي بارتفاع 7,7%، وهي نسبة تفوق بقليل زيادة الادخار الوطني. وعلى إثر ذلك ارتفع احتياج الاقتصاد إلى التمويل وهو عبارة عن تجاوز الاستثمار للادخار الوطني، إلى ما قدره 4.6 مليار في نظير 3.7 مليار خلال 1993[2]. وقد تمت تغطية هذه الفجوة بواسطة دخول مبالغ صافية من الرساميل الخارجية مكنت علاوة على ذلك من تعزيز احتياطيات الصرف بمقدار 3.3 مليار درهم.

وستتناول العروض التالية، من جهة، الجانب المالي للادخار على أساس المعطيات المتاحة في الوقت الراهن، ومن جهة ثانية، تطور الاستثمارات.

الإدخـار المـالـي

لقد تنامت في المجمل التوظيفات المالية للعملاء الاقتصاديين، في ظرفية تتسم بشبه ركود في مستوى الاستثمار، وتزايد الإقبال بصفة خاصة على إصدارات الخزينة العمومية وذلك رغم حركة الانخفاض العام لأسعار الفائدة. ويعود تفضيل السندات العمومية للإبقاء على فارق في معدلات الفائدة لصالحها، حيث أن المكافآت الممنوحة من لدن البنوك تدنت بقدر ملموس نظرا لليسر الذي ظهر على وضعية خزائنها. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت أذينات الخزينة العمومية المكتتبة من طرف الأشخاص الطبيعيين تخضع خلال 1994 لنظام جبائي امتيازي، إلا أنه تقرر تقليص هذا الامتياز، بفرض اقتطاع في مرحلة أولى قدره 10%، على أن يتم الرفع منه بداية من 1995 إلى مستوى معدلات الضريبة المطبقة على باقي التوظيفات ذات الدخل الثابت، وهي 20% أو 30% حسبما إذا كانت الاكتتابات إسمية أم غير إسمية. ويندرج الإلغاء التدريجي للإعفاء الضريبي الذي كانت تتمتع به تلك الاكتتابات في إطار توحيد وانسجام التعامل الجبائي إزاء أدوات الادخار.

وفي هذه الظروف وباعتبار التدفقات الصافية، وصل مجموع الأصول المالية بحوزة المقاولات والخواص إلى 37.4 مليار تقريبا، بعد أن تنامى بمقدار 8.3 مليار بالمقارنة مع السنة المنصرمة، حيث بلغ 29.1 مليار درهم. إلا أنه، إذا ما تم إقصاء الأصول السائلة التي تستجيب أكثر لحاجيات المعاملات، تكون التوظيفات الأكثر استقرارا قد ارتفعت إلى 26.1 مليار درهم في آخر سنة 1994، عوض 24.4 مليار في 1993، أي بزيادة 1.7 مليار أو 6.8%.

لقد تجمع لدى النظام المصرفي والمالي أكثر من ثلثي الأموال التي تمت تعبئتها، أما ما تبقى فهو يتكون من الرساميل المتلقات مباشرة. وكان مجموع الأموال المعبأة من نصيب الخزينة العمومية بما قدره 14.7 مليار وباقي المرافق الاقتصادية إلى حدود 17.8 مليار بما في ذلك مبلغ 9.2 مليار تأتى عن إصدارات لأسهم الشركات.

(1) يرجع للملحق الإحصائي 54.

(1) يرجع للملحقين الإحصائيين 5 و 6.
(2) يرجع للملحق الإحصائي 7.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

التوظيفات المالية

يتم تحليل التوظيفات المالية من خلال تغيرات المبالغ الجارية التي تمثل التدفقات السنوية الصافية لكل من الأدوات المحصاة. وقد قدرت في المجمل بنحو 37,4 مليار درهم خلال سنة 1994. وتتكون تلك التوظيفات إلى حدود 30,3% من الموجودات السائلة و22,7% من التوظيفات لأجل قصير و 31,3% من التوظيفات لأجل متوسط وطويل - بما فيها الأسهم - و بواقع 15,7% من الادخار المؤسسي.

ويستعرض الجدول التالي تطور توظيفات العملاء غير الماليين خلال السنوات الثلاث الماضية :

بملايين الدراهم	المبالغ الجارية عند نهاية دجنبر			التغيرات	
	1992	1993	1994	1993	1994
أ. الموجودات السائلة	101.666	106.337	117.685	4.671	11.348
- أوراق وقطع نقدية	35.745	37.202	41.107	1.457	3.905
-ودائع تحت الطلب (عدا الحسابات على دفاتر)	65.921	69.135	76.578	3.214	7.443
ب. التوظيفات لأجل قصير	61.702	68.850	77.344	7.148	8.494
- حسابات على دفاتر	14.912	15.959	18.684	1.047	2.725
- ودائع لأجل	37.467	43.986	47.464	6.519	3.478
- اذينات الخزينة العمومية لأجل قصير	5.514	7.571	11.068	2.058	3.497
- أوراق للخزينة	3.810	1.334	128	2.476-	1.206-
ج. التوظيفات لأجل متوسط و طويل	7.719	9.241	11.756	1.522	2.515
- اقتراضات وطنية لأجل متوسط	6.182	7.893	10.623	1.711	2.730
- اذينات أخرى لأجل متوسط وطويل	1.537	1.348	1.133	189-	215-
د. الادخار المؤسسي	41.309	46.877	52.752	5.568	5.875
- صندوق منظمات التقاعد والاحتياط	20.660	23.521	26.336	2.861	2.815
- الاحتياطيات التقنية لشركات التأمين	20.649	23.356	*26.416	2.707	3.060
مجموع جزئي	212.396	231.305	259.537	18.909	28.232
ه. سندات الشركات				10.169	9.192
المجموع العام				29.078	37.424

(*) رقم تقديري.

الموجودات السائلة

شهد تكوين الموجودات السائلة، المترتب عن تغيرات النقد الائتماني والودائع تحت الطلب، باستثناء الحسابات على دفاتر، تدفقا بمبلغ 11,3 مليار درهم في نظير 4,7 مليار في سنة 1993. و مرد هذا التطور على الخصوص إلى تنامي الدخل الوطني والمعاملات الناجمة عنه. وبالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن يكون كل من انخفاض أسعار الفائدة الدائنة وحالة الترقب التي تميزت بها سنة 1994 قد أسهم في تعزيز الأرصدة السائلة.

التوظيفات لأجل قصير

تحتوي هذه الفئة من التوظيفات على الحسابات على دفاتر لدى المؤسسات المصرفية وصندوق التوفير الوطني، وعلى الودائع لأجل، وأذينات الخزينة العمومية لأجل أقصاه سنتين وكذا على الأوراق للخزينة، وقد بلغت في المجموع تدفقا صافيا قدره 8,5 مليار درهم عوض 7,1 مليار خلال 1993.

تنامت الحسابات على دفاتر بمقدار 2,7 مليار درهم في نظير مليار درهم في السنة المنصرمة، فحققت تقدما ملحوظا على الرغم من تدني مستوى المكافأة، الذي خفض ابتداء من شهر أبريل من 8,5% إلى 7% بالنسبة للحسابات المفتوحة لدى البنوك.

وبخلاف ذلك، تباطأت وتيرة تنامي الودائع لأجل، بحيث تراجعت من 17% وهي النسبة المتوسطة لفترة الخمس سنوات الماضية، إلى 7,9% خلال 1994. ويعزى هذا الانكماش على الخصوص إلى عزوف البنوك عن جمع الودائع المكافأة نظرا لليسر الذي اتسمت به خزائنها طيلة السنة. لذا، فإن الأموال المجلوبة من طرف هذه الفئة من التوظيفات لم تتجاوز 3,5 مليار درهم بدلا من 6,5 مليار أثناء السنة المنصرمة، فأصبحت تمثل 41% فقط من التدفقات الإضافية من التوظيفات لأجل قصير، عوض 91% خلال سنة 1993.

وصلت الاكتتابات في أذينات الخزينة العمومية لأجل قصير إلى 3,5 مليار درهم وسجلت، كما كان الشأن خلال السنوات الماضية، توسعا بينا. ويعزى هذا التوسع إلى حدود 3,4 مليار لأذينات لأجل ستة أشهر المشفوعة بسعر فائدة 9,5% فيما بلغت التدفقات برسم اكتتابات الأذينات لأجل سنة ما قدره 680 مليون درهم. أما الأذينات لأجل سنتين المخصصة للمواطنين المغاربة المقيمين بالخارج فقد انخفض مبلغها الجاري بما قدره 279 مليون درهم.

وفيما يرجع للأوراق للخزينة، فإن ميلها نحو الانخفاض غداة إلغاء تأطير القروض في 1991 قد تواصل في سنة 1994 فأسفرت عن تغير سلبي بلغ 1,2 مليار درهم.

التوظيفات
المتوسطة الأجل

تشتمل هذه الفئة من التوظيفات بالأساس على الاقتراضات الوطنية لأجل 3 و 5 سنوات وبدرجة أقل على أذينات لأمد 5 سنوات مكتتبة برسم استخدام الموجودات بحسابات رأس المال التي يتوفر عليها الأجانب غير المقيمين بالبلاد.

لقد انتقل مبلغ الاكتتابات الصافية في الاقتراضات الوطنية من 1,7 إلى 2,7 مليار درهم بما في ذلك 2,4 مليار في أذينات الخمس سنوات لوحدها. ومرد البعض من هذا الإقبال إلى مردوديتها التي ظلت مغرية نسبيا، بمعدل 11,5% تم تخفيضه إلى 11% في شهر دجنبر 1994.

أما الأذينات المكتتبة من لدن الأجانب غير المقيمين، برسم استخدام حساب رأس المال، والتي يتواصل انخفاضها منذ عدة سنوات، فإنها تقلصت بما قدره 51 مليون درهم.

التوظيفات لأجل طويل

وفيما يرجع لتوظيفات العملاء غير الماليين من القيم ذات الدخل القار لأجل طويل، فلم تعد تشتمل إلا على أذينات التجهيز لأمد 10 سنوات، اكتتب فيها، في إطار التشريع الخاص باحتياطي الاستثمار، الأشخاص الذاتيون والمعنويون قبل إحداث الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل. وقد أدى إلغاء هذا الاكتتاب ابتداء من سنة 1990 إلى الانخفاض المتوالي لهذه الأذينات.

أما فيما يخص أسهم الشركات التي اقتناها كل من المقاولات والخواص، فقد بلغت 9,2 مليار درهم عوض 10,2 مليار خلال 1993، كما يتضح ذلك من الجدول الآتي :

بملايين الدراهم	1991	1992	1993	1994
الزيادة الإجمالية في رأس المال	6.805	9.376	10.279	9.617
- زيادات في رأس المال	5.967	8.191	9.112	8.524
- تكوين شركات	838	1.185	1.167	1.093
تخفيضات في رأس المال	251-	241-	110-	425-
الزيادات الصافية في رأس المال	6.554	9.135	10.169	9.192

شملت الزيادات في رأس المال مبلغ 8,5 مليار درهم من ضمنه مقدار 6 ملايير في شكل أداءات تمت نقدا، في حين جلبت 2.988 شركة تم إحداثها قرابة 1,1 مليار درهم. وكان قطاع الصناعة المستفيد الرئيسي بمبلغ 5,1 مليار، تليه الشركات المالية بما قدره 1,3 مليار.

وفيما يرجع لاقتناءات المقاولات والخواص من السندات في إطار الخوصصة، فإنها لم تحتسب في محفظة أصولها المالية، نظرا لاحتمال تفويت هذه السندات بالسوق الثانوية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن احتمال حصول ازدواجية في الاحتساب يظل واردا، لكون مدخول عمليات الخوصصة مدرج في الادخار العمومي.

الادخار المؤسسي

تعرف على هذا النحو الأموال التي تلقتها مؤسسات التأمين، والتقاعد والاحتياط، في شكل أقساط تأمين أو مساهمات الانضمام برسم تغطية المخاطر التي تتكفل بها.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وهكذا، تنامى الادخار المؤسسي خلال 1994 بما قدره 5,9 مليار درهم، عوض 5,6 مليار في السنة المنصرمة. ويمثل هذا التدفق من الأموال 15,7% من مجموع التوظيفات، وقد توزع بحصص تكاد تكون متساوية فيما بين قطاع التأمين ومنظمات التقاعد والاحتياط.

ذلك أن الاحتياطيات التقنية التي كونتها شركات التأمين تنامت بنحو 3 ملايير، عوض 2,7 مليار خلال 1993، فيما تزايدت الأموال بحوزة منظمات التقاعد والاحتياط بمبلغ 2,8 مليار من ضمنه 889 مليون لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومليار واحد لدى الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح التقاعد.

شبكات تجميع الإدخار

يبرز هيكل تدفق التوظيفات بحسب قنوات التجميع [1] مكان الصدارة الذي يحتله نظام الوساطة المالية[2]، الذي استجلب حصة قدرت بنسبة 68% من المجموع خلال 1994، ويتكون ما تبقى أي 32% من إسهامات مباشرة، خاصة في شكل أموال من أجل تأسيس شركات وزيادات في رأس مال المقاولات.

النظام المصرفي

يبقى النظام المصرفي أهم عنصر في شبكة تجميع الإدخار، رغم تراجع نصيبه، البالغ 12,9 مليار من حيث التدفق الصافي، من 36% في 1993 إلى 34,5% أثناء سنة 1994 ضمن الأموال التي تم تجميعها خلال السنة. ويعزى هذا التراجع إلى قلة نشاط البنوك في تعبئة الودائع لأجل، نظرا لليسر الذي تميزت به خزائنها. وقد أحرزت البنوك المتخصصة [3]، ضمن هذا المجموع، على دفق بمبلغ مليار درهم، أي ما يمثل 8,1% من الأموال التي تلقاها النظام المصرفي عوض 5% خلال 1993.

ممتلكات الخزينة العمومية ومركز الشيكات البريدية وصندوق التوفير الوطني

أمكن في المجمل الحصول، عبر القنوات المالية للخزينة العمومية ومركز الشيكات البريدية وصندوق التوفير الوطني، على مبلغ 6,7 مليار درهم، أي ما يمثل 18% من الموارد المتجمعة. وتعزى هذه النتيجة إلى الاقتراضات الصادرة عن الخزينة العمومية من أجل الاكتتاب من طرف العموم، والتي جلبت لوحدها زهاء 6 ملايير درهم. وتلقى صندوق التوفير الوطني من جهته، وهو الذي ما زال يمنح مكافأة بمعدل 9% ، دفقا صافيا قدره 412 مليون درهم، في نظير 192 مليون خلال 1993.

صندوق الإيداع والتدبير

وتزايد الدفق الإيضافي الصافي من موارد لدى صندوق الإيداع والتدبير بمقدار 300 مليون درهم، باستثناء موارد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، في حين تنامت بمبلغ مليار درهم الأموال المعبأة من لدن الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح التقاعد، وهما المؤسستين اللتين يشرف الصندوق على تسييرهما.

قطاع التأمين والاحتياط

تقوم مؤسسات التأمين والاحتياط بدور متزايد الأهمية في تعبئة الادخار نظرا لتكاثر عدد المنخرطين ولتنوع الخدمات المعروضة. وهكذا، قدر المبلغ الصافي للأقساط ودفعات الانخراط التي تلقتها هذه المؤسسات بنحو 4,6 مليار درهم.

وضمن هذا المجموع، قامت شركات التأمين بتكوين احتياطيات تقنية إلى حدود مبلغ قدر بثلاثة ملايير من الدراهم، في حين تمكن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الذي شرع في تطبيق مخطط لإعادة هيكلته منذ نهاية السنة الماضية، من رفع احتياطياته بمقدار 889 مليون درهم.

وفي نهاية الأمر، مكنت الموارد الكلية التي تكونت في حظيرة الاقتصاد الوطني من ضمان تمويله إلى حدود 32,5 مليار، أساسا بإسهام الوسطاء الماليين بمقدار 18,3 مليار أو 56% من المجموع. أما الباقي، وقدره 14,2 مليار، فقد اكتسى شكل تمويلات مباشرة فيما بين عملاء غير ماليين. وبلغ نصيب الخزينة العمومية من الرساميل المعبأة ماقدره 14,7 مليار، بينما استفاد باقي العملاء الاقتصاديين وعلى الخصوص منهم المقاولات من مبلغ 17,8 مليار [1].

وهكذا، تتميز بنية تمويل الاقتصاد بالصدارة التي تحتلها الوساطة المالية، إلا أن هذه التشكيلة سوف تشهد مستقبلا تحولا تدريجيا في اتجاه تعزيز الدور المنوط بأسواق الرساميل، بفضل الإصلاحات التي يتم إدخالها على الحقل المالي.

بورصة القيم بالدار البيضاء

لقد حققت بورصة القيم بالدار البيضاء رقم أعمال في تزايد قوي حيث بلغ 8,6 مليار درهم، في نظير 4,9 مليار و 1,1 مليار على التوالي خلال سنتي 1993 و 1992.

وهكذا، شمل تبادل القيم ذات الدخل الثابت ما قدره 1,4 مليار درهم، بينما وصل مجموع العمليات على الأسهم إلى 7,2 مليار، عوض 4,6 مليار في 1993. ولئن كانت تفويتات الأسهم بالتراضي تحتل الصدارة، فإن المعاملات بالسوق الرسمية الخاصة بالقيم ذات الدخل المتغير قد تضاعفت من سنة لأخرى لتبلغ نحو مليارين من الدراهم خلال 1994. ويرجع هذا التطور جزئيا إلى عمليات الخوصصة عبر البورصة والتي ارتفعت إلى مقدار 450 مليون درهم خلال 1994.

وتراجع عدد الشركات المسومة إلى 61 بعد إقصاء أربعة منها. غير أنه بفضل الزيادات في رأس المال ارتفع عدد الأسهم المقبولة في السوم الرسمي بنسبة 26% ليصل إلى 105,6 مليون سند. وبالإضافة إلى ذلك، واعتبارا لارتفاع قيمة السعر العام المتوسط بمعدل 23,7% بحيث انتقل إلى 325,7 درهم، بلغت الرسملة بالبورصة 38,1 مليار، مسجلة بذلك توسعا نسبته 48,6% بعد ارتفاع بمعدل 51,3% في نهاية السنة الماضية.

وفي الأخير، قامت الشركات المسومة بتوزيع ما قدره 968 مليون درهم من الربيحات. ومن جهة أخرى، وباعتبار تسليم 10,6 مليون سهم بالمجان، بقيمة بورصية تصل إلى 4,5 مليار، تكون نسبة المردودية قد بلغت في المتوسط 14,2%، في نظير 16,8% خلال 1993.

الاستثمارات

تنامت الاستثمارات التي تم انجازها خلال 1994 بنسبة 7,7% فوصلت إلى 59,4 مليار درهم، عوض 55,2 مليار في السنة المنصرمة. ويعزى هذا الارتفاع في معظمه إلى تغير المخزونات التي تزايدت بمقدار 2,3 مليار درهم. أما التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، فلم يرتفع إلا بمبلغ 1,5 مليار درهم أو 2,6%، أي بوتيرة دون نسبة نمو الناتج الداخلي الإجمالي، ولذلك تراجع معدل الاستثمار من 22,3% في 1993 إلى 20% خلال هذه السنة.

ويعرض الجدول التالي تطور التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت خلال الأربع سنوات الأخيرة :

بملايين الدراهم	1991	1992	1993	1994
المعدات والأدوات	25.781	26.505	27.902	29.139
البناء	16.214	15.501	14.935	14.972
الأشغال العمومية	9.531	9.918	10.104	10.385
تهييء الأراضي والأغراس	1.489	1.693	1.869	1.776
الماشية	848	869	865	873
التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت	**53.863**	**54.486**	**55.675**	**57.145**
معدل الاستثمار (التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت \ الناتج الداخلي الإجمالي) بالنسبة المئوية	**22,2**	**22,3**	**22,3**	**20,0**

(1) يرجع للملحق الإحصائي 59.

(1) يرجع للملحق الإحصائي 58 مكرر.
(2) النظام المصرفي (بما في ذلك المؤسسات المالية المتخصصة سابقا، الخزينة العمومية، صندوق الإيداع والتدبير، ومؤسسات التأمين والاحتياط).
(3) البنك الوطني للإنماء الاقتصادي، الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والقرض العقاري والسياحي (المؤسسات المالية المتخصصة سابقا).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

سجلت كافة العناصر المؤلفة للتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت نسب ارتفاع ضعيفة، إلا أن هناك بعض التفاوت فيما بينها. وهكذا، فإن المعدات و الأدوات التي تشكل نحو نصف تكوين رأس المال قد تنامت بنسبة 4,4% كما تزايدت الأشغال العمومية بمعدل 2,8% يفوق نسبة 1,9% المسجلة خلال 1993. وبخلاف ذلك، انتاب قطاع البناء شبه ركود بعد سنتين متواليتين من الانخفاض. أما عمليات تهييء الأراضي والأغراس فقد تراجعت بنحو 5% بعد زيادة متواصلة طيلة السنوات الأخيرة.

غير أن المشاريع الصناعية المقبولة تشهد على توجه إيجابي فيما يخص الإقبال على الاستثمار، حيث أنها سجلت توسعا ملحوظا بنسبة 36% بالمقارنة مع السنة الماضية. وهكذا بلغ عدد المشاريع التي أحرزت على تأشيرة المطابقة 4.185 خلال سنة 1994، وستستلزم استثمار 11,3 مليار درهم، كما ستمكن من إحداث 70.000 منصب للتشغيل بكلفة 161.000 درهم لكل واحد منها. وضمن هذا المجموع تسهم المقاولات الصغيرة والمتوسطة بعدد 1.646 مشروعا، من المتوقع أن تبلغ كلفتها 1,5 مليار درهم و أن تخلق 33.000 منصب شغل.

إن تمويل هذه المشاريع الاستثمارية الذي سيتم بواسطة الأموال الذاتية في حدود 53%، سيكلف مبلغا من العملة الأجنبية بنحو ما يعادل 7 ملايير درهم، أي قرابة 63% من التمويلات اللازمة.

لقد ظلت مساهمة رأس المال الخاص الوطني تحتل الصدارة بمبلغ 7,9 مليار درهم أو 70% من مجموع الاستثمارات المقبولة، يليها إسهام رأس المال الأجنبي بما قدره 2,5 مليار ثم مشاركة الدولة التي سوف تصل إلى 933 مليون درهم.

وتتضح من خلال التوزيع القطاعي للمشاريع المقبولة خلال هذه السنة هيمنة الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية التي تمثل بمبلغ 4 ملايير35% من المجموع. أما تمركزها حسب الجهات، فإنه يشير مرة أخرى إلى الأهمية البارزة لمنطقة الدارّ البيضاء التي من المتوقع أن تتلقى ثلث الاستثمارات المزمع إنجازها وتستفيد بنفس النسبة من مناصب التشغيل التي سوف يتم إحداثها.

مـــــولاي،

لقد تميز الاقتصاد الوطني خلال سنة 1994 بمعدل نمو بالغ الارتفاع بفضل الظروف المناخية الاستثنائية التي حظي بها القطاع الفلاحي. وقد كان لهذا التطور أثر إيجابي على مستوى الدخل والاستهلاك. ومع ذلك، فقد تم التحكم في التضخم وتطويق عجز المالية العمومية والحساب الخارجي ويعود ذلك إلى حد ما للاستمرار في نهج سياسة نقدية ومالية ملائمة وكذا للتطور المرضي للادخار الذي واكبه حقا ركود في الاستثمار.

ومن المؤكد أنه كان للمحصول الزراعي العالي المستوى والذي لم يسبق له مثيل انعكاسات إيجابية على العالم القروي، حيث أنها خففت من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على سنتين من الجفاف. وقد تحسنت الوضعية في باقي القطاعات، سواء فيما يرجع للخدمات أوالأنشطة الصناعية التي استفادت، على العموم، من تنامي الطلب الداخلي والخارجي. أما على صعيد المبادلات مع الخارج، فلقد مكن تزايد الطلب على المستوى العالمي، من انتعاش ملموس لصادرات الفوسفاط ومشتقاته. كما أسفر إضافة إلى ذلك، تحسن الإنتاج الفلاحي عن تدعيم فائض ميزان المنتوجات الغذائية بقدر بيّن، رغم الارتفاع الملحوظ لأسعار بعض المواد الأساسية المستوردة.

وإذا كانت هذه التطورات، التي اقترنت بمواصلة الإصلاحات البنيوية، تبعث على الأمل في انطلاق مسلسل نمو مستمر، فهناك العديد من التحديات الملحة التي يتعين مواجهتها والصعوبات التي من شأنها أن تعرقل مسار التقدم الاقتصادي. وإن ما لا يمكن توقعه من التقلبات التي قد تمسّ ببعض المكتسبات ليفرض الالتزام باليقظة والحذر ومواصلة الجهود الرامية إلى الحفاظ على التوازنات الأساسية.

ذلك أن الآفاق التي ترتسم معالمها في سنة 1995 تدل على أهمية تأثير بعض العوامل الطارئة التي لم يتحرر منها بعد الاقتصاد الوطني. ذلك أن عودة الجفاف قد عرضت الموسم الفلاحي الحالي لضرر بالغ سيكون له تأثير سلبي على مجموع النشاطات بحيث سينال بقدر بالغ من النمو الاقتصادي.

وعلى الصعيد الخارجي، فإن الميزان التجاري الذي يسفر عن عجز بنيوي هام سوف يؤول إلى التفاقم إذا لم ترتفع الصادرات بوتيرة تمكن من مواجهة توسع الواردات. مما قد يؤثر على مستوى احتياطيات الصرف الذي تعزز بقدر ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، في الوقت الذي مازال تسديد الدين عبئا على الأداءات الخارجية، وتشهد فيه ركودا كل من الإيرادات السياحية والمبالغ المحولة من لدن المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج. ومن البديهي أن تضاؤل الموجودات من العملة الأجنبية،الذي قد يترتب على ذلك، سيعوق النمو ويحول دون مواصلة مسار التحرر الخارجي للاقتصاد الوطني.

ولهذا يتعين تدعيم الجهود التي بذلت خلال فترة التصحيح الهيكلي بهدف التحكم في الضغوط الخارجية لا سيما وأن مخاطر الانجراف في هذا المجال، تبدو، في مستهل سنة 1995، من الأمور التي ينبغي أن تستأثر بالاهتمام. فمن الواجب إذن الالتزام بالصرامة المعتمدة خلال السنوات الماضية في نهج السياسة المالية وعلى الخصوص في مجال تدبير الميزانية، وبالعزم على إرساء الاقتصاد الوطني على أسس قويمة وسليمة. وينبغي قبل كل شيء السعي لخلق مناخ ملائم للاستثمار وللنمو عن طريق دعم الادخار، والعمل في اتجاه اعتدال الاستهلاك في إطار استقرار الأسعار. وبالموازاة مع ذلك، يجب تحسين المحيط الذي تعمل المقاولات في نطاقه لكي تستجيب لحاجيات الطلب الداخلي مع تأمين اندماجها في ذات الوقت وبكيفية فعالة ضمن الاقتصاد العالمي.

وفي مجال المالية العمومية، لم تتسبب التوترات التي ظهرت خلال 1994 في إنشاء نقدي مفرط. إلا أن هذه التوترات تبعث على الإنشغال بما تدل عليه من ركود للإيرادات الجبائية. ويرتبط هذا الركود ليس فقط بالتخفيضات الجبائية التي لم يعوض مفعولها بتوسع القاعدة الضريبية ولكن أيضا بالتملص من الضريبة. وإن تحسين المدخول الجبائي وكذا ترشيد النفقات العمومية والمزيد من الصرامة في تدبير الميزانية كل ذلك ينبغي السعي فيه لحصر عجز الخزينة العمومية في حدود قابلة للتحمل. وإن بلوغ هذا الهدف لكفيل بصيانة القيمة الداخلية والخارجية لعملتنا لأن ضيانتها تظل من الأولويات فإن ذلك من عوامل النمو الاقتصادي.

غير أنه إذا كان الحفاظ على استقرار الأسعار هو الغاية الرئيسية للسياسة النقدية، فذلك لن يتم إلا بتضافر باقي مكونات السياسة الاقتصادية، مما يزيد في الحاجة إلى هذا العمل الإنسجامي سيما وأن السياسة النقدية أصبحت تعتمد على أدوات تنظيمية أكثر مرونة نظرا لارتكازها على أليات السوق. ولقد قرر البنك المركزي من جانبه تغيير كيفية تدخله فيما يخص مسطرات منح الموارد للنظام المصرفي وذلك سعيا في المزيد من النجاعة في تدخلاته خاصة بواسطة أسعار الفائدة. وإن ما اتخذ من الإجراءات في هذا الصدد ليندرج في إطار تجديد نمط تمويل الاقتصاد. وهكذا أيضا أعلن في بداية سنة 1995 عن القانون القاضي بإصدار السندات القابلة للتداول. مما يتيح فرصة توظيفات جديدة أمام المدخرين ويمهد لتمويل الاقتصاد بأكثر ما يمكن من التنافس.

أما فيما يخص الإصلاحات الأخرى، فإنها عماد النجاعة في السياسة الاقتصادية، وينبغي إذن مواصلتها بحزم في المجالات التي بوشرت فيها، كالمجال المالي، وتمديدها لتشمل ميادين أخرى، وعلى الخصوص منها المحيط الإداري والقانوني الذي تعمل المقاولة في نطاقه.

وإن هذه التوجهات لمن شأنها أن تساعد، بفضل الاستقرار النقدي ودعم النشاط الاقتصادي، على النهوض بالاستثمارات الداخلية والخارجية وبعث الحيوية في القطاع المنتج. غير أنه بدون إعادة النظر في هيكلة هذا القطاع وتنميته بتقوية قدرته على الإنتاج والمنافسة، لن يتسنى لبلادنا، على الخصوص، تعزيز احتياطياتها من العملة الأجنبية، ومواصلة انفتاحها الاقتصادي، وتدعيم قابلية العملة الوطنية للتحويل.

إن القدرة التنافسية التي تشكل عاملا للنمو، لتتطلب جهودا متواصلة من الدولة ومن المقاولات. ولكي يزداد نصيب المقاولات من السوق، فعليها أن ترفع من مستوى إنجازها وذلك بدعم استثماراتها وقدرتها على الأبداع واعتماد التقدم التقني وتدبير أفضل للجوانب الاجتماعية. ويبقى، في ظرفية تتسم بمنافسة خارجية مطردة الحدة، أن الدولة مدعوة أكثر من أي وقت مضى للسهر على توفير محيط مناسب وعلى تطابق السياسة الاقتصادية والاجتماعية مع ضرورة إدخال أحدث الأساليب على اقتصاد بلادنا. ويجب أن يحظى الجانب الاجتماعي على الخصوص بالأولوية، لأنه لا سبيل إلى النمو بدون مشاركة المجتمع برمته واستجابته لذلك بنشاط ومسؤولية. وإلى جانب تلبية المتطلبات الأساسية للسكان، لا مناص من مواصلة الجهود المبذولة في مجال التكوين والتربية على نطاق أوسع نظرا لما في ذلك من فائدة للنمو الاقتصادي الذي يترتب عليه في نهاية الأمر، الرفع من مستوى التشغيل.

الرباط، يونيو 1995
محمد السقـاط

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

حصيلة بنك المغرب

بلغت حصيلة بنك المغرب في متم شهر دجنبر 1994 ما مجموعه 60.967,8 مليون درهم وسجلت زيادة سنوية بمقدار 1.542 مليون أو 2,6%، تقل بكثير عما لوحظ من ارتفاع وقدره 3.994,1 مليون أو 7,2% في نهاية السنة المنصرمة.

وينطوي هذا التطور، فيما يخص الأصول، على تزايد الموجودات من العملة الأجنبية القابلة للتحويل بما قدره 3.864,8 مليون درهم، وبعكس ذلك، على انخفاض ملموس للمساعدات المقدمة للدولة وكذا للعمليات المدرجة في ركن "عناصر مختلفة". وفيما يرجع للخصوم، عوض تنامي الأوراق النقدية المتداولة بمبلغ 3.902,7 مليون الإنخفاض الذي سجله ركن "وداتع والتزامات أخرى" وعلى الخصوص تدني الحسابات "المختلفة" بمقدار 1.485,6 مليون.

الأصـــــول

الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة ومن العملات القابلة للتحويل

و صلت قيمة هذه الموجودات معادلة بالدرهم إلى 41.347,2 مليون درهم، بعد أن تنامت بمبلغ 3.764,1 مليون أو 10%. وجاء هذا الارتفاع، بصفة اقتصارية نتيجة تعزيز الموجودات من العملة الأجنبية القابلة للتحويل بما قدره 3.864,8 مليون أو 11,3% . وبخلاف ذلك، تقلص كل من الموجودات من حقوق السحب الخاصة والاكتتاب في صندوق النقد العربي بمبلغ 97 مليون و 3,6 مليون درهم على التوالي.

وتتوزع مختلف أركان هذا الباب، كما تم حصرها في 31 دجنبر 1994 على النحو التالي :

– الموجودات من الذهب	1.949,9	مليون درهم
– الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي – حصة الاحتياطي	760.7	مليون درهم
– الموجودات من حقوق السحب الخاصة	235.9	مليون درهم
– الموجودات من العملات القابلة للتحويل ...	38.130.9	مليون درهم
– الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي	269.8	مليون درهم

اتفاقات الأداء

على غرار السنوات الماضية، ظل المبلغ المتبقى في نهاية دجنبر 1994 برسم ركن "اتفاقات الأداء" عند مستوى 18,3 مليون درهم.

المساعدات المالية للدولة

بلغت تسبيقات معهد الإصدار للخزينة العمومية 7.706,7 مليون درهم في متم السنة المالية 1994، فانخفضت بما قدره 1.012,8 مليون أو 11,6% بالنسبة للمبلغ المسجل في نهاية السنة الماضية.

ويعزى هذا التطور إلى تدني السحوبات برسم تسهيلة الصندوق الممنوحة للخزينة العمومية طبقا للفقرة 2 من المادة 35 من الظهير الذي أحدث بموجبه بنك المغرب. وقد وصلت السحوبات إلى 2.206,7 مليون درهم عند نهاية دجنبر 1994 من أصل مبلغ مرخص به قدره 6.855 مليون درهم.

أما التسبيقات الاتفاقية الممنوحة للدولة بمقتضى الفقرة 3 من المادة 35 من نفس الظهير فقد ظل مبلغها الجاري بدون تغيير بقدر 5.500 مليون درهم. ويشتمل هذا المجموع على ست تسهيلات تم منحها بالتتابع في :

– 12 مارس	1964	بمبلغ 250	مليون درهم
– 31 دجنبر	1967	بمبلغ 250	مليون درهم
– 7 ماي	1970	بمبلغ 500	مليون درهم
– 13 مارس	1974	بمبلغ 1.000	مليون درهم
– 13 أكتوبر	1977	بمبلغ 2.000	مليون درهم
– 9 أبريل	1980	بمبلغ 1.500	مليون درهم

وفي الأخير، وعلى غرار السنة الماضية، لم تسجل في نهاية دجنبر 1994 أية تعبئة للسفاتج الجمركية أو لسندات اقتراض مكفولة.

الحسابات البريدية الجارية

تراجع رصيد بنك المغرب بالحسابات البريدية الجارية من 27,9 مليون درهم عند نهاية 1993 إلى 27 مليون درهم.

عمليات الائتمان

شملت عمليات الائتمان ماقدره 9.532,6 مليون درهم، وقد سجلت مقارنة مع السنة الماضية انخفاضا بمبلغ 240,3 مليون، يعزى على الخصوص إلى انكماش مبلغ السندات الجاري تحصيلها بمقدار 649,2 مليون، وكذا إلى تقلص "محفظة السندات على الخارج" بنحو 531,3 مليون . أما التسبيقات فإنها تزايدت بما قدره 981,1 مليون، فوصلت إلى 8.031,1 مليون درهم. وقد نتج هذا التوسع بصفة رئيسية عن التسبيقات الممنوحة للبنوك في إطار السوق النقدية.

استخدام رأس المال والاحتياطيات

إن توظيف رأس المال والاحتياطيات الذي يشمل بالخصوص المستعقرات، قد وصل إلى 1.661,4 مليون درهم فتنامى بما قدره 173,7 مليون، بعد خصم الاستخمادات، وكذا المؤونات واحتياطيات الإستثمار برسم السنة المالية 1994.

عناصر مختلفة

تشتمل العناصر المختلفة للأصول، بصفة خاصة على بعض الديون التي يتعين استردادها من الخزينة العمومية والخواص وكذا على النفقات الواجب تسويتها، وقد تدنت هذه العناصر بمبلغ 1.141,9 مليون من سنة لأخرى لتستقر عند 674,6 مليون درهم في نهاية دجنبر 1994.

الخـــصـــوم

الأوراق النقدية المتداولة

ارتفع عند نهاية سنة 1994 مبلغ الأوراق النقدية المتداولة إلى 42.080,2 مليون درهم بزيادة قدرها 3.902,7 مليون، عوض 1.613,2 مليون في العام الماضي.

ولقد تجاوز عدد هذه الأوراق 484,6 مليون وحدة تتوزع حسب الفئات كما يلي (1) :

4.619.198	ورقة ونصف ورقة من فئة 5 دراهم . بالدراهم	23.095.992,50
118.156.169	ورقة من فئة 10 دراهم ..... بالدراهم	1.181.561..690,00
43.277.339	ورقة من فئة 50 درهما ..... بالدراهم	2.163.866.950,00
250.073.292	ورقة من فئة 100 درهم ..... بالدراهم	25.007.329.200,00
68.521.738	ورقة من فئة 200 درهم ..... بالدراهم	13.704.347.600,00
المجموع	**بالدراهم**	**42.080.201.432,50**

القطع المعدنية المتداولة

وصلت قيمة مجموع القطع المعدنية المتداولة عند نهاية دجنبر 1994 إلى 580,4 مليون درهم وارتفعت في ظرف سنة بمقدار 44,6 مليون، عوض 25,3 مليون في نهاية السنة الماضية.

وفيما يلي عرض لمختلف القطع المعدنية المتداولة :

أ – قطع من الذهب

7.593	قطعة تذكارية من فئة 250 درهما ..... بالدراهم	1.898.250,00
1.838	قطعة تذكارية من فئة 500 درهم .....بالدراهم	919.000,00

ب – قطع من الفضة

6.377.796	قطعة من فئة درهم واحد (1960) ..... بالدراهم	6.377.796,00
651.707	قطعة من فئة 5 دراهم (1965) ..... بالدراهم	3.258.535,00
27.027	قطعة تذكارية من فئة 50 درهما ..... بالدراهم	1.351.350,00
9.113	قطعة تذكارية من فئة 100 درهم ..... بالدراهم	911.300,00
3.873	قطعة تذكارية من فئة 150 درهما ..... بالدراهم	580.950,00
12.131	قطعة تذكارية من فئة 200 درهم ..... بالدراهم	2.426.200,00

(1) تجدر الإشارة إلى أن الأوراق المبتورة لم تدرج في الحصيلة بقيمة تداولها ولكن بقيمة تعويضها.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ج – قطع من النيكل

139.668.646	قطعة من فئة 50 سنتيما ..... بالدراهم	69.834.323,00
224.296.575	قطعة من فئة درهم واحد ..... بالدراهم	224.296.575,00
39.316.249	قطعة من فئة 5 دراهم ..... بالدراهم	196.581.245,00

د – قطع من البرونز والألومينيوم

196.580.797	قطعة من فئة 5 سنتيمات ..... بالدراهم	9.829.039,85
239.299.903	قطعة من فئة 10 سنتيمات ..... بالدراهم	23.929.990,30
190.189.959	قطعة من فئة 20 سنتيما ..... بالدراهم	38.037.991,80

ه – قطع من الألومينيوم

19.387.837	قطعة من فئة سنتيم واحد ..... بالدراهم	193.878,37

المجموع ..... بالدراهم 580.426.424,32

الإلتزامات إزاء الخارج بالذهب والعملات القابلة للتحويل

بلغت التزامات معهد الإصدار تجاه الخارج 613,3 مليون درهم وتدنت بمقدار 87,2 مليون. ويعزى هذا التطور إلى انكماش الالتزامات بالعملات القابلة للتحويل التي تشكل بمبلغ 345,1 مليون، أهم عنصر ضمن هذا الركن.

اتفاقات الأداء

لقد ظل الرصيد الدائن لهذا الحساب بدون تغيير عند مبلغ يفوق 0,2 مليون درهم.

ودائع و إلتزامات أخرى

بلغ مجموع الودائع والالتزامات الأخرى 8.772,1 مليون درهم، فتدنى بمقدار 891,3 مليون خاصة إثر الانخفاض بنحو 1.432,1 مليون للمبلغ الذي تم ادراجه بحساب "العمليات الجارية للبنوك"، والذي سجل في الواقع بصفة عابرة زيادة هامة عند نهاية 1993 . وبخلاف ذلك فإن "حسابات الاحتياطيات" التي تتضمن الاحتياطي النقدي للبنوك في حدود 7.241,6 مليون قد تنامت بمبلغ 914,9 مليون. أما رصيد الحساب الجاري للخزينة العمومية فقد ظل قارا عند مستوى 1,1 مليون درهم.

منيحات حقوق السحب الخاصة

ظل مبلغ هذه المنيحات عند نفس المستوى للسنوات الماضية، أي 433,6 مليون درهم.

رأس المال والاحتياطيات

أسفر ركن "رأس المال والاحتياطيات" في نهاية دجنبر 1994 عن رصيد مقداره 4.415,4 مليون درهم، فسجل تزايدا طفيفا بلغ 58,8 مليون على إثر تنامي الاحتياطيات. أما رأس مال البنك، فإنه ظل محددا في 500 مليون درهم.

العناصر المختلفة للخصوم

حدد مجموع العناصر المختلفة للخصوم في مبلغ 4.072,5 مليون درهم وانخفض بمقدار 1.485,6 مليون، وذلك على إثر منح الخزينة العمومية ما تبقى من نتاج إعادة تقييم الموجودات من الذهب بحوزة بنك المغرب التي تمت في شتنبر 1993. أما أرباح السنة المالية، فقد بلغت 986 مليون بعد تسديد الضريبة على الشركات بمقدار 537,6 مليون درهم.

الحصيلة وحساب الخسائر والأرباح عند نهاية دجنبر 1994

الأصول

	بالدراهم
الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة	
والعملات القابلة للتحويل	**41.347.163.533,84**
- الموجودات من الذهب	1.949.862.085,97
- الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي حصة الاحتياطي	760.704.545,94
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة	235.921.447,74
- الموجودات من العملات القابلة للتحويل	38.130.907.260,44
- الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي	269.768.193,75
اتفاقات الأداء	**18.274.092,74**
المساعدات المالية للدولة	**7.706.700.000,00**
- تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 3 من القانون الأساسي)	5.500.000.000,00
- تسبيق للدولة (الفصل 35 الفقرة 2 من القانون الأساسي)	2.206.700.000,00
- تعبئة سفاتج جمركية وسندات اقتراض مكفولة	
الحسابات البريدية الجارية	**27.005.756,80**
عمليات الائتمان	**9.532.636.526,95**
- محفظة السندات المسحوبة على المغرب	
- محفظة السندات المسحوبة على الخارج	392.871.150,00
- التسبيقات	8.031.072.898,28
- السندات الجاري تحصيلها	1.108.692.478,67
إستخدام رأس المال والاحتياطيات	**1.661.376.345,81**
عناصر مختلفة	**674.617.065,42**
مجموع الأصول	**60.967.773.321,56**

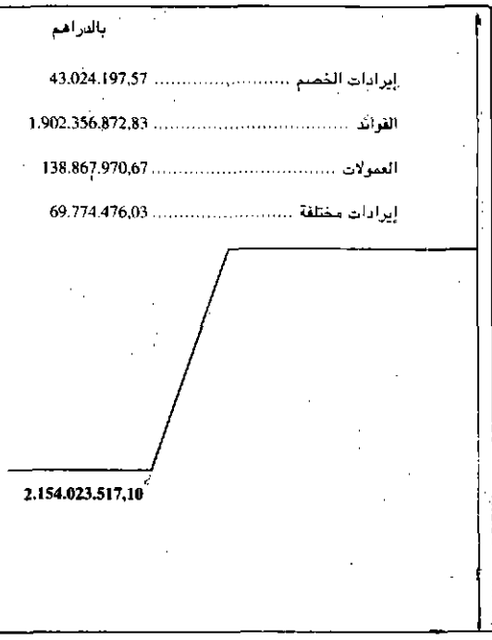
الخصوم

	بالدراهم
الأوراق النقدية والقطع المعدنية المتداولة	**42.660.627.856,82**
- الأوراق النقدية	42.080.201.432,50
- القطع المعدنية	580.426.424,32
الالتزامات إزاء الخارج من الذهب	
والعملات الأجنبية القابلة للتحويل	**613.329.435,37**
- الالتزامات من الذهب	-
- الالتزامات بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل	345.094.489,06
- الالتزامات بالدراهم القابلة للتحويل	77.056.209,66
- المنظمات الدولية	191.178.736,65
اتفاقات الأداء	**233.826,77**
ودائع والتزامات أخرى	**8.772.097.299,00**
- الحساب الجاري للخزينة العمومية	1.034.858,76
- البنوك- "حسابات العمليات"	153.076.837,59
- البنوك- "حسابات الاحتياطيات"	7.241.618.000,00
- حسابات أخرى	1.292.446.123,32
- التزامات أخرى	83.921.479,33
منيحات حقوق السحب الخاصة	**433.628.327,61**
رأس المال والاحتياطيات	**4.415.388.435,13**
- رأس المال	500.000.000,00
- الاحتياطيات	3.915.388.435,13
عناصر مختلفة	**4.072.468.140,86**
مجموع الخصوم	**60.967.773.321,56**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

حساب الأرباح والخسائر للسنة المالية 1994

المدينية	بالدراهم	الدائنية	بالدراهم
نفقات التسيير	355.578.656,07	إيرادات الخصم	43.024.197,57
تحملات مالية وغيرها	61.407.530,28	الفوائد	1.902.356.872,83
مخصصات للاستخماد	75.166.658,89	العمولات	138.867.970,67
مؤونات واحتياطيات	138.256.076,59	إيرادات مختلفة	69.774.476,03
	630.408.921,83		
أرباح (قبل طرح الضريبة على الشركات)	1.523.614.595,27		
	2.154.023.517,10		**2.154.023.517,10**



الملحقـــــــات

م. 1 - الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الإقتصادي

(أسعار السوق لسنة 1980)

(بملايين الدراهم)

فروع النشاط الإقتصادي	1990	*1991	*1992	*1993	**1994
القطاع الاول	**19.760**	**24.048**	**15.514**	**14.784**	**24.095**
الفلاحة والغابات والصيد	19.760	24.048	15.514	14.784	24.095
القطاع الثاني	**31.414**	**31.599**	**32.313**	**31.888**	**33.254**
صناعات استخراجية	3.518	3.115	3.271	3.115	3.402
الطاقة والماء (1)	3.754	3.928	4.140	4.081	4.408
صناعة التحويل	18.973	19.573	20.099	19.902	20.735
البناء والاشغال العمومية	5.169	4.983	4.803	4.790	4.709
القطاع الثالث	**40.323**	**42.113**	**44.716**	**43.770**	**44.914**
النقل والمواصلات	5.697	5.930	6.551	6.837	7.197
التجارة (2)	22.008	23.531	24.983	23.596	24.120
منها : حقوق ورسوم على الواردات	8.375	8.826	10.539	9.649	8.884
خدمات أخرى (3)	12.618	12.652	13.182	13.337	13.597
الناتج الداخلي الإجمالي القابل للمتاجرة	**91.497**	**97.760**	**92.543**	**90.442**	**102.263**
الادارات العمومية	**16.572**	**17.819**	**18.342**	**19.246**	**20.079**
الناتج الداخلي الإجمالي	**108.069**	**115.579**	**110.885**	**109.688**	**122.342**

(1) المحروقات الصلبة والنفط الخام ، تكرير النفط، الكهرباء والماء.

(2) التجارة والحقوق والرسوم على الواردات.

(3) الفنادق والمطاعم، الخدمات الأخرى غير المالية، المؤسسات المالية والخدمات البنكية المقتطعة.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : الوزارة المكلفة بالسكان.

م. 2 - تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي

(أسعار السوق لسنة 1980)

(التغيرات بالنسبة المائوية)

فروع النشاط الإقتصادي	1990	*1991	*1992	*1993	**1994
القطاع الاول	**5,0 -**	**21,7**	**35,5 -**	**4,7 -**	**63,0**
الفلاحة والغابات والصيد	5,0 -	21,7	35,5 -	4,7 -	63,0
القطاع الثاني	**8,9**	**0,6**	**2,3**	**1,3 -**	**4,3**
صناعات استخراجية	10,1	11,5 -	5,0	4,8 -	9,2
الطاقة والماء (1)	6,4	4,6	5,4	1,4 -	8,0
صناعة التحويل	11,4	3,2	2,7	1,0 -	4,2
البناء والاشغال العمومية	1,4	3,6 -	3,6 -	0,3 -	1,7 -
القطاع الثالث	**6,2**	**4,4**	**6,2**	**2,1 -**	**2,6**
النقل والمواصلات	5,9	4,1	10,5	4,4	5,3
التجارة (2)	8,0	6,9	6,2	5,6 -	2,2
منها : حقوق ورسوم على الواردات	11,1	5,4	19,4	8,4 -	7,9 -
خدمات أخرى (3)	3,3	0,3	4,2	1,2	1,9
الناتج الداخلي الإجمالي القابل للمتاجرة	**4,4**	**6,8**	**5,3 -**	**2,3 -**	**13,1**
الادارات العمومية	**1,7**	**7,5**	**2,9**	**4,9**	**4,3**
الناتج الداخلي الإجمالي	**3,9**	**6,9**	**4,1 -**	**1,1 -**	**11,5**

(1) المحروقات الصلبة والنفط الخام ، تكرير النفط، الكهرباء والماء.

(2) التجارة والحقوق والرسوم على الواردات.

(3) الفنادق والمطاعم، الخدمات الأخرى غير المالية، المؤسسات المالية والخدمات البنكية المقتطعة.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : الوزارة المكلفة بالسكان.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 3 - الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الإقتصادي
(بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

فروع النشاط الإقتصادي	1990	*1991	*1992	*1993	**1994
القطاع الاول	**37.675**	**48.703**	**38.222**	**37.560**	**55.727**
الفلاحة والغابات والصيد	37.675	48.703	38.222	37.560	55.727
القطاع الثاني	**68.946**	**74.818**	**78.801**	**80.793**	**87.963**
صناعات استخراجية	5.343	5.313	5.078	4.878	5.126
الطاقة والماء (1)	13.069	15.706	17.633	18.923	21.737
صناعة التحويل	39.180	41.739	44.050	45.084	49.169
البناء والاشغال العمومية	11.354	12.060	12.040	11.908	11.931
القطاع الثالث	**80.893**	**89.581**	**95.825**	**98.956**	**107.927**
النقل والمواصلات	13.205	13.906	15.315	16.089	17.221
التجارة (2)	42.793	49.354	51.253	51.520	56.730
منها : حقوق ورسوم على الواردات	18.778	22.031	23.156	22.932	24.115
خدمات أخرى (3)	24.895	26.321	29.257	31.347	33.976
الناتج الداخلي الإجمالي القابل للمتاجرة	**187.514**	**213.102**	**212.848**	**217.309**	**251.617**
الادارات العمومية	**25.341**	**29.258**	**30.979**	**32.507**	**34.413**
الناتج الداخلي الإجمالي	**212.855**	**242.360**	**243.827**	**249.816**	**286.030**

(1) المحروقات الصلبة والنفط الخام ، تكرير النفط، الكهرباء والماء.
(2) التجارة والحقوق والرسوم على الواردات.
(3) الفنادق والمطاعم، الخدمات الأخرى غير المالية، المؤسسات المالية والخدمات البنكية المقتطعة.
(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : الوزارة المكلفة بالسكان.

م. 4 - تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي
(بالأسعار الجارية)

(التغيرات بالنسبة المائوية)

فروع النشاط الإقتصادي	1990	*1991	*1992	*1993	**1994
القطاع الاول	**12,9**	**29,3**	**21,5 -**	**1,7 -**	**48,4**
الفلاحة والغابات والصيد	12,9	29,3	21,5 -	1,7 -	48,4
القطاع الثاني	**7,2**	**8,5**	**5,3**	**2,5**	**8,9**
صناعات استخراجية	3,3	0,6 -	4,4 -	3,9 -	5,1
الطاقة والماء (1)	7,1 -	20,2	12,3	7,3	14,9
صناعة التحويل	13,4	6,5	5,5	2,3	9,1
البناء والاشغال العمومية	7,7	6,2	0,2 -	1,1 -	0,2
القطاع الثالث	**10,2**	**10,7**	**7,0**	**3,3**	**9,1**
النقل والمواصلات	3,7	5,3	10,1	5,1	7,0
التجارة (2)	13,3	15,3	3,8	0,5	10,1
منها : حقوق ورسوم على الواردات	15,8	17,3	5,1	1,0 -	5,2
خدمات أخرى (3)	8,7	5,7	11,2	7,1	8,4
الناتج الداخلي الإجمالي القابل للمتاجرة	**9,6**	**13,6**	**0,1 -**	**2,1**	**15,8**
الادارات العمومية	**11,1**	**15,5**	**5,9**	**4,9**	**5,9**
الناتج الداخلي الإجمالي	**9,8**	**13,9**	**0,6**	**2,5**	**14,5**

(1) المحروقات الصلبة والنفط الخام ، تكرير النفط، الكهرباء والماء.
(2) التجارة والحقوق والرسوم على الواردات.
(3) الفنادق والمطاعم، الخدمات الأخرى غير المالية، المؤسسات المالية والخدمات البنكية المقتطعة.
(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : الوزارة المكلفة بالسكان.

م. 5 - الدخل الوطني الإجمالي المتاح واستعمالاته
(بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

	1990	*1991	*1992	*1993	**1994
الناتج الداخلي الإجمالي	212.855	242.360	243.827	249.816	286.030
الدخل الخارجي الصافي	10.451	9.271	11.940	9.063	9.281
الدخل الوطني الإجمالي المتاح	**223.306**	**251.631**	**255.767**	**258.879**	**295.311**
الإستهلاك النهائي الوطني	**170.412**	**199.383**	**201.992**	**207.585**	**240.725**
- الخواص	137.436	161.689	161.146	162.532	191.750
- الادارات العمومية	32.976	37.694	40.846	45.053	48.975
التوفير الوطني الإجمالي	**52.894**	**52.248**	**53.775**	**51.294**	**54.586**
استعمال الدخل الوطني الإجمالي المتاح	**223.306**	**251.631**	**255.767**	**258.879**	**295.311**

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : الوزارة المكلفة بالسكان.

م. 6 - حساب السلع والخدمات
(بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

	1990	*1991	*1992	*1993	**1994
الموارد					
الدخل الوطني الإجمالي المتاح	**223.306**	**251.631**	**255.767**	**258.879**	**295.311**
(-) الدخل الخارجي الصافي	10.451	9.271	11.940	9.063	9.281
الناتج الداخلي الإجمالي	**212.855**	**242.360**	**243.827**	**249.816**	**286.030**
رصيد الموارد	**11.286**	**11.847**	**14.661**	**12.926**	**14.115**
واردات السلع والخدمات	63.546	65.447	69.296	69.687	74.441
صادرات السلع والخدمات	52.260	53.600	54.635	56.761	60.326
مجموع الموارد المتاحة	**224.141**	**254.207**	**258.488**	**262.742**	**300.145**
الاستعمالات					
الاستهلاك النهائي الإجمالي	**170.412**	**199.383**	**201.992**	**207.585**	**240.725**
الاستهلاك الخاص	137.436	161.689	161.146	162.532	191.750
الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية	32.976	37.694	40.846	45.053	48.975
الاستثمار	**53.729**	**54.824**	**56.496**	**55.157**	**59.420**
التكوين الإجمالي للرسمال الثابت	51.059	53.863	54.486	55.675	57.145
التغير في المخزونات	+ 2.670	+ 961	+ 2.010	518 -	+ 2.275
مجموع الإستعمالات	**224.141**	**254.207**	**258.488**	**262.742**	**300.145**

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : الوزارة المكلفة بالسكان.

م. 7 - الاستثمار و التوفير
(بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

	1990	*1991	*1992	*1993	**1994
التوفير الوطني الإجمالي	52.894	52.248	53.775	51.294	54.586
صافي الرساميل المتلقاة	240	208	206	200	236
حاجيات التمويل	595	2.368	2.515	3.663	4.598
مجموع الموارد	**53.729**	**54.824**	**56.496**	**55.157**	**59.420**
التكوين الإجمالي للرسمال الثابت	51.059	53.863	54.486	55.675	57.145
التغير في المخزونات	+ 2.670	+ 961	+ 2.010	518 -	+ 2.275
طاقة التمويل	-	-	-	-	-
مجموع الإستعمالات	**53.729**	**54.824**	**56.496**	**55.157**	**59.420**

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : الوزارة المكلفة بالسكان.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 8 - زراعات الحبوب

	1992 - 1993			1993 - 1994		
	المساحة (ألف هكتار)	الانتاج (ألف قنطار)	المردود (قنطار/للهكتار)	المساحة (ألف هكتار)	الانتاج (ألف قنطار)	المردود (قنطار/للهكتار)
الحبوب الرئيسية						
القمح الطري	1.177	9.417	8,0	1.714	31.809	18,6
القمح الصلب	1.134	6.313	5.6	1.336	23.423	17.5
الشعير	2.154	10.268	4.8	2.582	37.199	14.4
الذرة	447	923	2.1	324	2.026	6.3
المجموع	**4.912**	**26.921**	**5,5**	**5.956**	**94.457**	**15,9**
الحبوب الثانوية	**112**	**1.179**	**10,5**	**118**	**1.825**	**15,5**
منها الأرز	11	535	48,6	11	696	63.3

المصدر : وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي.

م. 9 - الحبوب
التسويق الرسمي

(بالآف القناطير)

	من يونيو 1992 إلى مايو 1993	من يونيو 1993 إلى مايو 1994	من يونيو إلى دجنبر 1994
القمح الطري	1.569	890	16.693
القمح الصلب	200	193	1.555
الشعير	111	165	575
الذرة	190	132	77
المجموع	**2.070**	**1.380**	**18.900**

المصدر : المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني.

م. 10 - القطاني

	1992 - 1993			1993 - 1994		
	المساحة (ألف هكتار)	الانتاج (ألف قنطار)	المردود (قنطار/للهكتار)	المساحة (ألف هكتار)	الانتاج (ألف قنطار)	المردود (قنطار/للهكتار)
الفول	99	160	1,6	123	1.111	9,0
الحمص	91	224	2,5	66	468	7,1
الجلبان	38	50	1,3	42	288	7,7
العدس	41	84	2,0	42	357	8,5
قطاني مختلفة	53	256	4,8	74	543	7,3
المجموع	**322**	**774**	**2,4**	**347**	**2.767**	**8,1**

المصدر : وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي.

م. 11 - زراعات الخضر

	من أكتوبر 1992 إلى شتنبر 1993			من أكتوبر 1993 إلى شتنبر 1994		
	المساحة (ألف هكتار)	الانتاج (ألف قنطار)	المردود (قنطار/للهكتار)	المساحة (ألف هكتار)	الانتاج (ألف قنطار)	المردود (قنطار/للهكتار)
زراعات الخضر	**180**	**2.760**	**15,3**	**205,5**	**3.315**	**16,1**
البواكير	**18,4**	**510**	**27,7**	**19,2**	**648**	**33,8**
الطماطم	5,4	323	59,8	5,7	375	65,8
البطاطس	9,5	95	10	9,4	149	15,9
خضر أخرى	3,5	92	26,3	4,1	124	30.2
المجموع	**198,4**	**3.270**	**16,5**	**224,7**	**3.963**	**17,6**

المصدر : وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي.

م. 11 مكرر- تصدير البواكير

(بالآف الأطنان)

	من أكتوبر 1991 إلى شتنبر 1992	من أكتوبر 1992 إلى شتنبر 1993	من أكتوبر 1993 إلى شتنبر 1994
الطماطم	152	168	175
البطاطس	106	61	83
خضر أخرى	14	25	33
المجموع	**272**	**254**	**291**

المصدر : وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي.

م. 12- الحوامض

(بالآف الأطنان)

	من أكتوبر 1991 إلى يوليوز 1992		من أكتوبر 1992 إلى يوليوز 1993		من أكتوبر 1993 إلى يوليوز 1994	
	الإنتاج	الصادرات	الإنتاج	الصادرات	الإنتاج	الصادرات
البرتقال	784	356	893	308	925	358
الكلمانتين	273	164	300	154	343	177
حوامض أخرى	53	11	37	18	56	21
المجموع	**1.110**	**531**	**1.230**	**480**	**1.324**	**556**

المصدر : وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي.

م. 13- زراعات الشمندر وإنتاج السكر

	المساحة المجنية (الهكتارات)	المحصول (الأطنان)	المردود (الأطنان للهكتار)	إنتاج السكر (الأطنان)
1992-1993				
الغرب	15.013	612.730	40,8	79.267
لوكوس	7.940	331.955	41,8	42.007
تادلة	16.940	785.365	46,4	95.484
بكالة	19.443	1.321.330	68,0	183.070
ملوية	2.492	95.325	38,3	10.470
المجموع	**61.828**	**3.146.705**	**50,9**	**410.298**
1993-1994				
الغرب	19.808	827.851	41,8	112.562
لوكوس	7.872	376.218	47,8	52.061
تادلة	15.113	697.856	46,2	81.079
بكالة	17.382	1.134.066	65,2	129.200
ملوية	2.730	112.174	41,1	13.453
المجموع	**62.905**	**3.148.165**	**50,1**	**388.355**

المصدر : وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي.

م. 14 - زراعات قصب السكر وإنتاج السكر

	المساحة المجنية (الهكتارات)	الانتاج (الأطنان)	المردود (الأطنان للهكتار)	إنتاج السكر (الأطنان)
1993				
الغرب	9.800	620.410	63.3	57.699
لوكوس	4.895	277.202	56.6	24.035
ملوية	893	48.322	54,1	5.735
المجموع	**15.588**	**945.934**	**60,7**	**87.469**
1994				
الغرب	9.949	625.526	62,9	59.619
لوكوس	4.357	254.928	58,5	20.800
ملوية	729	23.823	32,7	1.916
المجموع	**15.035**	**904.277**	**60,1**	**82.335**

المصدر : وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 15 - القطن الخام

	1993-1992*			1994-1993		
	المساحة (الهكتار)	الإنتاج (القنطار)	المردود (قنطار/للهكتار)	المساحة (الهكتار)	الإنتاج (القنطار)	المردود (قنطار/للهكتار)
تادلة	460	6.000	13	556	5.750	10,3
دكالة	-	-	-	40	720	18
الغرب	-	-	-	474	12.390	26,1
الحوز	100	1.000	10	682	13.070	19,2
المجموع	**560**	**7.000**	**12,5**	**1.752**	**31.930**	**18,2**

(*) أرقام مراجعة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي.

م. 16 - زراعة الزيتون (1)

(بآلاف الأطنان)

	1992 - 1991	1993 - 1992	1994 - 1993
إنتاج الزيتون	380	418	500
إنتاج الزيوت	37	40	50

(1) يتعلق الأمر بالانتاج الذي ابتدأ في نهاية السنة الثانية المذكورة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي.

م. 17 - الحبوب الزيتية

	1993 - 1992			1994 - 1993		
	المساحة (آلاف الهكتارات)	الإنتاج (آلاف القناطير)	المردود (قنطار/للهكتار)	المساحة (آلاف الهكتارات)	الإنتاج (آلاف القناطير)	المردود (قنطار/للهكتار)
عباد الشمس	230	446	1.9	68	479	7
الفول السوداني	21	344	16,4	30	301	10
المجموع	**251**	**790**	**3,2**	**98**	**780**	**8**

المصدر : وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي.

م. 18 - زراعة الكروم

	1992		1993		1994	
	المساحة (الهكتار)	المردود (الأطنان)	المساحة (الهكتار)	المردود (الأطنان)	المساحة (الهكتار)	المردود (الأطنان)
العنب المخصص للاستهلاك	36.700	213.000	37.300	170.600	38.510	230.880
العنب المخصص لإنتاج النبيذ	12.800	81.400	12.500	59.800	12.440	51.000
المجموع	**49.500**	**294.400**	**49.806**	**230.400**	**50.950**	**281.880**

المصدر : وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 19 - تربية المواشي

- الاحصاء الكلي للقطعان [1] -

(آلاف الرؤوس)

	1992	1993	1994
البقر	3.005	2.348	2.238
الغنم	13.154	11.868	13.902
الماعز	4.673	3.867	4.060
المجموع	**20.832**	**18.083**	**20.200**

(1) يتعلق الأمر بالاحصاء الذي تم خلال شهري أكتوبر و نونبر.

المصدر : وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي.

م. 19 مكرر - اللحوم المتوفرة للإستهلاك

(آلاف الأطنان)

	1992	*1993	1994
اللحوم الحمراء	**321**	**318**	**295**
البقر	145	150	125
الغنم	109	103	105
الماعز	20	20	20
لحوم أخرى	47	45	45
اللحوم البيضاء	**152**	**141**	**160**

(*) أرقام مراجعة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي.

م. 20 - الصيد البحري

(آلاف الأطنان)

	1992	*1993	**1994
الإنتاج	**546**	**620**	**741**
- الصيد بأعالي البحار	132	145	132
- الصيد بالشواطئ	414	475	609
استهلاك المنتجات الطرية	**183**	**176**	**190**
التحويل	**231**	**299**	**419**
الصادرات	**68**	**198**	**201**
- السمك الطري والمجمد	33	32	31
- القشريات والرخويات	94	109	105
- السمك المصبر	55	56	60
- منتوجات مستخرجة من السمك	6	1	5

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : - وزارة الصيد البحري والملاحة التجارية.

- مكتب الصرف.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 21 - مقياس إنتاج المعادن

(الأساس 100 في 1992)

	الترجيح	1993	1994	1994/1993 %
المقياس العام	**100,0**	**98,2**	**106,9**	**8,9**
- المعادن الغير الحديدية	**83,50**	**94,8**	**106,0**	**11,8**
. الفوسفاط	94,19	95,6	106,4	11,4
. المعادن المخصصة للصناعات الكيماوية	5,56	83,4	101,6	21,7
. المعادن الأخرى	0,25	46,8	56,4	20,6
- المعادن الحديدية	**16,50**	**115,5**	**111,5**	**3,5-**
. الحديد	3,32	80,3	68,2	15,1-
. المعادن الآخرى	96,68	116,7	113,0	3,2-

المصدر : معطيات كما صدرت عن مديرية الإحصاء (الوزارة المكلفة بالسكان).

م. 21 مكرر- أهم المنتوجات المعدنية

(بآلاف الأطنان)

	الإنتاج				التصدير			
	1991	1992	*1993	**1994	1991	1992	*1993	**1994
الفوسفاط الجاف	17.970,0	19.682,0	18.307,0	20.375,0	9.143,0	9.132,0	8.398,0	9.527,0
المعادن الغيرالحديدية								
البارتين	434,7	401,6	349,6	264,5	444,9	337,0	306,6	277,1
الفليورين	74,6	85,5	70,0	85,0	81,6	78,1	59,5	100,8
الملح	143,9	164,5	151,0	177,4	3,7	15,5	21,6	58,1
البنتونيت	7,5	7,3	10,8	22,8	3,5	4,4	10,6	18,5
المعادن الحديدية								
معدن الزنك	51,5	42,4	125,7	147,2	45,8	39,8	124,5	139,1
معدن الرصاص	103,4	105,0	114,7	104,5	15,9	18,1	35,4	38,7
معدن الحديد	98,7	84,7	66,3	63,5	67,5	50,1	55,1	30,0
معدن النحاس	39,0	34,3	35,7	36,0	38,8	39,0	36,8	36,1
المانغنيز الكيماوي	59,3	49,1	42,6	31,5	42,8	31,2	38,7	30,5

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 22 – قيمة الإنتاج المعدني بمكان الاستخراج (1)

(بملايين الدراهم)

	1991	1992	*1993	**1994	بالنسبة المائوية لمجموع 1994
الفوسفاط	4.384,0	3.656,9	3362,1	3.600,0	76,3
معدن الرصاص	262,6	201,9	143,4	234,1	5,0
معدن النحاس	199,3	176,4	119,6	140,6	3,0
المياه المعدنية	174,2	189,7	237,5	200,0	4,2
معدن الزنك	105,0	90,9	165,5	276,9	5,9
الفيليورين	68,9	64,0	51,8	55,9	1,2
المانغنيز الكيماوي	96,1	82,0	48,6	53,0	1,1
البارتين	126,1	60,2	59,4	50,4	1,1
معدن الحديد	11,3	20,1	12,3	10,0	0,2
معادن أخرى	110,4	133,1	137,8	95,1	2,0
المجموع	**5.537,9**	**4.675,2**	**4.338,0**	**4.716,0**	**100,0**

(1) يساوي ثمن المعدن في مكان استخراجه ثمن الطن الواحد من المعدن عند تسليمه بميناء الشحن بعد طرح مصاريف النقل والشحن والافراغ المترتبة عن نقله من مكان الاستخراج إلى ميناء الشحن.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.

م. 23 – مقياس إنتاج الطاقة

(الأساس 100 في 1992)

	الترجيح	1993	1994	1994/1993 %
المقياس العام	**100,0**	**101,9**	**110,1**	**8,0**
الفحم	1,80	106,7	115,0	7,7
النفط المصفى	56,57	101,7	108,0	6,3
الكهرباء	41,63	102,1	112,6	10,2

المصدر : معطيات كما صدرت عن مديرية الإحصاء (الوزارة المكلفة بالسكان).

م. 24 - إنتاج الطاقة

	1991	1992	*1993	**1994	1994/1993 %
إنتاج الفحم الحجري (آلاف الأطنان)	**552,3**	**575,8**	**603,8**	**650,4**	**7,7**
إنتاج النفط الخام (آلاف الأطنان)	**11,4**	**9,2**	**10**	**14,0**	**40,0**
إنتاج الغاز الطبيعي (ملايين الأمتار المكعبة)	**38,4**	**24**	**24**	**23,6**	**1,7-**
إنتاج معملي التكرير (آلاف الأطنان)	**5.323**	**5.859**	**6.011**	**6.274**	**4,4**
الإنتاج الصافي للطاقة الكهربائية (ملايين الكيلوواط/ الساعة)	**9.206**	**9.720**	**9.926**	**11.106**	**11,9**
– من أصل مائي	1.246	964	443	840	89,6
– من أصل حراري	7.960	8.756	9.483	10.266	8,3

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.

المكتب الوطني للكهرباء.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 25 ـ ميزان الطاقة

(آلاف الأطنان المعادلة للنفط)

	1991		1992		*1993		**1994	
	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%
الاستهلاك (1)	**6.715**	**100**	**7.033**	**100**	**7.231**	**100**	**7.923**	**100**
الفحم	1.261	18,8	1.107	15,7	1.209	16,7	1.348	17,0
المنتوجات النفطية (2)	5.096	75,9	5.653	80,4	5.886	81,4	6.335	80,0
الغاز الطبيعي	29	0,4	18	0,3	18	0,3	18	0,2
الكهرباء من أصل مائي	329	4,9	255	3,6	118	1,6	222	2,8
الانتاج المحلي	**679**	**100**	**587**	**100**	**490**	**100**	**612**	**100**
الفحم الحجري	309	45,5	305	52,0	344	70,2	358	58,5
النفط والغاز الطبيعي	41	6	27	4,6	28	5,7	32	5,2
الكهرباء من أصل مائي	329	48,5	255	43,4	118	24,1	222	36,3
العجز في الطاقة	**6.036**		**6.446**		**6.741**		**7.311**	
بالنسبة المائوية للاستهلاك الكلي		89,9		91,7		93,2		92,3

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(1) بدون الإمدادات الخارجية من الكهرباء.

(2) باستثناء المواد النفطية الغير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والتزييت).

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.

م. 26 ـ استهلاك الطاقة

	*1991	*1992	*1993	**1994	1994/1993 %
المنتوجات النفطية					
المنتوجات البيضاء (بآلاف الأطنان)	**2.418**	**2.690**	**2.746**	**2.881**	**4,9**
. الوقود العادي	89	89	84	80	4,8-
. الوقود الممتاز	297	316	309	315	1,9
. بترول المصابيح	45	45	46	40	13,0
. بترول المحركات النفاثة	183	216	221	205	7,2-
. زيت الغاز	1.804	2.024	2.086	2.241	7,4
الغازات السائلة (بآلاف الأطنان)	**634**	**705**	**786**	**850**	**8,1**
. البوطان	580	639	693	745	7,5
. البروبان	54	66	93	105	12,9
زيت الفويل (بآلاف الأطنان)	**1.984**	**2.238**	**2.334**	**2.584**	**10,7**
منه : استهلاك المكتب الوطني للكهرباء	1.221	1.433	1.572	1.669	6,2
الفحم (بآلاف الاطنان)	**2.002**	**1.759**	**1.925**	**2.140**	**11,2**
منه : استهلاك المكتب الوطني للكهرباء	1.154	1.060	1.218	1.354	11,2
الكهرباء (بملايين الكيلوواط/ الساعة)	**8.744**	**9.547**	**9.809**	**10.643**	**8,5**
منه : الامدادات الخارجية	641	932	1.027	793	22,8-

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.

المكتب الوطني للكهرباء.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 27 - مقياس الإنتاج الصناعي

(الأساس 100 في 1992)

	الترجيح	1993	1994	1994/1993 %
مجموع صناعات التحويل	**1000**	**99,5**	**103,6**	**4,1**
(باستثناء البناء والاشغال العمومية)				
الصناعات الغذائية	74	111,0	115,4	4,0
منتوجات أخرى للصناعات الغذائية	110	99,8	108,1	8,3
المشروبات والتبغ	65	93,4	101,3	8,5
منتوجات النسيج والملابس الداخلية	113	96,4	91,4	5,2-
الملابس باستثناء الاحذية	90	104,1	112,7	8,3
الجلد والمواد والاحذية الجلدية	20	99,0	111,1	12,2
الخشب والمنتوجات الخشبية	21	108,8	116,0	6,6
الورق والورق المقوى	37	93,4	104,2	11,6
منتوجات متأتية من تحويل معادن المقالع	108	95,0	97,9	3,1
منتوجات الصناعة المعدنية الاساسية	22	96,2	97,9	1,8
منتوجات معدنية	61	93,2	96,0	3,0
ألات ومعدات التجهيز	20	97,8	113,0	15,5
معدات النقل	41	92,4	95,4	3,2
معدات كهربائية وإلكترونية	34	112,8	106,7	5,4-
ألات المكتب وأدوات دقيقة للقياس				
ومراقبةالنظر والساعات	2	94,7	92,5	2,3-
منتوجات كيماوية وشبه كيماوية	151	101,1	104,0	2,9
منتوجات من المطاط والبلاستيك	30	101,4	108,1	6,6
صناعات تحويلية أخرى	1	110,7	127,2	14,9

المصدر : الوزارة المكلفة بالسكان.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 28 – الرقم الاستدلالي لتكلفة المعيشة (385 مواد)

(الأساس 100 = 1989)

المجموعات	1993		1994												التغيرات %	
	المتوسط السنوي	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المتوسط السنوي	دجنبر94 / دجنبر93	*1994 / *1993
التغذية	133,2	134,5	136,7	141,6	144,3	145,8	143,3	140,7	139,4	141,0	142,5	144,0	146,4	144,7	142,5	7,6	7,0
الملبس	128,2	130,6	130,6	130,8	131,6	132,1	132,5	132,8	133,3	133,7	134,0	134,3	134,9	135,1	133,0	3,4	3,7
المسكن	122,0	124,1	124,3	124,4	124,9	125,0	125,4	127,8	128,4	128,7	128,9	129,0	130,8	131,0	127,4	5,6	4,4
التجهيز المنزلي	119,3	120,5	120,9	121,1	121,6	121,9	122,2	122,4	122,5	122,8	122,7	123,1	123,3	123,5	122,3	2,5	2,5
العلاجات الطبية	120,6	121,8	122,8	123,2	122,6	122,7	122,7	122,8	123,0	123,0	123,0	123,1	123,1	123,1	122,9	1,1	1,9
النقل والمواصلات	124,0	124,6	125,2	125,3	125,4	125,7	125,8	125,8	125,8	126,3	127,5	127,8	127,9	127,9	126,4	2,6	1,9
الترفيه و الثقافة	123,7	125,3	125,6	125,6	125,8	125,9	126,0	126,0	126,4	126,5	127,6	127,8	128,1	128,2	126,6	2,3	2,3
مواد وخدمات أخرى	131,2	132,8	133,6	133,9	134,8	136,6	137,6	138,1	138,6	139,3	139,9	140,3	140,8	141,3	137,9	6,4	5,1
المقياس العام	**128,5**	**130,0**	**131,2**	**133,5**	**134,9**	**136,0**	**135,1**	**134,3**	**133,9**	**134,9**	**135,8**	**136,6**	**138,0**	**137,4**	**135,1**	**5,7**	**5,1**

* المتوسط السنوي.

المصدر : الوزارة المكلفة بالسكان.

الرقم الاستدلالي لتكلفة المعيشة بالنسبة للمدن*

المدن	1992	1993	1994	التغيرات 1993	التغيرات 1994
أكادير	122,0	128,4	137,7	5,2	7,2
الدار البيضاء	121,7	128,8	134,9	5,8	4,7
فاس	122,5	128,0	134,8	4,5	5,3
القنيطرة	121,4	126,2	132,6	4,0	5,1
مراكش	124,7	131,3	138,6	5,3	5,6
وجدة	119,5	123,5	130,5	3,4	5,7
الرباط	123,0	128,9	134,9	4,8	4,6
تطوان	122,6	127,9	135,6	4,3	6,0
مكناس	123,5	129,8	137,3	5,1	5,8
طنجة	120,5	127,4	136,8	5,7	7,4
العيون	121,6	126,2	130,2	3,8	3,2
المجموع	**122,2**	**128,5**	**135,1**	**5,2**	**5,1**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 29 ـ الرقم الاستدلالي لأسعار الجملة (231 مواد)

(الأساس 100 = 1977)

البنـــــود	1993		1994													التغيرات %	
	المتوسط السنوي	دجنبر	المتوسط السنوي	دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر 94 / دجنبر 93	1994* / 1993*
القطاع الفلاحي	**311,5**	**310,8**	**314,1**	**316,5**	**316,1**	**315,9**	**313,2**	**316,2**	**309,6**	**306,5**	**307,4**	**312,6**	**318,3**	**320,6**	**316,7**	**1,8**	**0,8**
الحبوب والقطاني اليابسة	313,3	320,9	290,8	285,0	279,7	278,8	277,7	276,6	277,2	275,9	283,6	303,2	311,9	318,8	320,7	11,2-	7,2-
الزراعات الصناعية و الحبوب الزيتية	276,2	288,6	309,4	312,5	311,8	319,0	317,0	315,0	308,1	308,7	303,7	305,9	306,0	305,9	298,9	8,3	12,0
زراعات الخضر	354,1	372,7	359,9	351,8	345,9	342,2	347,1	357,4	365,1	370,3	369,5	365,5	366,3	367,4	370,2	5,6-	1,6
منتوجات الغرس وزراعة الكروم	351,1	315,7	330,2	349,9	335,1	326,3	324,4	333,6	342,3	332,2	323,5	323,5	328,8	327,5	315,8	10,8	6,0-
منتوجات تربية المواشي	232,5	226,7	240,1	246,0	256,5	256,2	244,9	252,0	239,3	216,3	218,5	225,0	235,6	249,2	241,5	8,5	3,3
المنتوجات الغابوية	361,1	367,6	382,3	393,7	393,0	395,8	380,3	381,4	383,0	382,8	384,5	382,4	374,0	369,0	368,4	7,1	5,9
منتوجات الصيد البحري	423,8	409,8	427,4	420,6	430,1	432,1	446,8	441,5	388,2	421,7	429,2	429,3	444,6	423,9	421,1	2,6	0,8
القطاع الصناعي	**321,9**	**325,6**	**332,5**	**336,7**	**336,4**	**335,0**	**334,7**	**334,1**	**333,0**	**331,9**	**330,1**	**329,6**	**329,9**	**329,9**	**328,4**	**3,4**	**3,3**
الطاقة	410,2	415,0	430,0	449,9	449,9	436,8	436,5	436,6	436,5	433,8	419,6	415,3	415,3	415,3	415,3	8,4	4,8
الصناعات الغذائية	290,3	293,0	305,0	308,5	308,9	308,8	308,8	307,4	304,1	302,6	302,4	302,1	302,9	303,1	300,3	5,3	5,1
الالبسة والنسيج	245,3	253,1	254,2	254,1	253,0	255,4	255,4	255,4	254,3	254,3	254,3	254,3	254,3	253,1	253,1	0,4	3,6
صناعات التعدين	389,9	392,8	395,2	398,0	395,9	395,6	395,7	395,6	396,0	394,9	393,7	394,3	394,7	395,1	393,0	1,3	1,4
صناعات خفيفة أخرى	330,1	334,0	332,9	334,7	334,3	333,3	331,8	331,4	333,3	333,4	333,0	332,9	332,4	332,2	332,3	0,2	0,8
المقياس العام	**317,8**	**319,8**	**325,2**	**328,7**	**328,3**	**327,4**	**326,2**	**327,0**	**323,7**	**321,8**	**321,1**	**322,9**	**325,3**	**326,2**	**323,8**	**2,8**	**2,3**

* المتوسط السنوي.

المصدر : الوزارة المكلفة بالسكان.

م. 30 – دخول السياح

	1990	1991	1992	1993	1994	1994 / 1993 %
السياح من جنسية أجنبية	**3.091.941**	**3.239.109**	**3.367.055**	**3.068.211**	**2.427.744**	**20,9-**
أ. سياحة الاقامة	**2.978.356**	**3.190.381**	**3.252.062**	**2.945.700**	**2.293.744**	**22,1-**
بلدان أوروبا	**1.184.110**	**847.664**	**1.291.124**	**1.413.235**	**1.298.351**	**8,1-**
فرنسا	451.817	290.630	428.983	488.679	439.493	10,1-
اسبانيا	210.802	193.207	276.988	267.916	212.636	20,6-
بريطانيا العظمى	89.467	58.473	95.267	97.233	113.904	17,1
المانيا	161.186	108.462	184.645	222.281	214.195	3,6-
ايطاليا	80.372	67.505	113.348	120.225	103.691	13,8-
دول أخرى	190.466	129.387	191.893	216.901	214.432	1,1-
بلدان عربية	**1 605.501**	**2.210.838**	**1.782.160**	**1.354.184**	**802.346**	**40,8-**
المغرب العربي	1.562.570	2.174.473	1.738.349	1.306.121	751.375	42,5-
دول أمريكا	**115.408**	**69.085**	**118.112**	**120.491**	**122.700**	**1,8**
الولايات المتحدة	83.816	48.034	89.536	91.055	85.834	5,7-
بلدان أخرى	**73.337**	**62.794**	**60.666**	**57.790**	**70.347**	**21,7**
ب. سياحة العبور	**113.585**	**48.728**	**114.993**	**122.511**	**134.000**	**9,4**
المغاربة المقيمون بالخارج	**1.045.830**	**971.858**	**1.137.691**	**1.081.556**	**1.171.693**	**8,3**
المجموع	**4.137.771**	**4.210.967**	**4.504.746**	**4.149.767**	**3.599.437**	**13,3-**

المصدر : وزارة السياحة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 31 ـ ميزان التجارة الجارجية

(بالاف الأطنان و بملايين الدراهم)

	1992		*1993		**1994	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة
الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين	19.698	62.805	19.536	61.905	19.677	65.963
الصادرات مسلمة بميناء الشحن	16.450	33.959	16.525	34.366	18.423	37.012
الرصيد	3.248 -	28.846 -	3.011 -	27.539 -	1.254 -	28.951 -
التغطية (بالنسبة المائوية)	-	54,1	-	55,5	-	56,1

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

م. 32 ـ الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين

(بالاف الأطنان و بملايين الدراهم)

	*1993			**1994		
	الوزن	القيمة		الوزن	القيمة	
		المبالغ	التغيرات %		المبالغ	التغيرات %
المواد الغذائية و المشروبات و التبغ	**4.686**	**9.036**	**18,6**	**2.436**	**7.348**	**18,7 -**
الطاقة و مواد التزييت	**7.971**	**8.895**	**7,3 -**	**9.875**	**10.239**	**15,1**
منها زيت البترول الخام	(6.123)	(6.693)	16,4 -	(6.855)	(6.902)	3,1
المواد الخام	**3.887**	**6.106**	**12,0 -**	**4.119**	**7.497**	**22,8**
من أصل حيواني	1.075	4.162	0,7 -	1.272	5.406	29,9
من أصل معدني	2.812	1.944	29,2 -	2.847	2.091	7,6
أنصاف المنتوجات	**2.666**	**14.078**	**4,7 -**	**2.926**	**16.661**	**18,3**
المنتوجات المنتهية الصنع	**326**	**23.790**	**0,3 -**	**321**	**24.218**	**1,8**
مواد التجهيز	207	17.047	1,6	186	16.980	0,4 -
الفلاحي	(8)	(365)	(12,0-)	(19)	(832)	(127,9)
الصناعي	(199)	(16.682)	(1,9)	(167)	(16.148)	(3,2-)
مواد الاستهلاك	119	6.743	4,9 -	135	7.238	7,3
المجموع	**19.536**	**61.905**	**1,4 -**	**19.677**	**65.963**	**6,6**

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 33 – الواردات حسب أهم المنتوجات

(بملايين الدراهم)

	1991	1992	*1993	**1994
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**5.146**	**7.619**	**9.036**	**7.348**
القمح	1.314	2.736	3.267	1.491
السكر	593	808	864	1.164
المنتوجات اللبنية	611	842	680	759
الشاي	526	631	660	681
التبغ	674	565	725	828
الذرة	207	266	419	425
الشعير	150	351	608	89
مواد أخرى	1.071	1.420	1.813	1.911
الطاقة ومواد التزييت	**8.631**	**9.598**	**8.895**	**10.239**
زيت البترول الخام	6.580	8.007	6.693	6.902
الفحم	695	505	482	560
زيت الغاز والفويل	359	79	303	1.028
مواد أخرى	997	1.007	1.417	1.749
المواد الخام	**7.023**	**6.939**	**6.106**	**7.497**
الزيوت والحبوب الزيتية	852	993	1.265	1.946
الأخشاب الخام	1.343	1.666	1.400	1.734
خيوط النسيج والقطن	1.339	1.194	1.112	1.428
الكبريت الخام	2.191	1.829	1.071	1.126
مواد أخرى	1.298	1.257	1.258	1.263
أنصاف المنتوجات	**15.238**	**14.777**	**14.078**	**16.661**
القضبان والهياكل من الحديد والصلب	907	1.048	881	760
الصفائح والأوراق من الحديد والصلب	1.016	1.100	828	827
المواد الكيماوية، الاسمدة، الاصباغ ومواد التطهير	3.776	3.515	3.771	4.302
المواد البلاستيكية المصطنعة	1.433	1.459	1.485	1.943
خيوط الغزل والقطن	1.495	859	759	873
الورق والورق المقوى	1.017	1.115	1.078	1.092
الحديد والفولاذ	1.143	869	996	1.166
مواد أخرى	4.451	4.812	4.280	5.698
مواد التجهيز	**16.236**	**16.780**	**17.047**	**16.980**
الفلاحي	752	415	365	832
الصناعي	15.484	16.365	16.682	16.148
مواد الاستهلاك	**7.446**	**7.092**	**6.743**	**7.238**
السيارات السياحية	1.118	811	677	736
الأثواب من القطن والالياف	1.495	1.309	1.290	1.347
الأدوات البلاستيكية	406	450	322	275
الادوية	645	750	802	927
الورق والمواد من الورق	374	403	402	426
مواد أخرى	3.408	3.369	3.250	3.527
المجموع	**59.720**	**62.805**	**61.905**	**65.963**

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 34 - الصادرات مسلمة بميناء الشحن

(بآلاف الأطنان و بملايين الدراهم)

	*1993			**1994		
	الوزن	القيمة		الوزن	القيمة	
		المبالغ	التغيرات %		المبالغ	التغيرات %
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ ...	**1.169**	**9.051**	**0,9**	**1.310**	**10.352**	**14,4**
مواد الطاقة والتزييت	**536**	**914**	**14,4 -**	**515**	**770**	**15,8 -**
المواد الخام	**10.575**	**4.466**	**7,2 -**	**12.692**	**5.504**	**23,2**
من أصل حيواني ونباتي	113	974	13,0 -	170	1.429	46,7
من أصل معدني	10.462	3.492	5,4 -	12.522	4.075	16,7
أنصاف المنتوجات	**4.052**	**8.370**	**2,7**	**3.790**	**9.501**	**13,5**
المنتوجات المنتهية الصنع	**193**	**11.565**	**5,5**	**116**	**10.885**	**5,9 -**
مواد التجهيز	97	1.703	14,9	22	1.296	23,9 -
مواد الاستهلاك	96	9.862	4,1	94	9.589	2,8 -
المجموع	**16.525**	**34.366**	**1,2**	**18.423**	**37.012**	**7,7**

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

م. 35 ـ الصادرات حسب أهم المنتوجات

(بملايين الدراهم)

	1991	1992	*1993	**1994
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**10.412**	**8.966**	**9.051**	**10.352**
الحوامض	1.819	1.461	1.443	1.383
البواكير	1.174	1.092	1.020	1.044
مصبرات السمك	1.347	1.360	1.354	1.440
السمك الطري	1.205	871	738	742
الرخويات والقشريات	2.729	2.501	2.924	3.521
مصبرات الخضر والفواكه	1.087	885	790	977
مواد أخرى	1.051	796	782	1.245
الطاقة ومواد التزييت	**936**	**1.068**	**914**	**770**
المواد الخام من أصل حيواني.....	**1.134**	**1.120**	**974**	**1.429**
عجين الورق	288	321	198	504
النباتات والورود	230	248	251	283
الأغرة	110	101	113	144
مواد أخرى	506	450	412	498
المواد الخام من أصل معدني.....	**4.114**	**3.693**	**3.492**	**4.075**
الفوسفاط	3.016	2.621	2.416	2.584
معادن أخرى	1.098	1.072	1.076	1.491

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

(بملايين الدراهم)

	1991	1992	*1993	**1994
أنصاف المنتوجات	**9.458**	**8.152**	**8.370**	**9.501**
الحامض الفوسفوري	3.716	3.425	3.256	4.327
الأسمدة الطبيعية والكيماوية	3.316	2.446	2.895	2.496
الرصاص والفضة	472	368	405	517
خيوط القطن والالياف	502	528	413	505
مواد أخرى	1.452	1.385	1.401	1.656
مواد التجهيز	**1.525**	**1.482**	**1.703**	**1.296**
المنتوجات المنتهية الصنع	**9.704**	**9.478**	**9.862**	**9.589**
الملابس الجاهزة	4.187	4.137	4.012	3.804
الملابس الداخلية	2.165	2.407	2.731	2.708
الزرابي	371	312	293	301
الأحذية	707	560	666	562
الأثواب من الألياف والقطن	291	236	303	282
مواد أخرى	1.983	1.826	1.857	1.932
المجموع	**37.283**	**33.959**	**34.366**	**37.012**

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

م. 36 - التوزيع الجغرافي للمبادلات

(بملايين الدراهم)

	الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين		الصادرات مسلمة بميناء الشحن		الأرصدة	
	*1993	**1994	*1993	**1994	*1993	**1994
الاتحاد الأوروبي	**33.719**	**35.604**	**21.458**	**23.397**	**12.261 -**	**12.207 -**
فرنسا	14.210	14.917	11.414	11.735	2.796 -	3.182 -
إسبانيا	6.500	5.790	3.037	3.429	3.463 -	2.361 -
ألمانيا	3.674	4.646	1.519	1.584	2.155 -	3.062 -
إيطاليا	3.886	4.454	1.797	2.120	2.089 -	2.334 -
بريطانيا العظمى	1.684	1.853	1.244	1.426	440 -	427 -
هولندا	1.353	1.432	898	1.085	455 -	347 -
الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا واللكسمبورج	1.434	1.522	1.026	1.241	408 -	281 -
دول أخرى ضمن الاتحاد الأوروبي	978	990	523	777	455 -	213 -
العملاء الآخرون	**28.186**	**30.359**	**12.908**	**13.615**	**15.278 -**	**16.744 -**
الدول العربية	6.942	6.960	3.065	3.038	3.877 -	3.922 -
الولايات المتحدة الأمريكية	6.250	5.689	1.172	1.300	5.078 -	4.389 -
اليابان	1.060	1.122	2.021	2.460	961 +	1.338 +
الهند	189	146	1.336	2.369	1.147 +	2.223 +
كندا	953	580	213	173	740 -	407 -
البرازيل	1.335	1.381	266	280	1.069 -	1.101 -
الصين	1.169	1.134	224	133	945 -	1.001 -
إيران	1.551	1.789	502	454	1.049 -	1.335 -
دول أخرى	8.737	11.558	4.109	3.408	4.628 -	8.150 -
المجموع	**61.905**	**65.963**	**34.366**	**37.012**	**27.539 -**	**28.951 -**

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 37 - ميزان الأداءات مع الخارج

(بملايين الدراهم)

	1993			1994		
	المداخيل	النفقات	الأرصدة	المداخيل	النفقات	الأرصدة
أ - السلع والخدمات	**58.497**	**84.682**	**26.185 -**	**61.960**	**88.602**	**26.642 -**
. البضائع المسلمة بميناء الشحن	34.238	56.368	22.130 -	36.882	60.105	23.223 -
. مصاريف النقل والتأمين	2.512	5.575	3.063 -	2.196	5.945	3.749 -
. أنواع نقل أخرى	1.217	530	687 +	1.464	577	887 +
. الأسفار	11.479	2.266	9.213 +	11.332	2.778	8.554 +
. المداخيل الناتجة عن الاستثمارات	2.079	13.308	11.229 -	2.062	12.833	10.771 -
. معاملات حكومية	1.795	5.064	3.269 -	1.268	4.371	3.103 -
. خدمات أخرى	5.177	1.571	3.606 +	6.756	1.993	4.763 +
ب - أداءات التحويل	**21.955**	**647**	**21.308 +**	**21.246**	**796**	**20.450 +**
. الخصوصية	20.170	294	19.876 +	19.542	281	19.261 +
. العمومية	1.785	353	1.432 +	1.704	515	1.189 +
الحساب الجاري (أ+ب)	**80.452**	**85.329**	**4.877 -**	**83.206**	**89.398**	**6.192 -**
ج - الرساميل الغير النقدية	**25.284**	**16.303**	**8.981 +**	**27.488**	**16.572**	**10.916 +**
- الخصوصية	**6.964**	**914**	**6.050 +**	**12.801**	**690**	**12.111 +**
. رصيد الاعتمادات التجارية	642	-	642 +	3.500	-	3.500 +
. القروض والاستثمارات	5.494	914	4.580 +	5.115	690	4.425 +
. رساميل خصوصية أخرى (1)	-	-	-	3.077	-	3.077 +
. تقويم	828	-	828 +	1.109	-	1.109 +
- العمومية	**18.320**	**15.389**	**2.931 +**	**14.687**	**15.882**	**1.195 -**
. الاعتمادات التجارية	9.119	8.173	946 +	7.652	9.376	1.724 -
. قروض بالعملات الاجنبية	9.190	7.068	2.122 +	6.795	6.356	438 +
. عناصر أخرى	11	148	137 -	240	150	90 +
د - العمليات مع صندوق النقد الدولي	-	**1.462**	**1.462 -**	-	**1.401**	**1.401 -**
المجموع	**105.736**	**103.094**	**2.642 +**	**110.694**	**107.371**	**3.323 +**

(1) تمويل الاستيرادات من السلع والخدمات المتعلقة بإنجاز خط أنابيب الغاز الرابط بين المغرب العربي وأوروبا.

المصدر : مكتب الصرف.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 38 - تقديرات نفقات الميزانية العامة

(بملايين الدراهم)

	قانون المالية لسنة 1993	قانون المالية لسنة 1994	التغيرات المبالغ	التغيرات %
نفقات التسيير	**41.842**	**47.111**	**5.269**	**12,6**
السلطات العمومية	349	349	-	-
نفقات الموظفين	26.770	28.659	1.889	7,1
معدات الوزارات	8.323	9.436	1.113	13,4
التحملات المشتركة	3.137	4.851	1.714	54,6
النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	3.263	3.816	553	16,9
نفقات الدين العمومي	**23.169**	**27.168**	**3.999**	**17,3**
الدين الداخلي	7.694	9.654	1.960	25,5
الدين الخارجي	15.475	17.514	2.039	13,2
نفقات الاستثمار	**15.106**	**19.147**	**4.041**	**26,8**
مجموع النفقات	**80.117**	**93.426**	**13.309**	**16,6**

المصدر : وزارة المالية و الإستثمارات الخارجية.

م. 39 - تقديرات مداخيل الميزانية العامة

(بملايين الدراهم)

	قانون المالية لسنة 1993	قانون المالية لسنة 1994	التغيرات المبالغ	التغيرات %
الضرائب المباشرة	15.425	17.098	1.673	10,8
الرسوم الجمركية	15.761	18.002	2.241	14,2
الضرائب الغير المباشرة	20.921	23.689	2.768	13,2
منها : رسوم على المنتوجات النفطية	(3.890)	(6.096)	(2.206)	(56,7)
حقوق التسجيل والتنبر	2.900	3.200	300	10,3
عوائد أملاك الدولة	132	687	555	420,5
الاحتكارات والاستغلالات	4.014	4.133	119	3,0
موارد مختلفة	2.467	2.354	113 -	4,6 -
موارد ناجمة عن تخفيف النفقات	57	96	39	68,4
موارد الخوصصة	2.000	3.500	1.500	75,0
موارد الاقتراض	13.500	17.000	3.500	25,9
أموال المساعدة	-	-	-	-
موارد التسوية	50	1	49 -	98,0 -
مجموع المداخيل	**77.227**	**89.760**	**12.533**	**16,2**

المصدر : وزارة المالية و الإستثمارات الخارجية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 40 - بيان تطور موارد وتحملات الخزينة

(بملايين الدراهم)

	الوضعية عند نهاية 1993*	الوضعية عند نهاية 1994**
1. الموارد العادية	**68.336**	**69.944**
الضرائب المباشرة	15.375	15.214
الرسوم الجمركية	12.556	12.990
الضرائب الغير المباشرة	27.383	28.737
(منها : الرسوم المفروضة على المنتوجات النفطية)	(5.054)	(5.833)
رسوم التسجيل والتمبر	2.554	2.772
الاحتكارات والاستغلالات	3.876	5.375
عوائد أملاك الدولة	196	133
مداخيل أخرى	4.254	2.671
حصيلة عمليات الخوصصة	2.142	2.052
2. التحملات	**74.351**	**78.798**
النفقات العادية	**54.754**	**59.793**
فوائد الدين	14.722	15.817
. (الداخلي)	(6.270)	(7.737)
. (الخارجي)	(8.452)	(8.080)
التسيير	38.114	40.781
دعم أسعار الاستهلاك	1.918	3.195
الرصيد العادي	**13.582 +**	**10.151 +**
نفقات الاستثمار	**19.597**	**19.005**
عجز الميزانية	**6.015 -**	**8.854 -**
3. تغير مأخرات الأداء	**1.411 -**	**289 -**
عجز التمويل (1-2+3)	**7.426 -**	**9.143 -**
التمويل الصافي	**7.426 +**	**9.143 +**
التمويل الخارجي	**957 -**	**4.425 -**
. الهبات	842	619
. الاقتراضات الخارجية الصافية	7.701	4.768
. الاستخماد	9.500 -	9.812 -
صندوق النقد الدولي	**1.462 -**	**1.443 -**
التمويل الداخلي	**9.845**	**15.011**
. التسليفات الداخلية الصافية	4.498	9.907
. التمويل النقدي	3.942	5.817
- (بنك المغرب)	(1.137-)	(1.095-)
- (البنوك)	(5.109+)	(6.660+)
- (الودائع لدى الخزينة والشيكات البريدية)	(30 -)	(252+)
. تسليفات أخرى	1.405 +	713 -

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة المالية والإستثمارات الخارجية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 41 - بيان تطور المجموعة النقدية ومكوناتها

(بملايين الدراهم)

المكونات	نهاية دجنبر 1993			نهاية دجنبر 1994		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
		المبالغ	%		المبالغ	%
النقود الائتمانية	**37.202**	**1.457**	**4,1**	**41.107**	**3.905**	**10,5**
النقود الكتابية	***78.256**	**3.919**	**5,3**	**87.177**	**8.921**	**11,4**
الودائع :						
ـ لدى بنك المغرب	1.692	552	48,4	1.295	397-	23,5 -
ـ لدى البنوك	70.033	3.397	5,1	79.099	9.066	12,9
ـ لدى مركز الشيكات البريدية ولدى الخزينة	*6.531	30 -	0,5 -	6.783	252	3,9
أ ـ الموجودات النقدية	***115.458**	**5.376**	**4,9**	**128.284**	**12.826**	**11,1**
ب ـ الموجودات شبه النقدية ..	**42.687**	**6.262**	**17,2**	**45.958**	**3.271**	**7,7**
المجموعة النقدية (أ+ب)	***158.145**	**11.638**	**7,9**	**174.242**	**16.097**	**10,2**

(*) أرقام مراجعة.

بنية المجموعة النقدية (بالنسبة المائوية)

	1992	1993	1994
النقود الإئتمانية	24,4	23,5	23,6
النقود الكتابية	50,7	49,5	50,0
الموجودات شبه النقدية	24,9	27,0	26,4

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 42 - بيان تطور مقابلات المجموعة النقدية

(بملايين الدراهم)

المكونات	نهاية دجنبر 1993			نهاية دجنبر 1994		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
		المبالغ	%		المبالغ	%
أ. الموجودات الخارجية الصافية	**38.174**	**4.467**	**13,3**	**41.497**	**3.323**	**8,7**
. معهد الإصدار	36.901	5.397	17,1	40.752	3.851	10,4
. بنوك الودائع	1.273	930-	42,2 -	745	528 -	41,5-
ب. الديون على الخزينة	***59.412**	**3.942**	**7,1**	**65.229**	**5.817**	**9,8**
. الديون الصافية لمعهد الإصدار	8.224	1.137-	12,1 -	7.129	1.095 -	13,3-
. محفظة السندات العمومية لدى البنوك ولدى معهد الإصدار	44.621	5.106	12,9	51.292	6.671	15,0
. ودائع المؤسسات والخواص بالخزينة ومركز الشيكات البريدية	*6.531	30-	0,5 -	6.783	252	3,9
. ودائع البنوك لدى مركز الشيكات البريدية	36	3	9,1	25	11 -	30,6-
ج. القروض المقدمة للاقتصاد	**71.753**	**5.733**	**8,7**	**79.336**	**7.583**	**10,6**
. معهد الإصدار	9.402	37-	0,4 -	8.928	474 -	5,0-
. بنوك الودائع	62.351	5.770	10,2	70.408	8.057	12,9
مجموع المقابلات (أ+ب+ج)	**169.339**	**14.142**	**9,1**	**186.062**	**16.723**	**9,9**
صافي العناصر الأخرى	11.194 -			11.820 -		
المجموعة النقدية	***158.145**	**11.638**	**7,9**	**174.242**	**16.097**	**10,2**

(*) أرقام مراجعة.

بنية مقابلات المجموعة النقدية (بالنسبة المائوية)

	1992	1993	1994
الموجودات الخارجية الصافية	21,7	22,5	22,3
الديون على الخزينة	35,8	35,1	35,1
القروض المقدمة للاقتصاد	42,5	42,4	42,6

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 43 - بيان التطورالشهري للموجودات النقدية وشبه النقدية لدى المؤسسات والخواص

(بملايين الدراهم)

المكونات	1993	1994											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الائتمانية.....	37.202	37.186	37.046	37.088	37.326	38.292	38.969	41.315	41.566	40.819	40.600	40.301	41.107
النقود الكتابية.....	78.256	76.037	78.088	79.202	80.172	80.663	82.183	84.449	85.329	83.493	84.517	84.687	87.177
مجموع الموجودات النقدية..	**115.458**	**113.223**	**115.134**	**116.290**	**117.498**	**118.955**	**121.152**	**125.764**	**126.895**	**124.312**	**125.117**	**124.988**	**128.284**
الموجودات شبه النقدية.....	42.687	44.045	44.279	44.430	43.821	43.634	42.921	42.459	42.949	45.015	45.421	45.700	45.958
مجموع الموجودات النقدية والشبه النقدية.....	**158.145**	**157.268**	**159.413**	**160.720**	**161.319**	**162.589**	**164.073**	**168.223**	**169.844**	**169.327**	**170.538**	**170.688**	**174.242**

المصدر : بنك المغرب.

م. 44 - بيان التطورالشهري لتداول النقود الائتمانية

(بملايين الدراهم)

المكونات	1993	1994											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الاوراق المتداولة	38.177	38.166	38.023	38.097	38.317	39.451	39.938	42.561	42.918	41.819	41.824	41.344	42.080
النقد المعدني المتداول	536	536	539	543	545	548	552	558	567	573	576	577	580
المجموع.....	**38.713**	**38.702**	**38.562**	**38.640**	**38.862**	**39.999**	**40.490**	**43.119**	**43.485**	**42.392**	**42.400**	**41.921**	**42.660**
يسقط منها : محصل الصندوق لدى البنوك ولدى المحاسبين العموميين	1.511-	1.516-	1.516-	1.552-	1.536-	1.707-	1.524-	1.804-	1.919-	1.573-	1.800-	1.620-	1.553-
مجموع النقود الائتمانية	**37.202**	**37.186**	**37.046**	**37.088**	**37.326**	**38.292**	**38.969**	**41.315**	**41.566**	**40.819**	**40.600**	**40.301**	**41.107**

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 45 - بيان التطور الشهري للنقود الكتابية والموجودات شبه النقدية

(بملايين الدراهم)

المكونات	1993	1994											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الكتابية													
الودائع تحت الطلب لدى معهد الاصدار	1.692	1.149	1.993	1.843	1.873	1.797	1.820	1.582	1.867	1.741	1.622	1.486	1.295
الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع	70.033	68.523	69.585	70.435	71.434	71.867	73.270	75.956	76.496	75.324	76.607	76.524	79.099
مجموع الودائع تحت الطلب لدى الجهاز البنكي	**71.725**	**69.672**	**71.578**	**72.278**	**73.307**	**73.664**	**75.090**	**77.538**	**78.363**	**77.065**	**78.229**	**78.010**	**80.394**
الودائع لدى الشيكات البريدية	1.625	1.673	1.786	1.655	1.581	1.580	1.653	1.656	1.626	1.683	1.774	1.884	1.833
الودائع لدى الخزينة	4.906	4.692	4.724	5.269	5.284	5.419	5.440	5.255	5.340	4.745	4.514	4.793	4.950
مجموع الودائع لدى الشيكات البريدية والخزينة	**6.531**	**6.365**	**6.510**	**6.924**	**6.865**	**6.999**	**7.093**	**6.911**	**6.966**	**6.428**	**6.288**	**6.677**	**6.783**
مجموع النقود الكتابية	**78.256**	**76.037**	**78.088**	**79.202**	**80.172**	**80.663**	**82.183**	**84.449**	**85.329**	**83.493**	**84.517**	**84.687**	**87.177**
الموجودات شبه النقدية													
حسابات لأجل لدى بنوك الودائع	33.081	34.300	34.454	34.788	34.322	34.239	33.780	33.338	33.738	35.763	36.247	36.342	36.578
سندات لأجل استحقاق ثابت لدى بنوك الودائع	9.606	9.745	9.825	9.642	9.499	9.395	9.141	9.121	9.211	9.252	9.174	9.358	9.380
مجموع الموجودات شبه النقدية	**42.687**	**44.045**	**44.279**	**44.430**	**43.821**	**43.634**	**42.921**	**42.459**	**42.949**	**45.015**	**45.421**	**45.700**	**45.958**
المجموع العام	**120.943**	**120.082**	**122.367**	**123.632**	**123.993**	**124.297**	**125.104**	**126.908**	**128.278**	**128.508**	**129.938**	**130.387**	**133.135**

المصدر : بنك المغرب.

م. 46 - بيان التطور الشهري للودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع

(بملايين الدراهم)

المكونات	1993	1994											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
حسابات الشيكات	35.459	35.403	35.545	36.907	37.347	37.797	39.047	40.449	40.603	39.420	39.742	39.957	40.735
الحسابات الجارية	17.659	16.491	16.694	16.932	16.789	17.120	16.882	18.010	18.100	18.386	18.636	18.544	19.371
الحسابات على دفاتر	12.729	13.009	13.114	13.271	13.524	13.675	13.773	14.008	14.111	14.215	14.397	14.556	14.773
ودائع أخرى	4.186	3.620	3.232	3.325	3.774	3.275	3.568	3.489	3.682	3.303	3.832	3.467	4.220
المجموع	**70.033**	**68.523**	**69.585**	**70.435**	**71.434**	**71.867**	**73.270**	**75.956**	**76.496**	**75.324**	**76.607**	**76.524**	**79.099**

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 47 - بيان التطور الشهري لمقابلات الموجودات النقدية وشبه النقدية

(بملايين الدراهم)

المكونات	1993	1994											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الموجودات الخارجية الصافية (1)													
معهد الاصدار	36.901	37.177	35.710	36.506	36.184	37.754	38.170	39.641	39.899	39.151	39.114	39.945	40.752
بنوك الودائع	1.273	1.255	1.303	1.236	1.225	1.157	1.008	1.426	1.238	1.004	815	486	745
المجموع (I)	**38.174**	**38.432**	**37.013**	**37.742**	**37.409**	**38.911**	**39.178**	**41.067**	**41.137**	**40.155**	**39.929**	**40.431**	**41.497**
الديون على الخزينة													
الديون الصافية لمعهد الاصدار	8.224	8.406	11.349	9.275	10.245	10.271	10.599	10.556	10.994	10.842	12.105	11.149	7.129
محفظة السندات العمومية لدى بنوك الودائع و معهد الإصدار	44.621	46.917	46.180	46.425	46.061	46.537	46.643	46.446	47.079	47.693	48.588	48.951	51.292
ودائع البنوك لدى مركز الشيكات البريدية	36	46	27	49	42	28	25	27	66	46	42	28	25
ودائع المؤسسات والخواص لدى الخزينة ومركز الشيكات البريدية	6.531	6.365	6.510	6.924	6.865	6.999	7.093	6.911	6.966	6.428	6.288	6.677	6.783
المجموع (II)	**59.412**	**61.734**	**64.066**	**62.673**	**63.213**	**63.835**	**64.360**	**63.940**	**65.105**	**65.009**	**67.023**	**66.805**	**65.229**
القروض المقدمة للاقتصاد (2)													
معهد الاصدار	9.402	8.050	7.742	8.282	7.923	7.735	7.639	7.999	8.270	8.124	8.046	7.885	8.928
بنوك الودائع	62.351	62.760	63.891	63.918	65.552	64.532	65.631	67.780	67.565	67.748	68.237	68.391	70.408
المجموع (III)	**71.753**	**70.810**	**71.633**	**72.200**	**73.475**	**72.267**	**73.270**	**75.779**	**75.835**	**75.872**	**76.283**	**76.276**	**79.336**
مجموع المقابلات (I+II+III)	**169.339**	**170.976**	**172.712**	**172.615**	**174.097**	**175.013**	**176.808**	**180.786**	**182.077**	**181.036**	**183.235**	**183.512**	**186.062**
صافي العناصر الأخرى	11.194-	13.708-	13.299-	11.895-	12.778-	12.424-	12.735-	12.563-	12.233-	11.709-	12.697-	12.824-	11.820-
الموجودات النقدية	**158.145**	**157.268**	**159.413**	**160.720**	**161.319**	**162.589**	**164.073**	**168.223**	**169.844**	**169.327**	**170.538**	**170.688**	**174.242**

(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج.

(2) باستثناء الديون المترتبة على الخارج.

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 48 - بيان التطور الشهري للموجودات الخارجية (1)

(بملايين الدراهم)

المكونات	1993	1994											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الاحتياطيات الدولية الإجمالية لدى معهد الإصدار													
الموجودات من الذهب	1.950	1.950	1.950	1.950	1.950	1.950	1.950	1.950	1.950	1.950	1.950	1.950	1.950
الموجودات من العملات القابلة للتحويل	34.266	34.389	33.104	33.811	33.452	35.036	35.572	37.043	37.206	36.387	36.503	37.437	38.131
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	333	334	232	230	230	192	193	192	295	268	266	236	236
رصيد الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	761	761	761	761	761	761	761	761	761	761	761	761	761
الاكتتاب في صندوق النقد العربي	274	275	276	274	274	271	271	270	270	268	267	270	270
العملات الغير القابلة للتحويل	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
المجموع (I)	**37.602**	**37.727**	**36.341**	**37.044**	**36.685**	**38.228**	**38.765**	**40.234**	**40.500**	**39.652**	**39.765**	**40.672**	**41.366**
الموجودات الخارجية الإجمالية لدى بنوك الودائع (II)	**5.002**	**5.012**	**5.314**	**4.845**	**4.945**	**4.802**	**4.770**	**5.364**	**5.288**	**6.886**	**6.580**	**6.587**	**6.765**
أ. مجموع الموجودات الخارجية الإجمالية (I+II)	**42.604**	**42.739**	**41.655**	**41.889**	**41.630**	**43.030**	**43.535**	**45.598**	**45.788**	**46.538**	**46.345**	**47.259**	**48.131**
الالتزامات الخارجية لمعهد الإصدار													
الالتجاء للمؤسسات الدولية	191	192	192	191	191	191	194	191	191	191	191	191	191
إلتزامات أخرى	510	358	439	347	310	283	401	402	410	310	460	536	423
المجموع (I)	**701**	**550**	**631**	**538**	**501**	**474**	**595**	**593**	**601**	**501**	**651**	**727**	**614**
الالتزامات الخارجية لبنوك الودائع (II)	**3.729**	**3.757**	**4.011**	**3.609**	**3.720**	**3.645**	**3.762**	**3.938**	**4.050**	**5.882**	**5.765**	**6.101**	**6.020**
ب. مجموع الالتزامات الخارجية (I+II)	**4.430**	**4.307**	**4.642**	**4.147**	**4.221**	**4.119**	**4.357**	**4.531**	**4.651**	**6.383**	**6.416**	**6.828**	**6.634**
مجموع الموجودات الخارجية الصافية (أ-ب)	**38.174**	**38.432**	**37.013**	**37.742**	**37.409**	**38.911**	**39.178**	**41.067**	**41.137**	**40.155**	**39.929**	**40.431**	**41.497**

(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج.

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 49 - بيان التطورالشهري للديون على الخزينة

(بملايين الدراهم)

المكونات	1993	1994											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الديون الخاصة بمعهد الأصدار													
تسبيقات للدولة	8.719	8.921	11.891	9.817	10.761	10.878	11.162	11.111	11.666	11.490	12.355	11.763	7.707
تعبئة السفاتج الجمركية وسندات الالتزام المكفولة	-	-	12	-	-	-	-	-	-	-	418	-	-
ودائع بنك المغرب بحساب الشيكات البريدية	28	28	27	27	27	27	23	28	27	28	39	28	27
المجموع الإجمالي ...	**8.747**	**8.949**	**11.930**	**9.844**	**10.788**	**10.905**	**11.185**	**11.139**	**11.693**	**11.518**	**12.812**	**11.791**	**7.734**
يسقط منها : ودائع الخزينة لدى بنك المغرب وأوراق وقطع نقدية بحوزة المحاسبين العموميين	523-	543-	581-	569-	543-	634-	586-	583-	699-	676-	707-	642-	605-
المجموع الصافي (I) ...	**8.224**	**8.406**	**11.349**	**9.275**	**10.245**	**10.271**	**10.599**	**10.556**	**10.994**	**10.842**	**12.105**	**11.149**	**7.129**
سندات عمومية لدى الجهاز البنكي													
. معهد الإصدار	5	10	1	1	2	-	1	8	-	2	2	1	571
. بنوك الودائع	44.616	46.907	46.179	46.424	46.059	46.537	46.642	46.438	47.079	47.691	48.586	48.950	50.721
المجموع (II).....	**44.621**	**46.917**	**46.180**	**46.425**	**46.061**	**46.537**	**46.643**	**46.446**	**47.079**	**47.693**	**48.588**	**48.951**	**51.292**
ودائع البنوك لدى مركز الشيكات البريدية (III) ...	**36**	**46**	**27**	**49**	**42**	**28**	**25**	**27**	**66**	**46**	**42**	**28**	**25**
ودائع المؤسسات والخواص (VI) (مقابل قيمة الودائع بالخزينة وبالشيكات البريدية)	**6.531**	**6.365**	**6.510**	**6.924**	**6.865**	**6.999**	**7.093**	**6.911**	**6.966**	**6.428**	**6.288**	**6.677**	**6.783**
مجموع الديون الصافية على الخزينة (VI+III+II+I)...	**59.412**	**61.734**	**64.066**	**62.673**	**63.213**	**63.835**	**64.360**	**63.940**	**65.105**	**65.009**	**67.023**	**66.805**	**65.229**

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 50 - القروض المقدمة للإقتصاد و الممولة من الموارد النقدية (1)

(بملايين الدراهم)

	1993	1994											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
معهد الإصدار													
الخصم	599	184	455	315	233	289	48	219	643	349	36	3	512
التسبيقات	7.045	7.086	6.836	6.873	6.886	6.911	6.972	7.021	7.078	7.193	7.252	7.279	7.307
السندات الجاري تحصيلها	1.758	780	451	1.094	804	535	619	759	549	582	758	603	1.109
المجموع	**9.402**	**8.050**	**7.742**	**8.282**	**7.923**	**7.735**	**7.639**	**7.999**	**8.270**	**8.124**	**8.046**	**7.885**	**8.928**
بنوك الودائع													
قروض لأجل قصير	46.580	46.750	47.823	47.743	49.455	48.279	49.095	51.178	50.397	50.328	50.583	50.678	52.184
قروض لأجل متوسط	12.039	12.165	12.208	12.314	12.153	12.293	12.542	12.529	13.002	13.204	13.369	13.396	13.941
قروض لأجل طويل	3.732	3.845	3.860	3.861	3.944	3.960	3.994	4.073	4.166	4.216	4.285	4.317	4.283
المجموع	**62.351**	**62.760**	**63.891**	**63.918**	**65.552**	**64.532**	**65.631**	**67.780**	**67.565**	**67.748**	**68.237**	**68.391**	**70.408**
مجموع القروض المقدمة للإقتصاد	**71.753**	**70.810**	**71.633**	**72.200**	**73.475**	**72.267**	**73.270**	**75.779**	**75.835**	**75.872**	**76.283**	**76.276**	**79.336**

(1) باستثناء الديون المترتبة على الخارج و المدرجة ضمن الموجودات الخارجية.

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م.51 - بيان تطور استعمالات وموارد بنوك الودائع

(البنوك المسجلة والقرض الشعبي)

(بملايين الدراهم)

	نهاية دجنبر 1992	نهاية دجنبر 1993*	نهاية دجنبر 1994	التغيرات المبالغ	التغيرات %
الاستعمالات					
1. الأموال السائلة والإحتياطي النقدي	**7.253**	**8.772**	**8.404**	**- 368**	**- 4,2**
الموجودات بالصندوق	962	1.090	1061	- 29	- 2,7
بنك المغرب	120	1.354	100	- 1.254	- 92,6
الاحتياطي النقدي	6.171	6.328	7.243	915	14,5
2. الديون على الخزينة	**39.548**	**44.657**	**51.309**	**6.652**	**14,9**
الودائع وماشابهها	33	36	25	- 11	- 30,6
أذينات الخزينة	39.515	44.621	51.284	6.663	14,9
3. القروض المقدمة للاقتصاد	**61.833**	**65.839**	**73.723**	**7.884**	**12,0**
لأجل قصير (1)	47.701	50.068	55.499	5.431	10,8
لأجل متوسط	10.924	12.039	13.941	1.902	15,8
لأجل طويل	3.208	3.732	4.283	551	14,8
4. قروض المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة	**515**	**508**	**604**	**96**	**18,9**
5. سندات بالمحفظة	**8.567**	**8.937**	**11.241**	**2.304**	**25,8**
المساهمات	2.315	3.234	4.172	938	29,0
سندات أخرى	6.252	5.703	7.069	1.366	24,0
6. الموجودات الخارجية (2)	**1.902**	**1.811**	**3.613**	**1.802**	**99,5**
النقود	202	184	177	- 7	- 3,8
البنوك والمراسلون بالخارج	1.700	1.627	3.436	1.809	111,2
7. المعقرات	**4.292**	**5.033**	**5.541**	**508**	**10,1**
8. استعمالات أخرى صافية	-	-	-		
المجموع	**123.910**	**135.557**	**154.435**	**18.878**	**13,9**
الموارد					
1. ودائع تحت الطلب	**66.636**	**70.033**	**79.099**	**9.066**	**12,9**
حسابات الشيكات	33.715	35.459	40.735	5.276	14,9
حسابات جارية	17.239	17.659	19.371	1.712	9,7
حسابات على الدفاتر	12.008	12.729	14.773	2.044	16,1
ودائع أخرى	3.674	4.186	4.220	34	0,8
2. ودائع لأجل	**36.425**	**42.687**	**45.958**	**3.271**	**7,7**
حسابات وأذينات لأجل استحقاق ثابت	36.425	42.687	45.958	3.271	7,7
3. تسليفات معهد الاصدار	**2.566**	**965**	**1.108**	**143**	**14,8**
التسبيقات	62	5	716	711	-
الخصم	2.504	960	392	- 568	- 59,2
4. تسليفات المؤسسات المالية المتخصصة	**447**	**211**	**256**	**45**	**21,3**
5. الالتزامات الخارجية	**3.205**	**3.729**	**6.020**	**2.291**	**61,4**
اقتراضات وحسابات بالعملات الأجنبية (تحت الطلب ولأجل)	2.706	3.264	5.307	2.043	62,6
البنوك والمراسلون بالخارج	499	465	713	248	53,3
6. المخصصات	**2.011**	**2.596**	**3.754**	**1.158**	**44,6**
7. رأس المال والاحتياطيات	**10.382**	**12.973**	**14.832**	**1.859**	**14,3**
8. موارد مختلفة صافية	**2.238**	**2.363**	**3.408**	**1.045**	**44,2**
المجموع	**123.910**	**135.557**	**154.435**	**18.878**	**13,9**
(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج	3.492	3.186	3.151		

(2) باستثناء الديون المترتبة على الخارج .

(*) أرقام مراجعة.

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 52 - بيان تطور الاستعمالات والموارد المجمعة للمؤسسات المالية المتخصصة

(بملايين الدراهم)

	نهاية دجنبر 1992	نهاية دجنبر 1993	نهاية دجنبر 1994	التغيرات المبالغ	التغيرات %
الاستعمالات					
1. محتويات الصندوق والقيم المتعين تحصيلها	**296**	**1.003**	**330**	**673 -**	**67,1 -**
2. الديون على الخزينة	**7.191**	**7.980**	**10.966**	**2.986**	**37,4**
. الودائع لأجل وماشابهها	244	598	709	111	18,6
. أذينات وسندات الإلتزام	6.947	7.382	10.257	2.875	38,9
3. الديون على البنوك	**1.132**	**935**	**1.053**	**118**	**12,6**
. الودائع تحت الطلب	414	523	591	68	13,0
. ودائع لأجل وتسليفات	718	412	462	50	12,1
4. القروض المقدمة للاقتصاد	**34.072**	**35.542**	**37.631**	**2.089**	**5,9**
. لأجل قصير	5.989	5.277	5.869	592	11,2
. لأجل متوسط وطويل	28.083	30.265	31.762	1.497	4,9
5. سندات بالمحفظة	**3.529**	**3.823**	**3.680**	**143 -**	**3,7 -**
. المساهمات	1.161	1.333	1.372	39	2,9
. سندات أخرى	2.368	2.490	2.308	182 -	7,3 -
6. المعقرات	**1.604**	**1.863**	**2.066**	**203**	**10,9**
7. استعمالات أخرى صافية	**2.392**	**2.792**	**2.350**	**442 -**	**15,8 -**
المجموع	**50.216**	**53.938**	**58.076**	**4.138**	**7,7**
الموارد					
1. الأموال الذاتية	**5.958**	**6.911**	**8.093**	**1.182**	**17,1**
الرساميل والامدادات	1.711	1.961	2.307	346	17,6
الاحتياطيات	1.311	1.379	1.206	173 -	12,5 -
المخصصات	2.623	3.193	4.174	981	30,7
عناصر أخرى	313	378	406	28	7,4
2. مساعدات الدولة	**617**	**547**	**393**	**154 -**	**28,2 -**
3. الاقتراضات الخارجية	**13.779**	**13.997**	**13.744**	**253 -**	**1,8 -**
4. الاقتراضات الداخلية	**10.178**	**10.642**	**11.232**	**590**	**5,5**
- سندات الإلتزام وأذينات	9.663	10.134	10.628	494	4,9
. سندات الإلتزام	4.258	5.301	6.231	930	17,5
. الأذينات	5.405	4.833	4.397	436 -	9,0 -
- قروض وتسبيقات البنوك	515	508	604	96	18,9
5. ودائع	**19.670**	**21.836**	**24.606**	**2.770**	**12,7**
- ودائع مجمعة *	5.501	6.025	7.125	1.100	18,3
. ودائع تحت الطلب	4.459	4.726	5.618	892	18,9
. ودائع لأجل	1.042	1.299	1.507	208	16,0
- ودائع أخرى	14.169	15.811	17.481	1.670	10,6
6. تسليفات معهد الإصدار	**14**	**5**	**8**	**3**	**60,0**
- الخصم	14	5	-	5 -	100,0 -
- التسبيقات	-	-	8	8	100,0
7. موارد أخرى صافية	-	-	-	-	-
المجموع	**50.216**	**53.938**	**58.076**	**4.138**	**7,7**

(*) الودائع المجمعة من طرف البنك الوطني للانماء الاقتصادي والقرض العقاري والسياحي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 53 - بيان التطورالشهري للقروض المقدمة للإقتصاد الموزعة من طرف بنوك الودائع
(المصنفة حسب طبيعتها)

(بملايين الدراهم)

	1993	1994											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
قروض للخزينة	**35.212**	**35.055**	**36.055**	**35.849**	**37.320**	**36.162**	**37.007**	**38.793**	**38.381**	**37.724**	**37.485**	**37.620**	**38.819**
. تسهيلات الصندوق	22.608	23.130	24.141	23.671	24.838	23.616	23.567	24.162	23.753	22.809	22.996	22.525	22.641
. الأوراق التجارية المسحوبة على المغرب	5.434	4.905	4.797	4.628	5.052	4.991	5.212	5.245	5.160	4.956	4.924	4.993	5.842
. تسبيقات على البضائع و سندات التخزين	3.529	3.653	3.590	3.528	3.469	3.517	3.946	5.030	5.063	5.206	5.081	4.929	4.531
. خصم الشيكات	854	842	857	920	923	930	940	1.018	984	1.243	958	1.131	1.585
. تسبيقات مختلفة	2.787	2.525	2.670	3.102	3.038	3.108	3.342	3.338	3.421	3.510	3.526	4.042	4.220
قروض أخرى	**31.135**	**31.388**	**31.813**	**31.865**	**31.821**	**32.074**	**32.469**	**33.246**	**33.903**	**33.965**	**34.119**	**34.188**	**35.508**
. قروض للتجهيز	9.622	9.324	9.314	9.623	9.259	9.373	9.434	9.396	9.760	9.903	9.969	10.008	10.482
. قروض للتصدير (1)	4.777	4.830	4.921	4.801	4.726	4.656	4.597	4.829	4.859	4.631	4.402	4.360	4.583
. قروض للسكنى	5.124	5.135	5.070	5.015	5.068	5.093	5.137	5.149	5.257	5.338	5.392	5.370	5.409
. قروض للا ستهلاك	2.485	2.516	2.524	2.499	2.684	2.660	2.641	2.738	3.037	2.810	3.115	2.836	2.889
. قروض مقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة	508	512	510	614	468	463	463	464	462	462	578	463	604
. ديون معلقة الأداء (2)	5.966	6.022	6.072	6.178	6.412	6.459	6.677	6.757	6.895	7.009	6.982	7.276	7.407
. اعتمادات أخرى	2.653	3.049	3.402	3.135	3.204	3.370	3.520	3.913	3.633	3.812	3.681	3.875	4.134
المجموع	**66.347**	**66.443**	**67.868**	**67.714**	**69.141**	**68.236**	**69.476**	**72.039**	**72.284**	**71.689**	**71.604**	**71.808**	**74.327**

(1) الديون المترتبة على الخارج وقروض التمويل المسبق للصادرات.

(2) ديون تثيرالشك ومشكوك فيها ومفتقدة على الإطلاق.

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 53 مكرر- بيان تطورالقروض للإقتصاد الموزعة من طرف بنوك الودائع

(بملايين الدراهم)

	1993	1994											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
قروض لأجل قصير	**43.479**	**43.410**	**44.487**	**44.272**	**45.565**	**44.519**	**45.189**	**47.373**	**46.986**	**46.126**	**45.824**	**45.756**	**47.430**
. تسهيلات الصندوق	22.608	23.130	24.141	23.671	24.838	23.616	23.567	24.162	23.753	22.809	22.996	22.525	22.641
. الأوراق التجارية المسحوبة على المغرب	5.434	4.905	4.797	4.628	5.052	4.991	5.212	5.245	5.160	4.956	4.924	4.993	5.842
. تسبيقات على البضائع وسندات التخزين	3.529	3.653	3.590	3.528	3.469	3.517	3.946	5.030	5.063	5.206	5.081	4.929	4.531
. خصم الشيكات	854	842	857	920	923	930	940	1.018	984	1.243	958	1.131	1.585
. قروض مباشرة للاستهلاك	1.263	1.212	1.180	1.167	1.204	1.247	1.262	1.301	1.352	1.366	1.378	1.372	1.379
. قروض للتجهيز	296	327	332	350	273	340	280	354	273	288	284	266	314
. قروض للتصدير (1).....	4.777	4.830	4.921	4.801	4.726	4.656	4.597	4.829	4.859	4.631	4.402	4.360	4.583
. قروض للسكني	297	287	279	256	260	260	265	277	282	277	286	281	292
. اعتمادات لشركات قروض الاستهلاك	646	729	762	746	805	817	776	827	862	841	872	849	890
. قروض للمؤسسات المالية المتخصصة	508	512	510	614	468	463	463	464	462	462	578	463	604
. اعتمادات أخرى	3.267	2.983	3.118	3.591	3.547	3.682	3.881	3.866	3.936	4.047	4.065	4.587	4.769
قروض لأجل متوسط	**12.039**	**12.165**	**12.208**	**12.314**	**12.153**	**12.293**	**12.542**	**12.529**	**13.002**	**13.204**	**13.369**	**13.396**	**13.941**
. قروض للتجهيز	8.710	8.391	8.370	8.678	8.360	8.405	8.550	8.475	8.921	9.035	9.092	9.136	9.561
. قروض للسكني	2.075	2.078	2.016	1.972	1.978	1.981	1.993	1.971	2.024	2.072	2.091	2.055	2.069
. قروض مباشرة للاستهلاك	576	575	582	586	675	596	603	610	823	603	865	615	620
. اعتمادات أخرى	678	1.121	1.240	1.078	1.140	1.311	1.396	1.473	1.234	1.494	1.321	1.590	1.691
قروض لأجل طويل	**3.732**	**3.845**	**3.860**	**3.861**	**3.944**	**3.960**	**3.994**	**4.073**	**4.166**	**4.216**	**4.285**	**4.317**	**4.283**
. قروض للتجهيز	616	606	612	595	626	628	604	567	566	580	593	606	607
. قروض للسكني	2.752	2.770	2.775	2.787	2.830	2.852	2.879	2.901	2.951	2.989	3.015	3.034	3.048
. اعتمادات أخرى	364	469	473	479	488	480	511	605	649	647	677	677	628
ديون غير مرتبة	**1.131**	**1.001**	**1.241**	**1.089**	**1.067**	**1.005**	**1.074**	**1.307**	**1.235**	**1.134**	**1.144**	**1.063**	**1.266**
المجموع	**60.381**	**60.421**	**61.796**	**61.536**	**62.729**	**61.777**	**62.799**	**65.282**	**65.389**	**64.680**	**64.622**	**64.532**	**66.920**
ديون معلقة الأداء	**5.966**	**6.022**	**6.072**	**6.178**	**6.412**	**6.459**	**6.677**	**6.757**	**6.895**	**7.009**	**6.982**	**7.276**	**7.407**
المجموع	**66.347**	**66.443**	**67.868**	**67.714**	**69.141**	**68.236**	**69.476**	**72.039**	**72.284**	**71.689**	**71.604**	**71.808**	**74.327**

(1) الديون المترتبة على الخارج و قروض التمويل المسبق للصادرات.

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 54 - بيان التطورالشهري لالتجاء البنوك لمعهد الإصدار

(بملايين الدراهم)

	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
1992												
إلتجاء بواسطة سندات عمومية	5.346	8.055	5.754	7.772	6.987	7.505	8.759	10.091	7.139	104	4	2
إلتجاء بواسطة سندات خصوصية	2.886	3.256	3.414	3.338	4.048	3.166	3.477	3.422	3.360	3.272	2.750	2.109
إلتجاء بواسطة سندات متوسطة الأجل	555	516	419	482	549	551	558	523	619	663	606	455
المجموع (1)	**8.787**	**11.827**	**9.587**	**11.592**	**11.584**	**11.222**	**12.794**	**14.036**	**11.118**	**4.039**	**3.360**	**2.566**
المتوسط اليومي للإلتجاءات	9.533	10.754	11.853	11.559	11.816	12.401	12.758	14.025	13.342	8.358	4.624	3.529
1993												
إلتجاء بواسطة سندات عمومية	377	575	317	261	855	436	398	526	115	106	6	5
إلتجاء بواسطة سندات خصوصية	2.624	2.805	2.406	2.498	2.624	2.021	2.305	2.148	1.895	1.238	1.387	919
إلتجاء بواسطة سندات متوسطة الأجل	370	362	296	266	244	257	259	235	185	129	76	41
المجموع (1)	**3.371**	**3.742**	**3.019**	**3.025**	**3.723**	**2.714**	**2.962**	**2.909**	**2.195**	**1.473**	**1.469**	**965**
المتوسط اليومي للإلتجاءات	2.905	3.648	3.199	3.403	2.990	2.994	3.250	3.151	2.737	2.005	1.866	1.465
1994												
إلتجاء بواسطة سندات عمومية	10	1	1	2	-	1	8	-	2	2	1	563
إلتجاء بواسطة سندات خصوصية	210	711	567	186	219	25	226	713	415	37	3	545
إلتجاء بواسطة سندات متوسطة الأجل	19	53	73	74	74	23	-	-	-	-	-	-
المجموع (1)	**239**	**765**	**641**	**262**	**293**	**49**	**234**	**713**	**417**	**39**	**4**	**1.108**
المتوسط اليومي للإلتجاءات	852	863	831	681	405	220	534	849	697	379	32	56

(1) الإلتجاء ات في نهاية الشهر - أرقام مأخوذة من الإحصائيات النقدية.

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م.55 - السوق النقدية القائمة بين البنوك

	1993						1994											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المتوسط
1. التجاءات البنوك إلى المؤسسات المالية المتخصصة	211	301	276	289	227	330	680	654	649	300	291	491	256	395
2. التجاءات المؤسسات المالية المتخصصة للبنوك	50	50	50	154	5	-	-	-	-	-	116	-	140	43
الالتجاءات الصافية للبنوك لدى المؤسسات المالية المتخصصة (1-2)	(161)	(251)	(226)	(135)	(222)	(330)	(680)	(654)	(649)	(300)	(175)	(491)	(116)	(352)
3. القروض ما بين البنوك	317	579	656	627	1.072	1.204	1.526	1.486	555	361	153	1.028	1.374	885
4. القروض مابين المؤسسات المالية المتخصصة .	-	-	-	-	33	-	-	-	35	180	195	160	110	59
المجموع	**578**	**930**	**982**	**1.070**	**1.337**	**1.534**	**2.206**	**2.140**	**1.239**	**841**	**755**	**1.679**	**1.880**	**1.382**
5. تدخلات بنك المغرب	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	697	58
المجموع (1+2+3+4+5)	**578**	**930**	**982**	**1.070**	**1.337**	**1.534**	**2.206**	**2.140**	**1.239**	**841**	**755**	**1.679**	**2.577**	**1.440**
معدلات الفائدة :														
. المتوسط اليومي	7,04	6,57	6,75	5,6	5,75	5	5	5,8	6,25	5,3	5	5	5,25	5,61
. نهاية الشهر	7	5,75	7,75	5,25	5	5	5	5,25	5,5	5	5	5	8	5,63

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م.56 - المبلغ الجاري لأذينات الخزينة

المدة	1993			1994		
	البنوك	مكتتبون آخرون	المجموع	البنوك	مكتتبون آخرون	المجموع
5 أسابيع	1.850	940	2.790	-	-	-
13 أسبوعا	2.620	29	2.649	2.070	400	2.470
26 أسبوعا	300	-	300	200	-	200
52 أسبوعا	1.550	773	2.323	3.580	650	4.230
سنتان	27	1.126	1.153	-	615	615
5 سنوات	-	1.978	1.978	-	2.218	2.218
10 سنوات	-	250	250	1.620	2.205	3.825
15 سنة	-	50	50	2.000	3.232	5.232
المجموع	**6.347**	**5.146**	**11.493**	**9.470**	**9.320**	**18.790**

المصدر : بنك المغرب.

م.57 - معدلات الفائدة المطبقة على أذينات الخزينة بالمزايدة

المدة	آخر سنة 1993			آخر سنة 1994		
	المعدل الأدنى	المعدل الأعلى	المعدل المتوسط المرجح	المعدل الأدنى	المعدل الأعلى	المعدل المتوسط المرجح
5 أسابيع	8	12	9,58	6	7,50	6,68
13 أسبوعا	9	13,50	11,05	6	8,50	6,91
26 أسبوعا	10	13	11,42	6,50	9,50	8,42
52 أسبوعا	11,50	13,50	12,47	8,25	10,50	9,10
سنتان	11,75	12,75	12,73	-	-	-
5 سنوات	12	13	12,50	11	11	11
10 سنوات	12	12,45	12,45	10,75	11,50	11,11
15 سنة	12,25	12,25	12,25	10,50	11	10,68

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م.58 - توظيفات العناصر الإقتصادية غير المالية

(بملايين الدراهم)

	المبلغ الجاري عند نهاية السنة			التغيرات	
	1992	1993	1994	1993	1994
أ. الموجودات السائلة	**101.666**	**106.337**	**117.685**	**4.671**	**11.348**
- أوراق وقطع نقدية	35.745	37.202	41.107	1.457	3.905
- ودائع تحت الطلب (باستثناء الحسابات على دفاتر)	65.921	69.135	76.578	3.214	7.443
. لدى النظام المصرفي	57.172	60.263	67.383	3.091	7.120
منه : البنوك المتخصصة [1]	(3.706)	(3.838)	(4.406)	(132)	(568)
. الخزينة العمومية ومركز الشيكات البريدية	6.561	6.531	6.783	30 -	252
. ودائع أخرى تحت الطلب [2]	2.188	2.341	2.412	153	71
ب. توظيفات لأجل قصير	**61.702**	**68.850**	**77.344**	**7.148**	**8.494**
- حسابات على دفاتر	14.912	15.959	18.684	1.047	2.725
. النظام المصرفي	12.762	13.617	15.930	855	2.313
منه : البنوك المتخصصة	(754)	(888)	(1.157)	(134)	(269)
. صندوق التوفير الوطني	2.150	2.342	2.754	192	412
- ودائع لأجل	37.467	43.986	47.464	6.519	3.478
. النظام المصرفي	37.467	43.986	47.464	6.519	3.478
منه : البنوك المتخصصة	(1.042)	(1.299)	(1.506)	(257)	(207)
- أذينات الخزينة لأجل قصير	5.513	7.571	11.068	2.058	3.497
. أذينات لأجل ستة أشهرلدى العموم	3.770	5.651	9.020	1.881	3.369
. اقتراضات لمدة سنة واحدة	910	1.080	1.760	170	680
. اقتراضات لمدة سنتين (مخصصة للمغاربة المقيمين بالخارج)	422	467	188	45	279 -
. مزايدات (عناصر اقتصادية غير مالية)	411	373	100	38 -	273 -
- أوراق خزينة المقاولات	3.810	1.334	128	2.476 -	1.206 -
ج. توظيفات لأجل متوسط وطويل	**7.719**	**9.241**	**11.756**	**1.522**	**2.515**
- اقتراضات الخزينة لمدة ثلاث سنوات	1.011	1.133	1.474	122	341
- اقتراضات الخزينة لمدة خمس سنوات	5.171	6.760	9.149	1.589	2.389
- سندات التجهيز	1.372	1.260	1.096	112 -	164 -
- سندات أخرى لأجل متوسط وقصير	165	88	37	77 -	51 -
د. ادخار مؤسسي	**41.309**	**46.877**	**52.752**	**5.568**	**5.875**
- صناديق مؤسسات التقاعد والاحتياط	20.660	23.521	26.336	2.861	2.815
منها : الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح التقاعد	(6.898)	(8.063)	(9.090)	(1.165)	(1.027)
الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي	(7.716)	(8.530)	(9.419)	(814)	(889)
- الاحتياطيات التقنية لشركات التأمين	20.649	23.356	*26.416	2.707	3.060
مجموع جزئي	**212.396**	**231.305**	**259.537**	**18.909**	**28.232**
هـ. أسهم الشركات [3]	-	-	-	**10.169**	**9.192**
المجموع	-	-	-	**29.078**	**37.424**

(*) أرقام مقدرة.

(1) البنك الوطني للإنماء الإقتصادي، الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والقرض العقاري و السياحي.

(2) يتعلق الأمر أساسا بالودائع تحت الطلب غير المؤسسية لدى صندوق الإيداع والتدبير.

(3) نظرا لعدم توفر المعطيات المتعلقة بالأسهم التي بحوزة العناصر الإقتصادية غير المالية، فإن الإصدارات الجديدة لأسهم الشركات وحدها تؤخذ في الاعتبار.

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م.58 مكرر- توظيفات العناصرالإقتصادية غير المالية
حسب شبكات التجميع

(بملايين الدراهم)

شبكات التجميع	المبلغ الجاري عند نهاية السنة			التغيرات	
	1992	1993	1994	1993	1994
- النظام المصرفي	**107.401**	**117.866**	**130.777**	**10.465**	**12.911**
منه : البنوك المتخصصة (1)	5.502	6.025	7.069	523	1.044
- شبكة الخزينة العمومية والبريد	**21.943**	**25.685**	**32.361**	**3.742**	**6.676**
- صندوق الإيداع والتدبير والمصالح المسيرة (2)	**10.459**	**11.921**	**13.234**	**1.462**	**1.313**
- مؤسسات التأمين والاحتياط	**33.038**	**37.297**	***41.930**	**4.259**	**4.633**
منها : - شركات التأمين	20.649	23.356	*26.416	2.707	3.060
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	7.716	8.530	9.419	814	889
مجموع الوسطاء الماليين	**172.841**	**192.769**	**218.302**	**19.928**	**25.533**
المقاولات والخواص					
. أوراق وقطع نقدية	35.745	37.202	41.107	1.457	3.905
. السوق الأولية للأدوات المالية الخاصة (3)	-	-	-	7.693	7.986
مجموع التوظيفات	-	-	-	**29.078**	**37.424**

(*)أرقام مقدرة.

(1) ما كان يدعى سابقا المؤسسات المالية المتخصصة : البنك الوطني للإنماء الإقتصادي، الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والقرض العقاري والسياحي.

(2) صندوق الإيداع والتدبير، النظام الجماعي لمنح التقاعد والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين.

(3) نظرا لعدم توفر المعطيات المتعلقة بالأسهم التي بحوزة العناصر الإقتصادية غير المالية، فإن الإصدارات الجديدة للشركات وحدها تؤخذ في الاعتبار.

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م.59 - التمويل الداخلي للإقتصاد

(بملايين الدراهم)

	المبلغ الجاري عند نهاية السنة			التغيرات	
	1992	1993	1994	1993	1994
1. تمويل الخزينة العمومية	**83.252**	**92.741**	**107.464**	**9.489**	**14.723**
- من لدن الوسطاء الماليين	**63.459**	**69.398**	**77.857**	**5.939**	**8.459**
. تسبيقات بنك المغرب	9.333	8.196	7.102	1.137 -	1.094 -
. ودائع لدى الخزينة ومركز الشيكات البريدية	61	64	52	3	12 -
. محفظة السندات العمومية للبنوك	39.515	44.621	51.292	5.106	6.671
. محفظة السندات العمومية لدى باقي الوسطاء الماليين	14.550	16.517	19.411	1.967	2.894
- من لدن المقاولات والخواص	**19.793**	**23.343**	**29.607**	**3.550**	**6.264**
. ودائع لدى الخزينة ومركز الشيكات البريدية	6.561	6.531	6.783	30 -	252
. أذينات لمدة 6 أشهر	3.770	5.651	9.020	1.881	3.369
. اقتراضات الخزينة	7.514	9.440	12.571	1.926	3.131
. أذينات الخزينة الأخرى (1)	1.948	1.721	1.233	227 -	488 -
2. تمويل الجماعات المحلية	**2.855**	**3.123**	**3.173**	**268**	**50**
- من لدن صندوق التجهيز الجماعي	2.855	3.123	3.173	268	50
3. تمويل المقاولات والخواص	**-**	**-**	**-**	**15.061**	**17.729**
- من لدن الوسطاء الماليين	**105.293**	**112.661**	**122.404**	**7.368**	**9.743**
. القروض	103.516	110.185	119.770	6.669	9.585
. محفظة السندات	1.777	2.476	2.634	699	158
- بواسطة سوق الأوراق المالية	**-**	**-**	**-**	**7.693**	**7.986**
. أوراق الخزينة	3.810	1.334	128	2.476 -	1.206 -
. أسهم الشركات (2)	-	-	-	10.169	9.192
المجموع	**-**	**-**	**-**	**24.818**	**32.502**
منه : - تمويل عن طريق الوساطة	-	-	-	13.575	18.252
- تمويل مباشر	-	-	-	11.243	14.250

(1) سندات التجهيز، أذينات بالمزايدة، اكتتابات برسم استخدام حساب رأس المال و في إطار إعادة هيكلة المقاولات العمومية.

(2) نظرا لعدم توفر المعطيات المتعلقة بالأسهم التي بحوزة العناصر الإقتصادية غير المالية، فإن الإصدارات الجديدة للشركات وحدها تؤخذ في الإعتبار.

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م.60 - معدلات الفائدة الدائنة

(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل	
	في دجنبر 1993	في دجنبر 1994
1. ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة		
أ. حسابات تحت الطلب		
البنوك	دون مقابل	دون مقابل
حسابات لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	5 (حد أقصى)	دون مقابل
ب. الحسابات على الدفاتر		
صندوق التوفير الوطني	9	9
الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	9 (حد أقصى)	7 (حد أدنى)
البنوك ومؤسسات أخرى	8,5 (حد أدنى)	7 (حد أدنى)
ج. الودائع بالدرهم القابل للتحويل		
(تحت الطلب ولأجل)	معدل حر	معدل حر
د. الودائع بالعملة الأجنبية		
(لأجل)	معدل حر	معدل حر
ه. الحسابات لأجل وسندات الصندوق		
(لمدة 3 أشهر أو أكثر)	معدل حر	معدل حر
2. أذينات وسندات صادرة عن المؤسسات المالية المتخصصة		
أذينات لمدة سنة يصدرها الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	4,25	4,25
أذينات لمدة 5 سنوات (غير مضمونة من طرف الدولة)	معدل حر	معدل حر
سندات إلزامية لمدة 10 سنوات	12,75	11,0
سندات إلزامية لمدة 15 سنة	12,75	11,0
3. أوراق الخزينة	معدل حر	معدل حر

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م.60 - معدلات الفائدة الدائنة (تتمة)

(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل	
	في دجنبر 1993	في دجنبر 1994
4. أذينات وسندات صادرة عن الخزينة		
أ. أذينات على صيغ موجهة للجمهور		
- لمدة 6 أشهر	10,5	9,5
- لمدة سنة واحدة	11,5	10,0
- لمدة ثلاث سنوات	12,5	10,5
- لمدة خمس سنوات	13,0	11,0
ب. أذينات في الحساب الجاري		
(مخصصة للبنوك والشركات المالية وغيرالمالية)		
- إكتتابات إلزامية		
(الحد الادنى من السندات العمومية)	4,25	4,25
- إكتتابات حرة		
(السوق النقدية)	معدل السوق	معدل السوق
ج. أذينات لمدة سنتين		
(المغاربة القاطنون بالخارج)	11.0	10.0
د. أذينات لمدة 5 سنوات		
(حساب رأس المال)	10,5	9,5
ه. سندات إلزامية للدولة أو مضمونة من طرف الدولة		
- لمدة 10 سنوات	12,75	11,0
- لمدة 15 سنة	12,75	11.0

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م.61 - معدلات إعادة التمويل لدى بنك المغرب

(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل	
	في دجنبر 1993	في دجنبر 1994
1. تسهيلات للبنوك والمؤسسات المالية المتخصصة		
الديون المترتبة على الخارج وتسليفات التمويل المسبق للصادرات	8	7
قروض متوسطة الأجل قابلة لإعادة الخصم (مقاولات صغرى ومتوسطة والمقاولون الشباب)	8	7
تسبيقات داخل السوق النقدية (سندات عمومية أو خصوصية)	معدل متغير	معدل متغير
تسبيقات خاصة		
- لمدة 7 أيام	18	18
- لمدة 8 إلى 15 يوما	21	21
- لمدة 16 يوما حتى نهاية الشهر	24	24
2. تسليفات للدولة		
التسبيقات الاتفاقية	مجانية	مجانية
التسبيقات القانونية	مجانية	مجانية
تسبيقات غير مباشرة (على السفاتج الجمركية و سندات الإلتزام المكفولة)	8,5	8,5

المصدر : بنك المغرب.

م.62 - معدلات الفائدة المعمول بها في السوق النقدية

(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

1994	بنك المغرب			الأبناك	
	يوم واحد	3 أيام	7 أيام	السعر المتوسط المرجح	السعر في نهاية الشهر
يناير	12,75	12,625	12,50	6,57	5,75
فبراير	12,25	12,125	12,00	6,75	5,50
مارس	12,25	12,125	12,00	5,60	5,25
ابريل	12,25	12,125	12,00	5,75	5,00
مايو	12,25	12,125	12,00	5,00	5,00
يونيو	12,25	12,125	12,00	5,00	5,00
يوليوز	12,25	12,125	12,00	5,80	5,25
غشت	12,25	12,125	12,00	6,25	5,50
شتنبر	12,25	12,125	12,00	5,30	5,00
اكتوبر	12,25	12,125	12,00	5,00	5,00
نونبر	12,25	12,225	12,00	5,00	5,00
دجنبر	12,25	12,125	12,00	5,25	8,00

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 63 - معدل الفائدة المرجعي والحد الأقصى لنسب الفائدة المدينة

(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	معدل الفائدة المرجعي (1)	الحد الأقصى لنسب الفائدة المدينة (2)
1994		
يناير	11,45	13,95
فبراير	11,45	13,95
مارس	11,25	13,75
أبريل – شتنبر	9	12 و 13
أكتوبر 1994 ـ مارس 1995	9	12 و 13

(1) - يناير – مارس . معدل الفائدة المرجعي يساوي معدل الفائدة المتوسط المرجح للودائع لأمد 6 و 12 شهرا.

- ابتداء من فاتح أبريل 1994 أصبح المعدل المرجعي يساوى سعر الفائدة الأساسي للبنوك.

(2) - يناير - مارس 1994 : الحد الأقصى لنسب الفائدة المدينة يساوى السعر المرجعي زائد نقطتين و نصف.

- أبريل - مارس 1995 . الحد الأقصى لنسب الفائدة المدينة يساوى :

. 12% (سعر الفائدة الأساسي + 3 نقط) بالنسبة للقروض القصيرة والمتوسطة الأجل.

. 13% (سعر الفائدة الأساسي + 4 نقط) بالنسبة للقروض الطويلة الاجل.

المصدر : بنك المغرب.

م. 63 - مكرر - معدلات الفائدة المدينة

(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل	
	في دجنبر 1993	في دجنبر 1994
أ. القروض القصيرة الأجل		
كافة القروض (1)	معدل حر	معدل حر
ماعدا :		
- الديون المترتبة على الخارج وتسليفات التمويل المسبق للصادرات	10	10
- القروض المضمونة من طرف الصندوق المغربي للصفقات	11	10
- سندات تخزين الحبوب	12,5	-
ب. القروض المتوسطة الأجل		
كافة القروض (1)	معدل حر	معدل حر
ماعدا :		
- القروض الممنوحة لبعض المقاولين	9	9
- القروض الممنوحة للمقاولات الصغرى والمتوسطة	12	11
- تسبيقات على تعبئة الديون على الخارج	-	11
ج. القروض الطويلة الأجل		
كافة القروض (1)	معدل حر	معدل حر

(1) انظر الملحق 63 : معدل الفائدة المرجعي والحد الأقصى لنسب الفائدة المدينة.

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 64 - أسعار أهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب (1)

(أسعار التحويل)

	نهاية دجنبر 1993		نهاية مارس 1994		نهاية يونيو 1994		نهاية شتنبر 1994		نهاية دجنبر 1994	
	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
1 فرنك فرنسي	1,63186	1,64168	1,64131	1,65119	1,65847	1,66845	1,67560	1,68568	1,67123	1,68129
1 دولار الولايات المتحدة الأمريكية	9,6126	9,6898	9,3584	9,4336	9,0594	9,1322	8,8383	8,9093	8,9238	8,9954
1 دولار كندي	7,2393	7,2975	6,7652	6,8196	6,5527	6,6053	6,5827	6,6355	6,3510	6,4020
1 جنيه إسترليني	14,243	14,357	13,899	14,011	13,942	14,054	13,961	14,073	13,953	14,065
1 مارك ألماني	5,5436	5,5881	5,5995	5,6444	5,6820	5,7276	5,7140	5,7598	5,7558	5,8020
1 فلوران هولندي	4,9564	4,9962	4,9859	5,0259	5,0661	5,1067	5,1004	5,1414	5,1389	5,1801
100 فرنكات بلجيكية	26,635	26,849	27,179	27,397	27,581	27,803	27,778	28,002	28,002	28,226
1 فرنك سويسري	6,5069	6,5591	6,6374	6,6907	6,7407	6,7949	6,8798	6,9350	6,8093	6,8639
1000 ليرة إيطالية	5,6129	5,6579	5,8123	5,8589	5,7159	5,7619	5,6813	5,7269	5,4911	5,5353
100 بسيطة إسبانية	6,7460	6,8002	6,8743	6,9295	6,8824	6,9376	6,8965	6,9519	6,7650	6,8194
100 ين ياباني	8,6062	8,6754	9,0952	9,1682	9,1456	9,2190	8,9764	9,0484	8,9571	9,0291
1 وحدة نقدية أوروبية	10,729	10,815	10,799	10,885	10,860	10,948	10,915	11,003	10,929	11,017

(1) يقوم بنك المغرب كذلك كل يوم عمل بتسعير العملات التالية : الكرونا النرويجية ، الكرونا السويدية، الكرونا الدنماركية، الشلين النمساوي، الاسكودو البرتغالي، المارك الفنلاندي، الدينار التونسي، الدينار الكويتي، الريال السعودي، درهم الإمارات العربية المتحدة، الدينار الليبي، الدينار الجزائري، و الاوقية الموريطانية.

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مرسوم رقم 2.94.20 صادر في 22 من جمادى الآخرة 1416 (16 نوفمبر 1995) لتطبيق القانون رقم 03.94 المتعلق بالتبرع بالدم البشري وأخذه واستخدامه.

الوزير الأول ،

بناء على القانون رقم 03.94 المتعلق بالتبرع بالدم البشري وأخذه واستخدامه الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.95.133 بتاريخ 19 من صفر 1416 (18 يونيو 1995) ؛

وباقتراح من وزير الصحة العمومية ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 29 من ذي القعدة 1414 (11 ماي 1994) ،

رسم ما يلي :

الفصل الأول

اخذ الدم

المادة 1

تطبيقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة 4 من القانون رقم 03.94 المشار إليه أعلاه ، يجب أن يخضع الدم المتبرع به للتحاليل البيولوجية التالية :

- تحديد فصيلة الدم ABO وعامل البندر (Rh). ويجب أن يكون الهدف من تحديد فصيلة عامل البندر البحث عن مولدات المضادات D و C و E. ولا يعتبر بمثابة عامل البندر السالب (- Rh) إلا الدم الذي لا يحتوي على مولدات المضادات السالفة الذكر ؛
- قياس معدل الهيموغلوبين والكسر الحجمي للكريات الحمراء ؛
- الكشف المصلي للزهري (السفلس) ؛
- رصد مولد المضاد HBS (واسم التهاب الكبد B) ؛
- رصد الأجسام الضدية الموجهة ضد الفيروس المسبب لفقدان المناعة المكتسبة (السيدا) ؛
- رصد التهاب الكبد C وتقدير جرعات ALAT ؛
- البحث عن الهيموليزين ضد A وضد B في فصيلة الدم O. وإذا ثبت وجودها يتم إلصاق بطاقة على كيس الدم تحمل عبارة « لا يحقن هذا الدم إلا لأشخاص من فصيلة الدم O » ؛
- الكشف المنظم للراصات غير المنتظمة.

ويجوز تتميم وتغيير هذه القائمة بقرار لوزير الصحة العمومية اعتبارا لتطور المعارف الطبية.

المادة 2

طبقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة 6 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 03.94 ، يجب أن تكون كل عملية من عمليات أخذ الدم مسبوقة بفحص طبي للمتبرع به.

المادة 3

لا يجوز أن يفوق عدد مرات أخذ الدم خمس مرات في السنة بالنسبة إلى الرجال وثلاث مرات في السنة بالنسبة إلى النساء.

ويجب أن تفصل بين كل عمليتين من عمليات أخذ الدم مدة لا تقل عن شهرين بالنسبة إلى الرجال وعن ثلاثة أشهر بالنسبة إلى النساء.

غير أنه لا يجوز أن يتعدى عدد مرات أخذ الدم الخاص للصفيحات أو الكريات البيضاء أو الكريات الحمراء أو البلاسما ، مرة واحدة كل ثلاثة أشهر عندما تتم عملية أخذ الدم بواسطة آلة استخراج الكريات البيضاء والصفيحات ومرة واحدة كل خمسة عشر يوما عندما يتعلق الأمر بآلة فصل البلاسما عن الكريات.

المادة 4

لا يمكن أن تتجاوز كمية الدم المأخوذة خلال كل حصة أخذ الدم 400 مل دون احتساب العينات الضرورية للتحاليل.

كما لا يمكن أن تتجاوز هذه الكمية 600 مل عندما يتعلق الأمر بحالات أخذ الدم الخاصة.

المادة 5

لا يجوز أن يتبرع بالدم :

1 ـ الأشخاص المصابون بأحد الأمراض الآتية :

- مرض الكلية المزمن ؛
- مرض الغدد الصم المزمن ؛
- داء السكري ؛
- مرض التشمع ؛
- التهاب الكبد الحاد أو المزمن ؛
- داء فقدان المناعة المكتسبة (السيدا) ؛
- قرحة المعدة ؛
- الربو ؛
- أمراض الدم المزمنة ؛
- السرطان ؛
- مرض الذبحة ؛
- مرض الاحتشاء.

2 ـ الأشخاص الذين أقاموا بوسط يعيث فيه داء البرداء ؛

3 ـ الأشخاص المدمنون على المخدرات (بواسطة الحقن).

ويمكن تتميم هذه القائمة بقرار لوزير الصحة العمومية.

المادة 6

الموانع المؤقتة للتبرع بالدم هي كالتالي :

- الضغط الدموي الادنى الذي يفوق 10 سم هج ؛
- الضغط الدموي الأعلى الذي يفوق 16 سم هج ؛
- حالة السكر ؛
- التلقيح الذي لم يمر عليه 21 يوما ؛
- المداواة المصلية التي لم يمر عليها 15 يوما ؛
- المتابعة لعلاج ما ؛
- التهاب الرئة الحاد ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

- أمراض الدم الحادة ؛
- الحمل ؛
- الوضع الذي لم تمر عليه 6 أشهر ؛
- وقف الحمل الذي لم تمر عليه 3 أشهر ؛
- المتابعة للإرضاع ؛
- المتابعة لعلاج نفسي ؛
- العملية الجراحية التي لم تمر على إنجازها ثلاثة أشهر ؛
- السن دون الثمانية عشرة.

ويمكن تتميم هذه القائمة بقرار لوزير الصحة العمومية.

المادة 7

يجوز للطبيب حين إجراء الفحص المنصوص عليه في المادة 2 من هذا المرسوم أن يرفض القيام بعملية أخذ الدم بسبب أمراض غير الأمراض المحددة في المادتين 4 و 5 أعلاه إذا كان لهذه العملية خطر على صحة المتبرع أو المتلقي.

الفصل الثاني

حقن الدم

المادة 8

قبل مباشرة أية عملية لحقن الدم أو مشتقاته يجب أن تحدد وصفة طبية ، مكتوبة وموقعة من طرف طبيب ، هوية المتلقي وفصيلة دمه وكذا طبيعة وكمية المادة المراد حقنها.

المادة 9

باستثناء حالة الاستعمال المستعجل للدم أو للكريات الحمراء لفصيلة الدم O عامل البندر السالب (- Rh) وحالة حقن الدم الذاتي ، يستدعي كل حقن للكريات الحمراء معرفة « فصيلة دم » المتلقي والبحث عن توافق دم المتبرع مع دم المتلقي.

المادة 10

لا تجوز مباشرة أخذ الدم لأجل الحقن الذاتي المشار إليه في المادة 9 من القانون رقم 03.94 السالف الذكر إلا من طرف دكتور في الطب وبتعليمات من هذا الأخير.

المادة 11

يجب أن يخبر المريض الذي يكون مقبلا على الحقن الذاتي بأخطار وإيجابيات ومتطلبات وكيفية إجراء هذه التقنية. ولا يؤخذ الدم لأجل الحقن الذاتي إلا بعد الحصول على موافقة المعني بالأمر كتابة أو من يمثله قانونا وإلا إذا كانت الفحوص الأولية الآتية عادية :

- الفحص السريري الكامل :
  * لحالة الأوردة ؛
  * لحالة الجلد.
- الفحوص التكميلية :
  * مخطط القلب الكهربائي ؛
  * التصوير الإشعاعي للرئة ؛
  * مقياس الاينات الدموية والبولية ؛
  * صيغة الدم ؛
  * حصيلة وقف النزيف.

ويخضع الدم المأخوذ لأجل الحقن الذاتي لنفس التحاليل البيولوجية المشار إليها في المادة الأولى من هذا المرسوم.

المادة 12

يخصص كيس الدم المأخوذ لأجل الحقن الذاتي لصاحبه فقط. ويجب أن يحمل كيس الدم اسم ونسب وتاريخ ميلاد وجنس ورقم ملف المريض بالإضافة إلى تاريخ انتهاء مدة صلاحية الكيس.

المادة 13

يسبق كل حقن ذاتي بمراقبة لفصيلة الدم ABO بسرير المريض بواسطة بطاقة المراقبة « ما قبل الحقن ».

المادة 14

إن أخذ مشتقات الدم المخصصة للحقن الذاتي وتحضيرها وحفظها وتوزيعها من اختصاص مراكز تحاقن الدم التابعة لوزارة الصحة العمومية.

المادة 15

يقصد بعبارة « وسط علاجي » المنصوص عليها في المادة 10 من القانون رقم 03.94 السالف الذكر المراكز الاستشفائية والمستشفيات ودور الولادة المتوفرة على طبيب والمصحات.

المادة 16

يرفق كل كيس للدم الكامل أو خثارات الكريات الحمراء ببطاقة للمراقبة « ما قبل الحقن » لإجراء اختبارات التوافق في النظام ABO بسرير المريض.

ويلزم أن يباشر اختبار التوافق قبل حقن كل كيس للدم.

ويحتفظ ببطاقة المراقبة المشار إليها أعلاه في ملف المريض.

الفصل الثالث

تحضير المواد الدموية وحفظها ووضع لصائق عليها وإيداعها

المادة 17

يتم تحضير المواد الدموية ذات الأصل البشري والمستعملة لأغراض علاجية انطلاقا من الدم المأخوذ من أشخاص يتمتعون بصحة جيدة والذين تم إثبات قدرتهم على تحمل أخذ الدم بوصفة طبية طبقا للمادة الثانية أعلاه على أن تراعى في ذلك الأحكام الواردة في المادة 8 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 03.94.

المادة 18

لا يجوز تحضير الدم البشري ومشتقاته ذات العمر القصير ، كخثارات الكريات الحمراء والبلاسما وخثارات الصفيحات إلا من طرف دكتور في الطب أو صيدلي أو تحت إمرتهم وداخل مصالح تحاقن الدم التابعة لوزارة الصحة العمومية فقط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة 19

يتم إيداع الدم البشري ومشتقاته ذات العمر القصير في التشكيلات الصحية التي يعينها وزير الصحة العمومية وعند الاقتضاء في المصالح المخصصة لذلك التابعة للتشكيلات الاستشفائية لإدارة الدفاع الوطني أو لمصحات القطاع الخاص.

المادة 20

توضع على كل كيس للدم أو قارورة لمشتقاته لصيقة لأجل التعريف بهما. وتحمل هذه اللصيقة رقما استدلاليا وبيانا لتاريخ انتهاء مدة صلاحية المادة الموجودة داخلها.

المادة 21

يحفظ الدم الكامل وخثارات الكريات الحمراء داخل غرفة باردة أو آلة تبريد تتراوح درجة الحرارة فيهما بين 4 و 6 سنتجراد.

وتختلف مدة حفظ الدم الكامل وخثارات الكريات الحمراء حسب نوع مانع التخثر المستعمل.

المادة 22

يجوز حفظ البلاسما المجمد خلال 12 شهرا في درجة حرارية تبلغ 30 سنتجراد تحت الصفر.

المادة 23

تحفظ خثارات الصفيحات لمدة 5 أيام في درجة حرارية تساوي 18 سنتجراد وفي وضع متحرك بصفة مستمرة.

المادة 24

تتلف، عن طريق الترميد وتحت مسؤولية طبيب، المواد الدموية المنتهية مدة صلاحيتها أو الملوثة أو التي لا تخضع لمعايير الجودة المحددة في أحكام القانون رقم 03.94 السالف الذكر وفي هذا المرسوم.

المادة 25

طبقا لمقتضيات المادة 12 من القانون رقم 03.94 المشار إليه أعلاه، يباشر المركز الوطني لتحاقن الدم ومبحث الدم التابع لوزارة الصحة العمومية المراقبة المسبقة لجودة البلاسما الذي يستعمل لتحضير مشتقات الدم الثابتة.

ويعمل المركز الوطني لتحاقن الدم ومبحث الدم على تزويد المختبرات التي تنتج الأدوية المشتقة من الدم بالبلاسما.

المادة 26

تحدد بقرار لوزير الصحة العمومية لائحة مشتقات الدم الثابتة الناتجة عن الفصل الفيزيائي الكيميائي للدم.

الفصل الرابع

أحكام مختلفة

المادة 27

تسلم الرخصة الإدارية المشار إليها في المادة 13 من القانون رقم 03.94 السالف الذكر من طرف وزير الصحة العمومية.

المادة 28

يعهد بتنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية إلى وزير الصحة العمومية.

وحرر بالرباط في 22 من جمادى الآخرة 1416 (16 نوفمبر 1995).

الإمضاء : عبد اللطيف الفيلالي.

وقعه بالعطف :

وزير الصحة العمومية،

الإمضاء : الدكتور أحمد العلمي.

مرسوم رقم 2.94.590 صادر في 22 من جمادى الآخرة 1416 (16 نوفمبر 1995) لتطبيق القانون رقم 34.94 المتعلق بالحد من تقسيم الأراضي الفلاحية الواقعة داخل دوائر الري ودوائر الاستثمار في الأراضي الفلاحية غير المسقية.

الوزير الأول،

بناء على القانون رقم 34.94 المتعلق بالحد من تقسيم الأراضي الفلاحية الواقعة داخل دوائر الري ودوائر الاستثمار بالأراضي الفلاحية غير المسقية والصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.95.152 بتاريخ 13 من ربيع الأول 1416 (11 أغسطس 1995)؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 24 من رجب 1415 (27 ديسمبر 1994)،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تحدد مساحة الاستغلال الدنيا المنصوص عليها في المادة 2 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 34.94 بقرار لوزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي.

المادة الثانية

يمنح وزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي بعد استطلاع رأي الوزير التابع له قطاع النشاط المعني بالأمر الترخيص المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة 4 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 34.94.

ويحرر طلب الترخيص في مطبوعات تسلمها المصالح التابعة لوزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي.

ويبلغ وزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي إلى الطالب منح الترخيص أو رفضه المسبب بوجه قانوني.

المادة الثالثة

يرفع وزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي أو مفوضوه المنتدبون خصيصا لهذا الغرض الأمر إلى المحكمة المختصة قصد تعيين متصرف لادارة شؤون أحد العقارات المشاعة في الحالة المنصوص عليها في المادة 8 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 34.94.

المادة الرابعة

يسند إلى وزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 22 من جمادى الآخرة 1416 (16 نوفمبر 1995).

الامضاء : عبد اللطيف الفيلالي.

وقعه بالعطف :

وزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي،

الامضاء : حسن أبو أيوب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مرسوم رقم 2.95.410 صادر في 7 رجب 1416 (30 نوفمبر 1995) بتغيير مبلغ الرسم الجمركي المفروض على استيراد بعض المنتجات.

الوزير الأول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.57.170 الصادر في 23 من شوال 1376 (24 ماي 1957) بتحديد تعريفة الرسوم الجمركية المستوفاة عند الاستيراد ، كما وقع تغييره بالنصوص التالية له ؛

وعلى مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة التي تتولى تحصيلها إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة الموافق عليها بالظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.77.339 بتاريخ 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) ؛

وبعد الاطلاع على قانون المالية لسنة 1995 رقم 42.94 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.94.431 بتاريخ 28 من رجب 1415 (31 ديسمبر 1994) ولاسيما البند 1 بالمادة 2 منه ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم 914.92 الصادر في 21 من ذي الحجة 1412 (23 يونيو 1992) بتغيير مسمية التعريفة الجمركية ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 7 رجب 1416 (30 نوفمبر 1995) ،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تغير وفق البيانات الواردة في الجدول الملحق بهذا المرسوم (1) تعريفة الرسوم الجمركية المستوفاة عند الاستيراد المحددة بالظهير الشريف المشار إليه أعلاه رقم 1.57.170 بتاريخ 23 من شوال 1376 (24 ماي 1957) والمغير بالنصوص التالية له.

المادة الثانية

يسند إلى وزير المالية والاستثمارات الخارجية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية ويعمل بأحكامه من 13 رجب 1416 (6 ديسمبر 1995).

وحرر بالرباط في 7 رجب 1416 (30 نوفمبر 1995).

الامضاء : عبد اللطيف الفيلالي.

وقعه بالعطف :

وزير المالية والاستثمارات الخارجية ،

الامضاء : محمد القباج.

(1) يراجع الملحق في نشرة الترجمة الرسمية بالجريدة الرسمية عدد 4336 بتاريخ 13 رجب 1416 (6 ديسمبر 1995).

مرسوم رقم 2.95.421 صادر في 7 رجب 1416 (30 نوفمبر 1995) بتغيير مبلغ الرسم الجمركي المفروض على استيراد بعض المنتجات.

الوزير الأول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.57.170 الصادر في 23 من شوال 1376 (24 ماي 1957) بتحديد تعريفة الرسوم الجمركية المستوفاة عند الاستيراد ، كما وقع تغييره بالنصوص التالية له ؛

وعلى مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة التي تتولى تحصيلها إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة الموافق عليها بالظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.77.339 بتاريخ 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) ؛

وبعد الاطلاع على قانون المالية لسنة 1995 رقم 42.94 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.94.431 بتاريخ 28 من رجب 1415 (31 ديسمبر 1994) ولاسيما البند 1 بالمادة 2 منه ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم 914.92 الصادر في 21 من ذي الحجة 1412 (23 يونيو 1992) بتغيير مسمية التعريفة الجمركية ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 7 رجب 1416 (30 نوفمبر 1995) ،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تغير وفق البيانات الواردة في الجدول الملحق بهذا المرسوم (1) تعريفة الرسوم الجمركية المستوفاة عند الاستيراد المحددة بالظهير الشريف المشار إليه أعلاه رقم 1.57.170 بتاريخ 23 من شوال 1376 (24 ماي 1957) والمغير بالنصوص التالية له.

المادة الثانية

يسند إلى وزير المالية والاستثمارات الخارجية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية ويعمل بأحكامه من 13 رجب 1416 (6 ديسمبر 1995).

وحرر بالرباط في 7 رجب 1416 (30 نوفمبر 1995).

الامضاء : عبد اللطيف الفيلالي.

وقعه بالعطف :

وزير المالية والاستثمارات الخارجية ،

الامضاء : محمد القباج.

(1) يراجع الملحق في نشرة الترجمة الرسمية بالجريدة الرسمية عدد 4336 بتاريخ 13 رجب 1416 (6 ديسمبر 1995).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار لوزير النقل رقم 462.95 صادر في 13 من شوال 1415 (15 مارس 1995) بتغيير وتتميم قرار وزير الأشغال العمومية رقم 072.63 الصادر في 5 رمضان 1382 (30 يناير 1963) بشأن علامات جنسية الطائرات وتسجيلها وبتحديد إجراءات التقييد وتعريفة الأداءات الواجب استخلاصها.

وزير النقل ،

بناء على قرار وزير الأشغال العمومية رقم 072.63 الصادر في 5 رمضان 1382 (30 يناير 1963) بشأن علامات جنسية الطائرات وتسجيلها وبتحديد إجراءات التقييد وتعريفة الأداءات الواجب إستخلاصها ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو التالي الفصول 2 (الفقرة ج) و 5 و 9 و 10 من قرار وزير الأشغال العمومية المشار إليه أعلاه رقم 072.63 الصادر في 5 رمضان 1383 (30 يناير 1963) :

« الفصل الثاني (الفقرة ج). – على المسطحات .....
« وتوضع تحت حروف التسجيل عبارة (المغرب) بحروف عربية من
« نموذج يقبله مدير الملاحة الجوية المدنية. »

« الفصل الخامس. – يجب على كل شخص ذاتي أو معنوي اكتسب
« حقوقا في طائرة مسجلة بالمغرب أن ..... وأن يقدم إلى
« مديرية الملاحة الجوية المدنية في هذا الصدد طلبا في نظيرين. »

« الفصل التاسع. – إن الأداءات الواجب استخلاصها عند تسجيل طائرة
« أو حذفها من الدفتر أو تقييدها تحدد كما يلي حسب وزن الطائرات
« وهي فارغة :

« أ) فيما يخص تسليم شهادة التسجيل لطائرة تم تقييدها حديثا
« في السجل المغربي :

« – 500 درهم للطن بالنسبة للأطنان العشرة الأولى ؛

« – 100 درهم للطن بالنسبة لما فوق الطن العاشر.

« ب) فيما يخص تسليم شهادة التسجيل عند انتقال الملكية :

« – 100 درهم للطن.

« ج) فيما يخص تسليم نسخة من شهادة التسجيل :

« – 50 درهما للطن.

« د) فيما يخص شهادة الحذف :

« – 100 درهم.

« هـ) فيما يخص تقييد الحقوق المكتسبة من الطائرات :

« – 100 درهم للطن.

« و) فيما يخص تسليم النسخ المشهود بمطابقتها للأصل والمتعلقة
« بالمعلومات المبينة في دفتر التسجيل أو الأوراق المحتفظ بها في الملفات
« المتممة للسجل :

« – 100 درهم عن كل نسخة.

« يحتسب كل جزء من الطن كأنه طن واحد.

« وتدفع هذه الأداءات إلى القابض عند تقديم سند للمداخيل يسلمه
« مدير الملاحة الجوية المدنية. »

« الفصل العاشر. – يسند إلى مدير الملاحة الجوية المدنية تنفيذ
« ما جاء في هذا القرار. »

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 13 من شوال 1415 (15 مارس 1995).
الامضاء : سعيد اسكان.

قرار مشترك لوزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي ووزير المالية والاستثمارات الخارجية ووزير الأشغال العمومية رقم 2220.95 صادر في 3 ربيع الآخر 1416 (30 اغسطس 1995) بتحديد سعر المتر المكعب من الماء المطبق في دوائر الري.

وزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي ،

ووزير المالية والاستثمارات الخارجية ،

ووزير الأشغال العمومية ،

بناء على المرسوم رقم 2.69.37 الصادر في 10 جمادى الأولى 1389 (25 يوليو 1969) المتعلق بشروط توزيع واستخدام الماء في دوائر الري ولاسيما الفصل 3 منه ؛

وعلى القرار المشترك لوزير الفلاحة والإصلاح الزراعي ووزير الداخلية ووزير المالية ووزير التجهيز رقم 1154.83 الصادر في 5 ذي الحجة 1403 (13 سبتمبر 1983) بتحديد صيغة مراجعة سعر الماء المطبق في دوائر الري ،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرروا ما يلي :

المادة الأولى

يحدد وفق ما يلي السعر المسمى « سعر التوازن » المنصوص عليه في الفصل 3 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.69.37 الصادر في 10 جمادى الأولى 1389 (25 يوليو 1969) :

- دوائر الري بالغرب
(إقليما القنيطرة وسيدي قاسم) ..... 0،19 درهما للمتر المكعب ؛
- دوائر الري بالحوز
(ولاية مراكش وإقليم قلعة السراغنة) .. 0،17 درهما للمتر المكعب ؛
- دوائر الري بتادلة
(إقليما بني ملال وأزيلال) ..... 0،17 درهما للمتر المكعب ؛
- دوائر الري بدكالة (إقليم الجديدة) ..... 0،18 درهما للمتر المكعب ؛
- دوائر الري بملوية السفلى
(ولاية وجدة وإقليم الناضور) ..... 0،19 درهما للمتر المكعب ؛
- دوائر الري بوادي الملاح
(إقليم بنسليمان) ..... 0،19 درهما للمتر المكعب ؛
- دوائر الري بتافيلالت
(إقليما الرشيدية وفجيج) ..... 0،17 درهما للمتر المكعب ؛
- دوائر الري بدرعة
(إقليما ورزازات وطاطا) ..... 0،17 درهما للمتر المكعب ؛
- دوائر الري بسوس ماسة (ولاية اكادير وإقليم تارودانت) :
• قطاعات ماسة وسوس الأعلى ..... 0،19 درهما للمتر المكعب ؛
• قطاع إيسن التقليدي ..... 0،17 درهما للمتر المكعب ؛
• قطاع إيسن المغروس ..... 0،49 درهما للمتر المكعب ؛
• قطاع إيسن للمناوبة الزراعية ..... 0،52 درهما للمتر المكعب ؛
- دوائر الري باللوكوس
(إقليما العرائش والقنيطرة) ..... 0،19 درهما للمتر المكعب.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وينسخ القرار رقم 171.95 بتاريخ 22 من شعبان 1415 (24 يناير 1995) المتعلق بنفس الموضوع.

وحرر بالرباط في 3 ربيع الآخر 1416 (30 أغسطس 1995).

وزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي ، وزير المالية والاستثمارات الخارجية ،
الإمضاء : حسن أبو أيوب. الإمضاء : محمد القباج.

وزير الأشغال العمومية ،
الإمضاء : عبد العزيز مزيان بلفقيه.

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1650.95 صادر في 30 من ربيع الآخر 1416 (26 سبتمبر 1995) تمدد بموجبه إلى وزارة التربية الوطنية أحكام المرسوم رقم 2.94.223 بتاريخ 6 محرم 1415 (16 يونيو 1994) المحدث بموجبه لحساب وزارة الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر نظام لتكييف وتصنيف مقاولات البناء والأشغال العمومية.

وزير التربية الوطنية ،

بناء على المرسوم رقم 2.94.761 الصادر في 17 من جمادى الآخرة 1415 (21 نوفمبر 1994) في شأن إختصاصات وتنظيم وزارة التربية الوطنية ؛

وعلى المرسوم رقم 2.94.223 بتاريخ 6 محرم 1415 (16 يونيو 1994) المحدث بموجبه لحساب وزارة الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر نظام لتكييف وتصنيف مقاولات البناء والأشغال العمومية ولاسيما المادة 17 منه ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تمدد إلى وزارة التربية الوطنية أحكام المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.94.223 بتاريخ 6 محرم 1415 (16 يونيو 1994).

المادة الثانية

يتم هذا التمديد إستنادا إلى أعمال اللجنة المنصوص عليها في المادة الرابعة من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.94.223 بتاريخ 6 محرم 1415 (16 يونيو 1994) وعلى أساس شهادة التكييف والتصنيف التي يسلمها الوزير المكلف بالأشغال العمومية.

المادة الثالثة

إن قطاعات الأعمال موضوع التصنيف هي القطاعات الواردة في الجدول الملحق بقرار وزير الأشغال العمومية رقم 2889.94 بتاريخ 26 من ربيع الآخر 1415 (3 أكتوبر 1994).

المادة الرابعة

يدخل هذا القرار حيز التنفيذ بعد مرور ستة أشهر على نشره بالجريدة الرسمية ، غير أن مساطر المنافسة التي تم الشروع فيها قبل حلول هذا الأجل تظل خاضعة لمقتضيات الفقرة « ب » من المادة 11 من المرسوم رقم 2.76.479 بتاريخ 19 من شوال 1396 (14 أكتوبر 1976) المتعلق بصفقات الأشغال أو التوريدات أو الخدمات المبرمة لحساب الدولة.

المادة الخامسة

تحدد في قرار لاحق مبالغ الصفقات التي سيطبق في شأنها هذا النظام.

المادة السادسة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 30 من ربيع الآخر 1416 (26 سبتمبر 1995).

الامضاء : رشيد بن المختار.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار مشترك لوزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية ووزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي رقم 2512.95 صادر في 13 من جمادى الأولى 1416 (9 اكتوبر 1995) بإقرار معايير مغربية.

وزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية ،
ووزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.70.157 الصادر في 26 من جمادى الأولى 1390 (30 يوليو 1970) في شأن المعايير الصناعية الهادفة إلى توخي الجودة وتحسين الإنتاجية ، كما وقع تغييره بالظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.221 بتاريخ 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) ؛

وعلى المرسوم رقم 2.70.314 الصادر في 6 شعبان 1390 (8 اكتوبر 1970) المحدد بموجبه تأليف واختصاصات الهيئات المكلفة بالمعايير الصناعية الهادفة إلى توخي الجودة وتحسين الإنتاجية ؛

وبعد الاطلاع على الرأي الذي أبداه المجلس الأعلى الوزاري للجودة والإنتاجية خلال اجتماعه يوم 6 يونيو 1995 ،

قررا ما يلي :

المادة الأولى

تقر وتعتبر معايير مغربية المعايير المبينة في الملحق بهذا القرار[1].

المادة الثانية

توضع المعايير المشار إليها في المادة الأولى أعلاه رهن تصرف المعنيين بالأمر في مقر وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية (مصلحة المعايير الصناعية المغربية).

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 13 من جمادى الأولى 1416 (9 أكتوبر 1995).

وزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية ،
الإمضاء : ادريس جطو.

وزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي ،
الإمضاء : حسن أبو أيوب.

(1) يراجع الملحق في نشرة الترجمة الرسمية للجريدة الرسمية عدد 4336 بتاريخ 13 من رجب 1416 (6 ديسمبر 1995).

قرار لوزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 2654.95 صادر في 8 جمادى الآخرة 1416 (2 نوفمبر 1995) بتحديد شروط وكيفية إصدار القرض العقاري والفندقي لاقتراض سندي قدره 200 مليون درهم.

وزير المالية والاستثمارات الخارجية ،

بناء على المرسوم رقم 2.95.296 الصادر في 20 من محرم 1416 (19 يونيو 1995) بتخويل ضمان الدولة للاقتراضات التي يصدرها البنك الوطني للانماء الاقتصادي في حدود مبلغ لا يتجاوز أربعمائة مليون درهم (400.000.000 درهم) ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يؤذن للبنك الوطني للانماء الاقتصادي أن يقوم ، في نطاق الضمان المخول بالمرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.95.295 الصادر في 20 من محرم 1416 (19 يونيو 1995) بإصدار اقتراض سندي قدره مائة وخمسون مليون درهم (150.000.000 درهم).

القرض العقاري والفندقي في حدود مبلغ لا يتجاوز مليار درهم (1.000.000.000 درهم) ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يؤذن للقرض العقاري والفندقي أن يقوم في نطاق الضمان المخول بالمرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.95.296 الصادر في 20 من محرم 1416 (19 يونيو 1995) بإصدار اقتراض سندي قدره مائتا مليون درهم (200.000.000 درهم).

المادة الثانية

يتمثل هذا الاقتراض في سندات أجلها خمسة عشر سنة تصدر بسعر التكافؤ في قصاصات من فئة مائة وخمسين ألف درهم (150.000 درهم).

تستحق عن هذه السندات ، التي ينتفع بها ابتداء من 24 نوفمبر 1995 ، فائدة قدرها 10،5 % في السنة ، تدفع عند حلول أجلها في 24 نوفمبر من كل سنة وللمرة الأولى يوم 24 نوفمبر 1996.

المادة الثالثة

يتم استهلاك السندات المتعلقة بالاصدار المشار إليها في المادة الأولى في خمسة عشر قسطا سنويا متساويا ، يبتدىء أولها يوم 24 نوفمبر 1996.

المادة الرابعة

يتم الاكتتاب في هذا الاقتراض من 21 إلى 23 نوفمبر 1995.

المادة الخامسة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 8 جمادى الآخرة 1416 (2 نوفمبر 1995).

الامضاء : محمد القباج.

قرار لوزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 2655.95 صادر في 8 جمادى الآخرة 1416 (2 نوفمبر 1995) بتحديد شروط وكيفية إصدار البنك الوطني للانماء الاقتصادي لاقتراض سندي قدره 150 مليون درهم.

وزير المالية والاستثمارات الخارجية ،

بناء على المرسوم رقم 2.95.295 الصادر في 20 من محرم 1416 (19 يونيو 1995) بتخويل ضمان الدولة للاقتراضات التي يصدرها البنك الوطني للانماء الاقتصادي في حدود مبلغ لا يتجاوز أربعمائة مليون درهم (400.000.000 درهم) ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يؤذن للبنك الوطني للانماء الاقتصادي أن يقوم ، في نطاق الضمان المخول بالمرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.95.295 الصادر في 20 من محرم 1416 (19 يونيو 1995) بإصدار اقتراض سندي قدره مائة وخمسون مليون درهم (150.000.000 درهم).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الثانية

يتمثل هذا الاقتراض في سندات أجلها ثمان سنوات تصدر بسعر التكافؤ في قصاصات من فئة مائة ألف درهم (100.000 درهم).

تستحق عن هذه السندات ، التي ينتفع بها ابتداء من 16 نوفمبر 1995 ، فائدة قدرها 10 % في السنة ، تدفع عند حلول أجلها في 16 نوفمبر من كل سنة وللمرة الأولى يوم 16 نوفمبر 1996.

المادة الثالثة

يتم استهلاك السندات المتعلقة بالاصدار المشار إليها في المادة الأولى في ثمانية أقساط سنوية ، يبتدىء أولها يوم 16 نوفمبر 1996.

المادة الرابعة

يتم الاكتتاب في هذا الاقتراض من 13 إلى 15 نوفمبر 1995.

المادة الخامسة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 8 جمادى الآخرة 1416 (2 نوفمبر 1995).

الامضاء : محمد القباج.

قرار لوزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 2656.95 صادر في 8 جمادى الآخرة 1416 (2 نوفمبر 1995) بتحديد شروط وكيفية إصدار صندوق التجهيز الجماعي لاقتراض سندي قدره 250 مليون درهم.

وزير المالية والاستثمارات الخارجية ،

بناء على المرسوم رقم 2.94.299 الصادر في 13 من ذي الحجة 1414 (24 ماي 1994) بتخويل ضمان الدولة للاقتراضات التي يصدرها صندوق التجهيز الجماعي في حدود مبلغ إسمي لا يتجاوز ستمائة مليون درهم (600.000.000 درهم) ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يؤذن لصندوق التجهيز الجماعي أن يقوم ، في نطاق الضمان المخول بالمرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.94.299 الصادر في 13 من ذي الحجة 1414 (24 ماي 1994) بإصدار اقتراض سندي قدره مائتان وخمسون مليون درهم (250.000.000 درهم).

المادة الثانية

يتمثل هذا الاقتراض في سندات أجلها سبع سنوات تصدر بسعر التكافؤ في قصاصات من فئة مائة ألف درهم (100.000 درهم).

تستحق عن هذه السندات ، التي ينتفع بها ابتداء من 15 نوفمبر 1995 ، فائدة قدرها 10 % في السنة ، تدفع عند حلول أجلها في 15 نوفمبر من كل سنة وللمرة الأولى يوم 15 نوفمبر 1996.

المادة الثالثة

يتم استهلاك السندات المتعلقة بالاصدار المشار إليها في المادة الأولى في سبعة أقساط سنوية ، يبتدىء أولها يوم 15 نوفمبر 1996.

المادة الرابعة

يتم الاكتتاب في هذا الاقتراض من 13 إلى 14 نوفمبر 1995.

المادة الخامسة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 8 جمادى الآخرة 1416 (2 نوفمبر 1995).

الامضاء : محمد القباج.

قرار لوزير الطاقة والمعادن رقم 2671.95 صادر في 13 من جمادى الآخرة 1416 (7 نوفمبر 1995) بتغيير قرار وزير الطاقة والمعادن رقم 43.95 الصادر في 27 من رجب 1415 (30 ديسمبر 1994) بتحديد الأسعار التي تشترى بها من المصافي وتباع بها المحروقات السائلة وغاز البوطان.

وزير الطاقة والمعادن ،

بناء على المرسوم رقم 2.71.580 الصادر في 5 ذي القعدة 1391 (23 ديسمبر 1971) لتطبيق القانون رقم 008.71 الصادر في 21 من شعبان 1391 (12 أكتوبر 1971) المتعلق بتنظيم الأثمان ومراقبتها وشروط امساك المنتجات والبضائع وبيعها ؛

وعلى المرسوم رقم 2.72.536 الصادر في 12 من شعبان 1392 (21 سبتمبر 1972) بتفويض السلطة إلى الوزير المكلف بالمعادن فيما يخص تحديد أثمان منتجات الطاقة ؛

وعلى المرسوم رقم 2.95.221 الصادر في 14 من ذي القعدة 1415 (14 أبريل 1995) بتفويض بعض الصلاحيات والسلط إلى السيد محمد حما الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتنشيط الاقتصاد ؛

وعلى قرار وزير الطاقة والمعادن رقم 484.81 الصادر في 20 من رجب 1401 (25 ماي 1981) المتعلق بشروط استعمال الهامش الخاص لتمويل المخزونات الاحتياطية من أنواع الوقود السائلة والغازية ؛

وعلى قرار وزير الطاقة والمعادن رقم 43.95 الصادر في 27 من رجب 1415 (30 ديسمبر 1994) بتحديد الأسعار التي تشترى بها من المصافي وتباع بها المحروقات السائلة وغاز البوطان ، كما وقع تغييره ؛

وبعد استطلاع رأي اللجنة المركزية للأسعار ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تغير على النحو التالي المادتان الثالثة والسابعة من القرار المشار إليه أعلاه رقم 43.95 بتاريخ 27 من رجب 1415 (30 ديسمبر 1994) :

« المادة الثالثة. – تحدد على النحو التالي ابتداء من .....

« الأسعار الأساسية القصوى التي يباع بها غاز البوطان والمحروقات « السائلة للجمهور :

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

« – البوطان :

« * الحمولات التي تتجاوز

« 5 كيلوغرامات ..... 3.250،00 درهما للطن

« * الحمولات التي تقل عن

« 5 كيلوغرامات ..... 3.333،33 درهما للطن

« – الوقود الممتاز .....

« – البنزين العادي .....

« – البترول المستعمل للانارة .....

« – الغازوال .....

« – الفيول وال رقم 2 ..... »

« المادة السابعة. – تحدد الأسعار الأساسية القصوى التي يباع بها

« البوطان بالتقسيط .....

« .....

« وتتضمن على الخصوص ما يلي :

« – مصاريف وهوامش التعبئة والتوزيع بالجملة والتقسيط تحدد

« على الشكل التالي :

	الحمولات التي تفوق 5 كيلوغرامات	الحمولات التي تقل عن 5 كيلوغرامات أو تعادلها
« * التعبئة :		
« – مصاريف وهامش التعبئة.	250 درهما للطن	250 درهما للطن
« – مصاريف إغلاق القنينات.	20 درهما للطن	50 درهما للطن

« * التوزيع :

« – مصاريف وهامش « شركات

« التوزيع ..... 385،33 درهما للطن 449،67 درهما للطن

« – مصاريف وهامش « أصحاب

« المستودعات » ..... 353،33 درهما للطن 416،67 درهما للطن

« – هامش « الباعة بالتقسيط ». 160 درهما للطن 210 دراهم للطن

« – هامشا خاصا يحدد في 30 درهما للطن يخصص .....

« ..... »

(الباقي لاتغيير فيه)

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل بأحكامه من منتصف ليلة فاتح نوفمبر 1995.

وحرر بالرباط في 13 من جمادى الآخرة 1416 (7 نوفمبر 1995).

الامضاء : عبد اللطيف الكراوي.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول

المكلف بتنشيط الاقتصاد ،

الامضاء : محمد حما.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نصوص خاصة

مرسوم رقم 2.95.691 صادر في 2 جمادى الآخرة 1416 (27 أكتوبر 1995) بالاذن لصندوق الايداع والتدبير بالمساهمة في رأس مال الشركة المغربية للوساطة المالية (SMIF).

الوزير الأول ،

بيان الأسباب:

يعتزم صندوق الايداع والتدبير المساهمة في رأس مال الشركة المغربية للوساطة المالية (SMIF) وتهدف هذه الشركة الجديدة إلى الاسهام في تنمية السوق النقدية والسوق البنكية المشتركة والسوق الثانوية للدين القابل للتداول العام أو الخاص ؛

حيث إن رأس المال الأصلي للشركة المشار إليها أعلاه سيحدد بمائة مليون (100.000.000) درهم ؛

وبما أن هذه الشراكة ستمكن صندوق الايداع والتدبير من تعزيز امكانات تدخله في السوق المالية وتنويع خدماته أكثر من ذي قبل ؛

وبعد الاطلاع على المادة 8 من القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص والصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.90.01 بتاريخ 15 من رمضان 1410 (11 أبريل 1990) ؛

وباقتراح من وزير الخوصصة المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بمنشآت الدولة ،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يؤذن لصندوق الايداع والتدبير بالمساهمة في رأس مال الشركة المغربية للوساطة المالية.

المادة الثانية

يسند إلى وزير الخوصصة المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بمنشآت الدولة تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 2 جمادى الآخرة 1416 (27 أكتوبر 1995).

الامضاء : عبد اللطيف الفيلالي.

وقعه بالعطف :

وزير الخوصصة المنتدب لدى الوزير الأول

المكلف بمنشآت الدولة ،

الامضاء : عبد الرحمان السعيدي.

مرسوم رقم 2.95.692 صادر في 2 جمادى الآخرة 1416 (27 أكتوبر 1995) بالاذن للبنك المركزي الشعبي بالمساهمة بنسبة 21,5 % في رأس مال الشركة المغربية للوساطة المالية (SMIF).

الوزير الأول ،

بيان الأسباب :

يعتزم البنك المركزي الشعبي المساهمة في رأس مال الشركة المغربية للوساطة المالية (SMIF) وتهدف هذه الشركة الجديدة إلى الاسهام في تنمية السوق النقدية والسوق البنكية المشتركة والسوق الثانوية للدين القابل للتداول العام أو الخاص ؛

حيث إن رأس المال الأصلي للشركة المشار إليها أعلاه سيحدد بمائة مليون (100.000.000) درهم ؛

وبما أن المساهمة المقررة من البنك المركزي الشعبي في رأس مال الشركة المذكورة ستبلغ 21,50 % ؛

وحيث إن هذه الشراكة ستمكن البنك المركزي الشعبي من تعزيز امكانات تدخله في السوق المالية وتنويع خدماته أكثر من ذي قبل ؛

وبعد الاطلاع على المادة 8 من القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص والصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.90.01 بتاريخ 15 من رمضان 1410 (11 أبريل 1990) ؛

وباقتراح من وزير الخوصصة المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بمنشآت الدولة ،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يؤذن للبنك المركزي الشعبي بالمساهمة بنسبة 21,5 % في رأس مال الشركة المغربية للوساطة المالية.

المادة الثانية

يسند إلى وزير الخوصصة المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بمنشآت الدولة تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 2 جمادى الآخرة 1416 (27 أكتوبر 1995).

الامضاء : عبد اللطيف الفيلالي.

وقعه بالعطف :

وزير الخوصصة المنتدب لدى الوزير الأول

المكلف بمنشآت الدولة ،

الامضاء : عبد الرحمان السعيدي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مرسوم رقم 2.95.694 صادر في 2 جمادى الآخرة 1416 (27 أكتوبر 1995) في شأن البيع المباشر للمؤسسة الفندقية المسماة « فريواطو » بتازة

الوزير الأول ،

بناء على القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.90.01 بتاريخ 15 من رمضان 1410 (11 أبريل 1990) ولاسيما الفقرة 2 من المادة 4 منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.90.402 الصادر في 25 من ربيع الأول 1411 (16 أكتوبر 1990) بناء على الاذن المنصوص عليه في المادة 5 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 39.89 ولاسيما المادة 19 منه ؛

وبعد الاطلاع على القانون رقم 11.91 المتعلق بالموافقة على المرسوم رقم 2.90.402 بتاريخ 25 من ربيع الأول 1411 (16 أكتوبر 1990) والصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.6 بتاريخ 13 من جمادى الأولى 1413 (9 نوفمبر 1992) ؛

وعلى موافقة لجنة التحويل بتاريخ 12 سبتمبر 1995 ؛

وعلى المرسوم رقم 2.95.693 الصادر في 2 جمادى الآخرة 1416 (27 أكتوبر 1995) بتعيين المؤسسة المسماة « فريواطو » بتازة لتكون محل بيع مباشر ؛

وعلى عقد البيع المبرم في 26 سبتمبر 1995 بين وزير الخوصصة المكلف بمنشآت الدولة والسيد عبد اللطيف أبو حفص ، المغربي ، الساكن بشارع مولاي يوسف بجريسيف ، الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم R 44765 المسلمة في 31 ديسمبر 1991 ؛

وباقتراح من وزير الخوصصة المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بمنشآت الدولة ،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

المؤسسة الفندقية المسماة « فريواطو » الكائنة بتازة والمملوكة للمكتب الوطني المغربي للسياحة تباع إلى السيد عبد اللطيف أبو حفص ، المغربي ، الساكن بشارع مولاي يوسف بجريسف الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم R44 765 المسلمة في 31 ديسمبر 1991 بثمن إجمالي وجزافي مبلغه ثلاثة عشر مليون (13.000.000) درهم.

المادة الثانية

ينشر في الجريدة الرسمية كل من مقرر موافقة لجنة التحويل المتعلقة ببيع فندق فريواطو بتازة وهذا المرسوم الذي يسند تنفيذه إلى وزير الخوصصة المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بمنشآت الدولة.

وحرر بالرباط في 2 جمادى الآخرة 1416 (27 أكتوبر 1995).

الامضاء : عبد اللطيف الفيلالي.

وقعه بالعطف :

وزير الخوصصة المنتدب لدى الوزير الأول

المكلف بمنشآت الدولة ،

الامضاء : عبد الرحمان السعيدي.

* * *

لجنة التحويل

مقرر الموافقة

عقدت لجنة التحويل برئاسة السيد عبد الرحمان السعيدي وزير الخوصصة المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بمنشآت الدولة يوم 12 سبتمبر 1995 في الساعة الرابعة مساء اجتماعا حضره السادة :

- عبد اللطيف بلبشير ؛
- عبد الفتاح بنمنصور ؛
- عبد الله لحلو ؛
- المهدي بنزكري ؛
- عمر البحراوي.

وذلك للنظر في الطلب الذي قدمه الوزير المكلف بتحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص في شأن الموافقة على مشروع البيع المباشر للمؤسسة الفندقية المسماة « فريواطو » بتازة.

وبعد بحث التقرير الذي عرضه عليها الوزير المكلف بتحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص قررت لجنة التحويل الموافقة على الاقتراح المتعلق بالبيع المباشر للمؤسسة الفندقية المشار إليها أعلاه إلى السيد عبد اللطيف أبو حفص بثمن مبلغه ثلاثة عشر مليون (13.000.000) درهم وذلك وفقا لأحكام المادة 4 من القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص والصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.90.01 بتاريخ 15 من رمضان 1410 (11 أبريل 1990).

وحرر بالرباط في 12 سبتمبر 1995.

وزير الخوصصة

المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بمنشآت الدولة ،

الامضاء : عبد الرحمان السعيدي.

عبد اللطيف بلبشير. عبد الله لحلو. عبد الفتاح بنمنصور.

المهدي بنزكري. عمر البحراوي.

مرسوم رقم 2.95.719 صادر في 2 جمادى الآخرة 1416 (27 اكتوبر 1995) بتحويل نسبة 70 ٪ من رأس مال الشركة المسماة « SOTRAMEG » إلى القطاع الخاص.

الوزير الأول ،

بناء على القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص والصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.90.01 بتاريخ 15 من رمضان 1410 (11 ابريل 1990) ولاسيما المادة 3 منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.90.402 الصادر في 25 من ربيع الأول 1411 (16 أكتوبر 1990) بناء على الإذن المنصوص عليه في المادة 5 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 39.89 ولاسيما المادة 16 منه ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبعد الاطلاع على القانون رقم 11.91 المتعلق بالموافقة على المرسوم رقم 2.90.402 بتاريخ 25 من ربيع الأول 1411 (16 أكتوبر 1990) الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.6 بتاريخ 13 من جمادى الأولى 1413 (9 نوفمبر 1992) ؛

وعلى محضر لجنة التحويل بتاريخ 12 سبتمبر 1995 المتعلق بفتح طلبات العروض المحددة رقم 01/E/95 ؛

وباقتراح من وزير الخوصصة المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بمنشآت الدولة ،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تباع إلى المجموعة المسماة « مجموعة فؤاد فهيم وشركائه » الكائنة بزاوية زنقة عمر بن الخطاب وزنقة مليليا فال فلوري بالقنيطرة والنائب عنها السيد فؤاد فهيم عملا بالتوكيل المسند إليه الأسهم البالغ عددها 68.600 أي 70 ٪ من رأس مال شركة تحويل الدبس بالغرب « SOTRAMEG » والمملوكة لمكتب التنمية الصناعية « ODI» وشركة معامل السكر الوطنية بالغرب « SUNAG » وشركة معمل السكر الوطني ببهت « SUNAB ».

ويتم التحويل وفق الشروط المحددة في دفتر التكاليف مقابل ثمن مبلغه ثمانية ملايين وستمائة وخمسون ألف درهم (8.650.000).

المادة الثانية

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية إلى وزير الخوصصة المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بمنشآت الدولة.

وحرر بالرباط في 2 جمادى الآخرة 1416 (27 أكتوبر 1995).

الإمضاء : عبد اللطيف الفيلالي.

وقعه بالعطف :
وزير الخوصصة
المنتدب لدى الوزير الأول
المكلف بمنشآت الدولة ،
الإمضاء : عبد الرحمان السعيدي.

مرسوم رقم 2.95.708 صادر في 15 من جمادى الآخرة 1416 (9 نوفمبر 1995) بتعيين رئيس اللجنة الوطنية للسلامة النووية واثنين من أعضائها.

الوزير الأول ،

بناء على المرسوم رقم 2.94.666 الصادر في 4 رجب 1415 (7 ديسمبر 1994) المتعلق بالترخيص بإقامة المنشآت النووية ومراقبتها ولاسيما المادة 25 منه ؛

وباقتراح من وزير الطاقة والمعادن ووزير الصحة العمومية ،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يعين السيد عبد الحميد المكي برادة رئيسا للجنة الوطنية للسلامة النووية المشار إليها في المادة 25 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.94.666 الصادر في 4 رجب 1415 (7 ديسمبر 1994).

المادة الثانية

يعين السيدان ابراهيم الخليل الكداري والحسين الراضي عضوين في اللجنة المشار إليها في المادة 25 من المرسوم الآنف الذكر رقم 2.94.666 الصادر في 4 رجب 1415 (7 ديسمبر 1994).

المادة الثالثة

يسند إلى وزير الطاقة والمعادن ووزير الصحة العمومية ، كل واحد فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 15 من جمادى الآخرة 1416 (9 نوفمبر 1995).

الامضاء : عبد اللطيف الفيلالي.

وقعه بالعطف :
وزير الطاقة والمعادن ،
الامضاء : عبد اللطيف الكراوي.
وزير الصحة العمومية ،
الامضاء : الدكتور أحمد العلمي.

مرسوم رقم 2.95.736 صادر في 15 من جمادى الآخرة 1416 (9 نوفمبر 1995) بالاذن لغرفة التجارة والصناعة بالرباط في إقتناء قطعة أرضية بعوض.

الوزير الأول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.77.42 بتاريخ 7 صفر 1397 (14 أبريل 1977) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة العصرية ولاسيما الفصل 58 منه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.59.271 الصادر في 17 من شوال 1379 (14 أبريل 1960) بتنظيم مراقبة الدولة المالية على المكاتب والمؤسسات العامة والشركات ذات الامتياز والشركات والهيئات المستفيدة من المساعدة المالية التي تقدمها الدولة أو الجماعات العمومية ؛

وباقتراح من وزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية ؛

وبعد استطلاع رأي وزير المالية والاستثمارات الخارجية ،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يؤذن لغرفة التجارة والصناعة بالرباط في أن تقتني بعوض تسع (9) قطع أرضية تقع بولجة سلا ويبلغ مجموع مساحتها 124.870 مترا مربعا.

وتباع القطع الأرضية المذكورة بثمن مبلغه 20،00 درهما للمتر المربع فيما يخص المساحات التي تقل عن الهكتار و15،00 درهما للمتر المربع فيما يخص المساحات التي تزيد على الهكتار أي بثمن إقتناء إجمالي مبلغه 1.963.150 درهما.

المادة الثانية

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية إلى وزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية ووزير المالية والاستثمارات الخارجية كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 15 من جمادى الآخرة 1416 (9 نوفمبر 1995).

الامضاء : عبد اللطيف الفيلالي.

وقعه بالعطف :

وزير التجارة والصناعة

والصناعة التقليدية ،

الامضاء : إدريس جطو.

وزير المالية والاستثمارات الخارجية ،

الامضاء : محمد القباج.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نظام موظفي الادارات العامة

نصوص خاصة

وزارة العدل

قرار لوزير العدل رقم 2756.95 صادر في 7 جمادى الآخرة 1416 (فاتح نوفمبر 1995) بإجراء امتحان الكفاءة المهنية لولوج درجة مدير مؤسسة من الطبقة الثانية.

وزير العدل ،

بناء على المرسوم رقم 2.73.688 بتاريخ 27 من شوال 1394 (12 نوفمبر 1974) بمثابة النظام الأساسي الخاص بموظفي إدارة السجون ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الإدارات العمومية ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم 1172.89 بتاريخ 4 محرم 1410 (7 أغسطس 1989) بتنظيم امتحان الكفاءة المهنية الخاص بولوج درجة مدير مؤسسة من الطبقة الثانية ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يجرى يوم 7 يناير 1996 امتحان الكفاءة المهنية قصد ولوج درجة مدير من الطبقة الثانية بمركز القنيطرة (عدد المناصب 32).

المادة الثانية

يجب أن تصل طلبات التسجيل إلى مديرية إدارة السجون وإعادة التربية قبل 24 ديسمبر 1995 وهو آخر أجل.

وحرر بالرباط في 7 جمادى الآخرة 1416 (فاتح نوفمبر 1995).

عن وزير العدل

وبتفويض منه :

مدير إدارة السجون وإعادة التربية ،

الإمضاء : محمد ليديدي.

قرار لوزير العدل رقم 2757.95 صادر في 7 جمادى الآخرة 1416 (فاتح نوفمبر 1995) بإجراء امتحان الكفاءة المهنية لولوج درجة مدير مؤسسة من الطبقة الثالثة.

وزير العدل ،

بناء على المرسوم رقم 2.73.688 بتاريخ 27 من شوال 1394 (12 نوفمبر 1974) بمثابة النظام الأساسي الخاص بموظفي إدارة السجون ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الإدارات العمومية ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم 1173.89 بتاريخ 4 محرم 1410 (7 أغسطس 1989) بتنظيم امتحان الكفاءة المهنية الخاص بولوج درجة مدير مؤسسة من الطبقة الثالثة ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يجرى يوم 7 يناير 1996 امتحان الكفاءة المهنية لولوج درجة مدير مؤسسة من الطبقة الثالثة بمركز القنيطرة (عدد المناصب 19).

المادة الثانية

يجب ان تصل طلبات المشاركة إلى مديرية إدارة السجون وإعادة التربية قبل 24 ديسمبر 1995.

وحرر بالرباط في 7 جمادى الآخرة 1416 (فاتح نوفمبر 1995).

عن وزير العدل

وبتفويض منه :

مدير إدارة السجون وإعادة التربية ،

الإمضاء : محمد ليديدي.

قرار لوزير العدل رقم 2758.95 صادر في 7 جمادى الآخرة 1416 (فاتح نوفمبر 1995) بإجراء امتحان الكفاءة المهنية لولوج درجة مراقب رئيس.

وزير العدل ،

بناء على المرسوم رقم 2.73.688 الصادر في 27 من شوال 1394 (12 نوفمبر 1974) بمثابة النظام الأساسي الخاص بموظفي إدارة السجون ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الإدارات العمومية ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم 1177.89 بتاريخ 4 محرم 1410 (7 أغسطس 1989) بتنظيم امتحان الكفاءة المهنية الخاص بولوج درجة مراقب رئيس.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يجرى يوم 7 يناير 1996 امتحان الكفاءة المهنية لولوج درجة مراقب رئيس بمركز القنيطرة (عدد المناصب 27).

المادة الثانية

يجب أن تصل طلبات التسجيل إلى مديرية إدارة السجون وإعادة التربية قبل 24 ديسمبر 1995.

وحرر بالرباط في 7 جمادى الآخرة 1416 (فاتح نوفمبر 1995).

عن وزير العدل

وبتفويض منه :

مدير إدارة السجون وإعادة التربية ،

الإمضاء : محمد ليديدي .

الادارة العامة للأمن الوطني

قرار للمدير العام للأمن الوطني رقم 2355.95 صادر في 2 ذي الحجة 1415 (2 ماي 1995) بتحديد نظام مباراة لتوظيف مفتشي الشرطة

المدير العام للأمن الوطني ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.56.115 الصادر في 5 شوال 1375 (16 ماي 1956) بشأن المديرية العامة للأمن الوطني ، حسبما وقع تتميمه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.75.879 الصادر في 20 من ذي الحجة 1395 (23 ديسمبر 1975) بمثابة النظام الأساسي الخاص بموظفي المديرية العامة للأمن الوطني ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما المادة 16 منه ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يوظف مفتشو الشرطة على إثر مباراة تفتح في وجه المرشحين الذين تابعوا دراستهم إلى غاية السنة السابعة من التعليم الثانوي بقرار للمدير العام للأمن الوطني كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

ويجب أن تتوفر في المعنيين بالامر الشروط المنصوص عليها في المادة 30 من المرسوم رقم 2.75.879 الصادر في 20 من ذي الحجة 1395 (23 ديسمبر 1975) المشار إليه أعلاه.

ويحدد عدد المناصب المتبارى بشأنها طبقا لمقتضيات المادة 16 من المرسوم رقم 2.75.879 الصادر في 20 من ذي الحجة 1395 (23 ديسمبر 1975) المشار إليه أعلاه.

المادة الثانية

تشتمل المباراة على الاختبارات التالية :

I. - اختبارات امكانية القبول.

الاختبارات الكتابية :

1 - إنشاء في موضوع عام (المدة : ساعتان ، رقم التضعيف : 2) ؛

2 - إمتحان في موضوع يتعلق بتاريخ أو جغرافية المغرب (المدة : ساعتان ، رقم التضعيف : 2) ؛

3 - تعريب أو ترجمة نص حسب اختيار المرشح (المدة : ساعتان ، رقم التضعيف :2) ويمكن للمرشح أن يستعمل القاموس.

(يمكن أن تؤدى هذه الاختبارات باللغة العربية أو الفرنسية أو الاسبانية حسب اختيار المرشح ، ويجب أن يبين هذا الاختيار في طلب الترشيح).

II. - اختبارات القبول.

الاختبارات الشفوية :

التنظيم الاداري للمملكة (رقم التضعيف 1) ؛

مدونة الاحوال الشخصية (رقم التضعيف : 1).

المادة الثالثة

تنقط الاختبارات من 0 إلى 20 وتكون النقط المحصل عليها والمضروبة في أرقام تضعيفها عدد النقط الاجمالي الذي حصل عليه المرشح في كافة الاختبارات.

وتكون اقصائية كل نقطة تقل عن 20/5 في أحد الاختبارات الكتابية والشفوية.

المادة الرابعة

لا يمكن أن يشارك في اختبارات القبول الا المرشحون الذين حصلوا على معدل يبلغ على الأقل 20/10 في اختبارات امكانية القبول.

ولا يعتبر في الترتيب النهائي إلا المرشحون الذين حصلوا على معدل يبلغ على الأقل 20/10 من مجموع الاختبارات الكتابية والشفوية.

المادة الخامسة

تتألف لجنة المباراة المعينة بمقرر للمدير العام للأمن الوطني من :

- المدير العام للأمن الوطني أو مندوبه بصفته رئيس ؛

- موظفين ينتميان إلى السلك العالي للأمن الوطني.

ويمكن عند الاقتضاء ، أن يستدعى أشخاص مؤهلين سواء كانوا ينتمون إلى الادارة العامة للأمن الوطني أم لا لتصحيح بعض الاختبارات.

وتشتمل لجنة حراسة المباراة على ثلاثة أعضاء على الأقل من بينهم رئيس يعينون بمقرر للمدير العام للأمن الوطني.

المادة السادسة

تجرى عمليات لجنة الحراسة ولجنة المباراة طبقا لمقتضيات المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) المشار إليه أعلاه.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة السابعة

يحدد برنامج المواد في الملحق المضاف إلى هذا القرار.

المادة الثامنة

تحدد بمقرر للمدير العام للأمن الوطني لائحة المرشحين المقبولين نهائيا طبقا لمحضر لجنة المباراة.

المادة التاسعة

يلغى هذا القرار الذي ينشر بالجريدة الرسمية القرار رقم 809.73 الصادر في 9 رجب 1393 (8 أغسطس 1973) بتحديد شروط وشكل وبرنامج مباراة مفتشي الشرطة المفتوحة في وجه المرشحين غير المنتمين للادارة.

وحرر بالرباط في 2 ذي الحجة 1415 (2 ماي 1995).

الامضاء : أحمد الميداوي.

* * *

الملحق

برنامج مواد المباراة الخاصة بمفتشي الشرطة المفتوحة في وجه المرشحين غير المنتمين للادارة

I. – اختبارات امكانية القبول .

1 ـ تحرير بحث حول موضوع عام ؛

2 ـ تاريخ أو جغرافية المغرب :

أ) تاريخ المملكة إلى وقتنا الحاضر ؛

ب) الجغرافية الاقتصادية للمملكة.

الثروات الأرضية والباطنية ، الزراعة ، الصناعة ، التجارة الداخلية والخارجية ، الصناعة التقليدية ، الطاقة والتجهيز المائي الكهربائي (مراكز توليد الكهرباء بالطاقة المائية والحرارية) أهم الموانىء والطرق البحرية وشبكة الطرق الحديدية والعادية ؛

3 – تعريب أو ترجمة نص حسب إختيار المرشح.

II. – اختبارات القبول.

1 – التنظيم الاداري للمملكة :

التنظيم الاقليمي والبلدي والمحلي للمملكة ، تسلسل السلطات الادارية.

2 – مدونة الأحوال الشخصية :

الجزء المتعلق بالزواج والطلاق وآثارهما.

قرار للمدير العام للأمن الوطني رقم 2356.95 صادر في 2 ذي الحجة 1415 (2 ماي 1995) بتحديد تنظيم مباراة مفتشي الشرطة المفتوحة في وجه موظفي المديرية العامة للأمن الوطني.

المدير العام للأمن الوطني ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.56.115 الصادر في 5 شوال 1375 (16 ماي 1956) بشأن المديرية العامة للأمن الوطني ، حسبما وقع تتميمه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.75.879 الصادر في 20 من ذي الحجة 1395 (23 ديسمبر 1975) بمثابة النظام الأساسي الخاص بموظفي المديرية العامة للأمن الوطني ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما المادة 16 منه ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تفتح بقرار للمدير العام للامن الوطني كلما دعت الضرورة إلى ذلك المباراة الخاصة بولوج درجة مفتشي الشرطة المخصصة لموظفي المديرية العامة للأمن الوطني في وجه المقدمين المساعدين وحراس الأمن الذين قضوا سنتان على الأقل من الخدمة الفعلية بهذه الصفة في تاريخ المباراة.

ويحدد عدد المناصب المتبارى بشأنها طبقا لمقتضيات المادة 16 من المرسوم رقم 2.75.879 الصادر في 20 من ذي الحجة 1395 (23 ديسمبر 1975) المشار إليه أعلاه.

المادة الثانية

تشتمل المباراة على الاختبارات التالية :

I. – اختبارات امكانية القبول.

الاختبارات الكتابية :

1 ـ تحرير بحث حول موضوع عام (المدة : ساعتان ، رقم التضعيف : 2) ؛

2 ـ تقرير حول قضية تتعلق بالخدمة (المدة : ساعتان ، رقم التضعيف : 2) ؛

3 ـ تعريب أو ترجمة نص حسب اختيار المرشح (المدة : ساعتان ، رقم التضعيف : 1) ويمكن للمرشح أن يستعمل القاموس.

(يمكن أن تؤدى هذه الاختبارات باللغة العربية أو الفرنسية أو الاسبانية حسب اختيار المرشح ، ويجب أن يبين هذا الاختيار في طلب الترشيح).

II. – اختبارات القبول.

الاختبارات الشفوية :

1 – سؤال حول التنظيم الاداري والقضائي بالمغرب (رقم التضعيف : 1) ؛

2 – سؤال حول القانون الجنائي والمسطرة الجنائية (رقم التضعيف : 1).

المادة الثالثة

تنقط الاختبارات من 0 إلى 20 وتكون النقط المحصل عليها والمضروبة في أرقام تضعيفها عدد النقط الاجمالي الذي حصل عليه المرشح في كافة الاختبارات.

وتعتبر اقصائية كل نقطة تقل عن 20/5 في أحد الاختبارات الكتابية والشفوية باستثناء ما يتعلق باختبار التعريب أو الترجمة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الرابعة

لا يمكن أن يشارك في اختبارات القبول الا المرشحون الذين حصلوا على معدل يبلغ على الأقل 20/10 في اختبارات امكانية القبول.

ولا يعتبر في الترتيب النهائي إلا المرشحون الذين حصلوا على معدل يبلغ على الأقل 20/10 في مجموع الاختبارات الكتابية والشفوية.

المادة الخامسة

تتألف لجنة المباراة المعينة بمقرر للمدير العام للأمن الوطني من :

- المدير العام للأمن الوطني أو مندوبه بصفته رئيس ؛
- موظفين ينتميان إلى السلك العالي للأمن الوطني.

ويمكن أن يستدعى عند الاقتضاء ، أشخاص مؤهلين سواء كانوا ينتمون إلى الادارة العامة للأمن الوطني أم لا لتصحيح بعض الاختبارات.

وتشتمل لجنة الحراسة على ثلاثة أعضاء على الأقل من بينهم رئيس يعينون بمقرر للمدير العام للأمن الوطني.

المادة السادسة

تجري عمليات لجنة الحراسة ولجنة المباراة طبقا لمقتضيات المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) المشار إليه أعلاه.

المادة السابعة

يحدد برنامج المواد في الملحق المضاف إلى هذا القرار.

المادة الثامنة

تحدد بمقرر للمدير العام للأمن الوطني لائحة المرشحين المقبولين نهائيا طبقا لمحضر لجنة المباراة.

المادة التاسعة

يلغي هذا القرار الذي ينشر بالجريدة الرسمية القرار رقم 810.73 الصادر في 8 رجب 1393 (8 أغسطس 1973) المتعلق بتحديد شروط وشكل وبرنامج مباراة مفتشي الشرطة المفتوحة في وجه موظفي المديرية العامة للأمن الوطني.

وحرر بالرباط في 2 ذي الحجة 1415 (2 ماي 1995).

الامضاء : أحمد الميداوي.

* * *

الملحق

برنامج مواد المباراة الخاصة بمفتشي الشرطة المفتوحة في وجه موظفي الادارة العامة للأمن الوطني

I. - اختبارات امكانية القبول .

1 ـ تحرير بحث حول موضوع عام ؛

2 ـ تقرير حول نازلة تتعلق بالمهنة.

ويهدف هذا الاختبار بصفة خاصة إلى معرفة قيمة المرشح من حيث ذكائه وابتكاره وحسن تصرفه ، وكذا معلوماته المهنية.

ويمكن مطالبته بتحرير اما تقرير تحليلي واما تقرير تلخيصي حول موضوع عادي يتعلق بمزاولة مهامه الادارية أو القضائية.

3 ـ تعريب أو ترجمة نص حسب إختيار المرشح.

II. - اختبار القبول.

1 ـ التنظيم الاداري والقضائي للمملكة.

أ) التنظيم الاداري :

التنظيم الاقليمي والبلدي والمحلي للمملكة ، تسلسل السلطات الادارية.

ب) التنظيم القضائي :

التنظيم القضائي الجديد ، المجلس الأعلى ، محاكم الاستئناف ، المحاكم الابتدائية ، المحاكم الادارية ، محاكم الجماعات والمقاطعات ، المحاكم الاستثنائية (محكمة العدل الخاصة ، المحكمة العسكرية).

2 ـ القانون الجنائي العام والمسطرة الجنائية :

أ) القانون الجنائي العام :

القانون الجنائي ، وظائف القانون الجنائي ، في الجريمة بصفة عامة ، العناصر المكونة للجريمة ، تمييز وترتيب الجنايات والجنح والمخالفات ، الدفاع الشرعي ، المشاركة في الجريمة ، مبادىء عامة حول مؤسسات السجون.

ب) المسطرة الجنائية :

مبادىء اساسية عن النيابة العامة ، النيابة العامة لدى محاكم الاستئناف ، وكلاء جلالة الملك ، قضاة التحقيق ، الدعوى العمومية ، الشرطة القضائية ، ضباط وأعوان الشرطة القضائية ، مختلف الاوامر القضائية وشروط تنفيذها.

قرار للمدير العام للأمن الوطني رقم 2357.95 صادر في 2 ذي الحجة 1415 (2 ماي 1995) بتحديد تنظيم المباراة الخاصة بتوظيف ضباط الشرطة.

المدير العام للأمن الوطني ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.56.115 الصادر في 5 شوال 1375 (16 ماي 1956) بشأن المديرية العامة للأمن الوطني ، حسبما وقع تتميمه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.75.879 الصادر في 20 من ذي الحجة 1395 (23 ديسمبر 1975) بمثابة النظام الأساسي الخاص بموظفي المديرية العامة للأمن الوطني ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما المادة 21 منه ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يوظف ضباط الشرطة على إثر مباراة تفتح في وجه المرشحين الحاصلين على شهادة الباكالوريا أو على شهادة تعادلها والذين تابعوا دراستهم إلى غاية

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

السنة الثانية من التعليم العالي بقرار للمدير العام للأمن الوطني كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

ويجب أن تتوفر في المعنيين بالأمر الشروط المنصوص عليها في المادة 30 من المرسوم رقم 2.75.879 الصادر في 20 من ذي الحجة 1395 (23 ديسمبر 1975) المشار إليه أعلاه.

ويحدد عدد المناصب المتبارى بشأنها طبقا لمقتضيات المادة 21 من المرسوم رقم 2.75.879 الصادر في 20 من ذي الحجة 1395 (23 ديسمبر 1975) المشار إليه أعلاه.

المادة الثانية

تشتمل المباراة على الاختبارات التالية :

I. – اختبارات امكانية القبول.

الاختبارات الكتابية :

1 ـ تحرير بحث حول موضوع عام (المدة : 3 ساعات ، رقم التضعيف : 4) ؛

2 ـ إختبار في موضوع يتعلق بتاريخ أو جغرافية المغرب (المدة : ساعتان ، رقم التضعيف : 2) ؛

3 ـ تعريب أو ترجمة نص حسب اختيار المرشح (المدة : ساعتان ، رقم التضعيف : 2) ويمكن للمرشح أن يستعمل القاموس.

(يمكن أن تؤدى هذه الاختبارات باللغة العربية أو الفرنسية أو الاسبانية حسب اختيار المرشح ، ويجب أن يبين هذا الاختيار في طلب الترشيح).

II. – اختبارات القبول.

الاختبارات الشفوية :

1 – سؤال حول التنظيم السياسي والاداري للمملكة (رقم التضعيف : 1) ؛

2 – سؤال حول الحريات العامة (رقم التضعيف : 2) ؛

3 ـ سؤال حول مدونة الأحوال الشخصية (رقم التضعيف : 1).

4 ـ مناقشة مع لجنة المباراة تستغرق 15 دقيقة على الأكثر حول موضوع تختاره اللجنة (رقم التضعيف : 2).

المادة الثالثة

تنقط الاختبارات من 0 إلى 20 وتكون النقط المحصل عليها والمضروبة في أرقام تضعيفها عدد النقط الاجمالي الذي حصل عليه المرشح في كافة الاختبارات.

وتعد اقصائية كل نقطة تقل عن 20/5 في أحد الاختبارات الكتابية والشفوية.

المادة الرابعة

لا يمكن أن يشارك في اختبارات القبول الا المرشحون الذين حصلوا على معدل يبلغ على الأقل 20/10 في اختبارات امكانية القبول.

ولا يعتبر في الترتيب النهائي إلا المرشحون الذين حصلوا على معدل يساوي 20/10 على الأقل في مجموع الاختبارات الكتابية والشفوية.

المادة الخامسة

تتألف لجنة المباراة المعينة بمقرر للمدير العام للأمن الوطني من :

– المدير العام للأمن الوطني أو مندوبه بصفته رئيس ؛

– موظفين ينتميان إلى السلك العالي للأمن الوطني.

ويمكن أن يستدعى عند الاقتضاء ، أشخاص مؤهلين سواء كانوا ينتمون إلى الادارة العامة للأمن الوطني أم لا لتصحيح بعض الاختبارات.

وتتألف لجنة حراسة المباراة من ثلاثة أعضاء على الأقل من بينهم رئيس يعينون بقرار للمدير العام للأمن الوطني.

المادة السادسة

تجري عمليات لجنة الحراسة ولجنة المباراة وفقا لمقتضيات المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) المشار إليه أعلاه.

المادة السابعة

يحدد برنامج المواد في الملحق المضاف إلى هذا القرار.

المادة الثامنة

تحدد بمقرر للمدير العام للأمن الوطني لائحة المرشحين المقبولين نهائيا طبقا لمحضر لجنة المباراة.

المادة التاسعة

يلغي هذا القرار الذي ينشر بالجريدة الرسمية القرار رقم 807.73 الصادر في 8 رجب 1393 (8 أغسطس 1973) بتحديد شروط وبرنامج المباراة الخاصة بضباط الشرطة المفتوحة في وجه المرشحين غير المنتمين للادارة.

وحرر بالرباط في 2 ذي الحجة 1415 (2 ماي 1995).

الامضاء : أحمد العيداوي.

* * *

الملحق

برنامج مواد المباراة الخاصة بضباط الشرطة المفتوحة في وجه المرشحين غير المنتمين للادارة

I. – اختبارات امكانية القبول .

1 ـ تحرير بحث حول موضوع عام ، أدبي أو علمي أو إجتماعي أو ثقافي ؛

2 ـ تاريخ أو جغرافية المغرب :

– تاريخ المغرب إلى وقتنا الحاضر ؛

– الجغرافية الطبيعية والبشرية والاقتصادية للمغرب.

3 ـ ترجمة أو تعريب حسب إختيار المرشح.

II. – اختبارات القبول.

1 ـ التنظيم السياسي والاداري للمملكة.

أ) التنظيم السياسي :

الدستور : المبادىء الأساسية ، في الملكية ، في مجلس النواب ، في الحكومة ، في العلاقات بين السلطات ، في القضاء ، في المحكمة العليا ، في المجلس الاستشاري للحوار الاجتماعي ، في المجلس الدستوري ، في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في المجلس الاستشاري لحقوق الانسان ، في المجلس الأعلى للقضاء.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ب) التنظيم الاداري :

التنظيم الاقليمي والبلدي والمحلي للمملكة ، تسلسل السلطات الادارية ، الغرفة التجارية والصناعية.

2- الحريات العامة :

حق تأسيس الجمعيات ، التجمعات العمومية (الاجتماعات العمومية ، المظاهرات والتجمهر في الطريق العام).

قانون الصحافة.

3 ـ مدونة الأحوال الشخصية :

في الزواج والطلاق ، في البنوة ونتائجها ، في الأهلية والنيابة الشرعية.

قرار للمدير العام للأمن الوطني رقم 2358.95 صادر في 2 ذي الحجة 1415 (2 ماي 1995) بتحديد تنظيم مباراة ضباط الشرطة المفتوحة في وجه موظفي المديرية العامة للأمن الوطني.

المدير العام للأمن الوطني ؛

بناء على الظهير الشريف رقم 1.56.115 الصادر في 5 شوال 1375 (16 ماي 1956) بشأن المديرية العامة للأمن الوطني ، حسبما وقع تتميمه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.75.879 الصادر في 20 من ذي الحجة 1395 (23 ديسمبر 1975) بمثابة النظام الأساسي الخاص بموظفي المديرية العامة للأمن الوطني ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما المادة 21 منه ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تفتح بقرار للمدير العام للأمن الوطني كلما دعت الضرورة إلى ذلك المباراة الخاصة بولوج درجة ضباط الشرطة المحتفظ بها لموظفي المديرية العامة للامن الوطني في وجه المفتشين الممتازين ومفتشي الشرطة الذين قضوا أربع سنوات على الأقل من الخدمة الفعلية بهذه الصفة في تاريخ المباراة.

ويحدد عدد المناصب المتبارى بشأنها طبقا لمقتضيات المادة 19 من المرسوم رقم 2.75.879 الصادر في 20 من ذي الحجة 1395 (23 ديسمبر 1975) المشار إليه أعلاه.

المادة الثانية

تشتمل المباراة على الاختبارات التالية :

I. - اختبارات امكانية القبول.

الاختبارات الكتابية :

1 ـ تحرير بحث حول موضوع عام (المدة : 3 ساعات ، رقم التضعيف : 2) ؛

2 ـ إختبار حول المبادىء العامة للقانون الجنائي العام أو المسطرة الجنائية (المدة : 3 ساعات ، رقم التضعيف : 2) ؛

3 ـ اختبار تطبيقي في مسطرة البحث حول حالة جنائية أو جنحية معينة أو تحرير تقرير حول قضية من قضايا الشرطة القضائية أو الشرطة الادارية (المدة : 4 ساعات ، رقم التضعيف : 2) ؛

4 ـ تعريب أو ترجمة نص حسب اختيار المرشح (المدة : ساعتان ، رقم التضعيف : 1) ويمكن للمرشح أن يستعمل القاموس.

(يمكن أن تؤدى هذه الاختبارات باللغة العربية أو الفرنسية أو الاسبانية حسب اختيار المرشح ، ويجب أن يبين هذا الاختيار في طلب الترشيح).

II. - اختبارات القبول.

الاختبارات الشفوية :

1 - سؤال حول التنظيم السياسي والاداري والقضائي للمملكة (رقم التضعيف : 1) ؛

2 - سؤال حول الحريات العامة (رقم التضعيف : 1) ؛

3 ـ سؤال حول المخالفات المنصوص عليها في القانون الجنائي والنصوص الخاصة (رقم التضعيف : 1) ؛

4 ـ مناقشة مع لجنة المباراة تستغرق 15 دقيقة على الأكثر حول موضوع تختاره اللجنة (رقم التضعيف : 2).

المادة الثالثة

تنقط الاختبارات من 0 إلى 20 وتكون النقط المحصل عليها والمضروبة في أرقام تضعيفها عدد النقط الاجمالي الذي حصل عليه المرشح في كافة الاختبارات.

وتعتبر اقصائية كل نقطة تقل عن 20/5 في أحد الاختبارات الكتابية والشفوية باستثناء ما يتعلق باختبار التعريب أو الترجمة.

المادة الرابعة

لا يمكن أن يشارك في اختبارات القبول الا المرشحون الذين حصلوا على معدل يبلغ على الأقل 20/10 في اختبارات امكانية القبول.

ولا يعتبر في الترتيب النهائي إلا المرشحون الذين حصلوا على معدل يساوي على الأقل 20/10 في مجموع الاختبارات الكتابية والشفوية.

المادة الخامسة

تتألف لجنة المباراة التي تعين بمقرر للمدير العام للأمن الوطني من :

- المدير العام للأمن الوطني أو مندوبه بصفته رئيس ؛
- موظفين ينتميان إلى السلك العالي للأمن الوطني.

ويمكن أن يستدعى عند الاقتضاء ، أشخاص مؤهلين سواء كانوا ينتمون إلى الادارة العامة للأمن الوطني أم لا بقصد تصحيح بعض الاختبارات.

وتشتمل لجنة الحراسة على ثلاثة أعضاء على الأقل من بينهم رئيس يعينون بمقرر للمدير العام للأمن الوطني.

المادة السادسة

تجري عمليات لجنة الحراسة ولجنة المباراة طبقا لمقتضيات المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) المشار إليه أعلاه.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة السابعة

يحدد برنامج المواد في الملحق المضاف إلى هذا القرار.

المادة الثامنة

تحدد بمقرر للمدير العام للأمن الوطني لائحة المرشحين المقبولين بصفة نهائية طبقا لمحضر لجنة المباراة.

المادة التاسعة

يلغي هذا القرار الذي ينشر بالجريدة الرسمية القرار رقم 808.73 الصادر في 8 رجب 1393 (8 أغسطس 1973) بتحديد شروط وشكل وبرنامج مباراة ضباط الشرطة المفتوحة في وجه موظفي المديرية العامة للأمن الوطني.

وحرر بالرباط في 2 ذي الحجة 1415 (2 ماي 1995).

الامضاء : أحمد الميداوي.

* * *

الملحق

برنامج مواد المباراة الخاصة بضباط الشرطة المفتوحة في وجه موظفي المديرية العامة للأمن الوطني

I. – اختبارات امكانية القبول .

1 ـ تحرير بحث : يمكن أن يتناول البحث على السواء إما موضوعا عاما أو أدبيا أو علميا أو اجتماعيا أو ثقافيا أو إداريا ؛

2 ـ القانون الجنائي العام والمسطرة الجنائية :

أ) القانون الجنائي العام :

مبادىء عامة عن القانون الجنائي ؛

مصادر القانون الجنائي ؛

وظائف القانون الجنائي ؛

تطبيق القوانين الجنائية في الزمان والمكان ؛

عدم رجعية القوانين الجنائية ، إقليمية القوانين الجنائية ، شخصية القوانين الجنائية ، تسليم المجرمين ، آثار الأحكام الزجرية الأجنبية.

في الجريمة :

في الجريمة بصفة عامة ؛

العناصر المكونة للجريمة ؛

مختلف أنواع الجنح ؛

ترتيب الجرائم.

في المسؤولية الجنائية :

أسباب إنعدام المسؤولية وأسباب التبرير ؛

المسؤلية الجنائية للقاصرين.

في الجريمة المرتكبة من طرف عدة فاعلين :

المساهمون والمشاركون.

في العقوبات :

التعريف بالعقوبات وترتيبها ونظام السجون.

في التدبير الوقائي :

أسباب تخفيف العقوبة ؛

أسباب تشديد العقوبة ؛

الجمع بين الجرائم ؛

العود إلى الجريمة.

في أسباب توقيف تنفيذ العقوبات :

إيقاف التنفيذ ؛

الافراج الشرطي.

في أسباب انقضاء العقوبات ومحو الأحكام :

العفو الشامل ، العفو الخاص ، رد الاعتبار ، التقادم.

ب) المسطرة الجنائية :

في الدعاوي المترتبة عن الجريمة :

الدعوى العمومية والدعوى المدنية ؛

في السلطات المكلفة بالبحث في الجرائم واثباتها ، النيابة العامة ، النيابة العامة لدى محاكم الاستئناف ، وكلاء جلالة الملك ، قضاة التحقيق ، ضباط وأعوان الشرطة القضائية ، الموظفين والاعوان المكلفين ببعض مهام الشرطة القضائية ؛

في الجنايات والجنح المتلبس بها ؛

في التحقيق الاعدادي ؛

في البحث التمهيدي ، مقتضيات عامة ، المطالبة بالحق المدني ، الانتقال لمكان الجريمة ، التفتيش والحجز ، الاستماع إلى الشهود ، الاستنطاقات والمواجهات ، الأوامر القضائية وتنفيذها ، الاعتقال الاحتياطي ، الانابات القضائية ، الساعات القانونية لتفتيش المنازل.

في السجل القضائي :

3 ـ إختبار تطبيقي في المسطرة أو التقرير :

يمكن هذا الاختبار من معرفة قيمة المعلومات المهنية للمرشح والفائدة التي يمكن استخلاصها عند تطبيق هذه المعلومات على حالة ملموسة تكتسي صبغة تطبيقية.

II. – اختبار القبول.

1 ـ التنظيم السياسي والاداري والقضائي للمملكة :

أ) التنظيم السياسي :

الدستور : المبادىء العامة ، في الملكية ، في مجلس النواب ، في الحكومة ، في العلاقات بين السلط بعضها ببعض ، في القضاء ، في المحكمة العليا ، في الجماعات المحلية ، في المجلس الاستشاري لحقوق الانسان ، المجلس الدستوري ، في مراجعة الدستور ، في المجلس الأعلى للقضاء ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ب) التنظيم الاداري :

التنظيم الاقليمي والبلدي والمحلي للمملكة ، تسلسل السلطات الادارية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ج) الادارة العامة للأمن الوطني :
(المصالح المركزية والمصالح الخارجية) تنظيمها وتسييرها.
دور الشرطة ، الشرطة الادارية والشرطة القضائية.

د) التنظيم القضائي :
التنظيم القضائي الجديد ، المجلس الأعلى ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والمحاكم الادارية ومحاكم المقاطعات والجماعات والمحاكم الاستثنائية (محكمة العدل الخاصة والمحكمة العسكرية).

2 ـ الحريات العامة :
حق تأسيس الجمعيات ، التجمعات العمومية (الاجتماعات العمومية والمظاهرات والتجمهر في الطريق العام).
قانون الصحافة.

3 ـ الجرائم المنصوص عليها في المجموعة الجنائية والنصوص الخاصة :

أ) القانون الجنائي :
الجنايات والجنح ضد أمن الدولة ؛
الجنايات والجنح الماسة بالحريات والحقوق المضمونة للمواطنين ؛
الجنايات والجنح التي يرتكبها الموظفون ضد النظام العام ؛
الجنايات والجنح التي يرتكبها الأفراد ضد النظام العام ؛
الجنايات والجنح ضد الأمن العام ،
التزوير والتزييف والانتحال ؛
الجنايات والجنح ضد الأشخاص ؛
الجنايات والجنح ضد نظام الأسرة والاخلاق العامة ؛
الجنايات والجنح المتعلقة بالأموال ؛
المخالفات.

ب) النصوص الخاصة :

الكحول ، شراب الابسنت ، شراب الانسيون ، أماكن بيع الخمور ، السكر العلني ، الاسلحة والمتفجرات ، المحافظة على الطريق العام ومراقبة السير والجولان ، الرقابة على الأفلام السينمائية والاسطوانات ، التنظيم المتعلق بالتجهيزات السينمائية ، وضعية الأجانب ، تنظيم مهن المحاماة والمدافعين المقبولين والأطباء والجراحين والقابلات والأطباء البيطريين والصيادلة وأطباء الأسنان والعشابين وصانعي النظارات البصرية ، قمع الغش في المواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية ، الغش في المباريات والامتحانات العمومية ، اليانصيب ، الأكتتاب العام لفائدة التبرع الخيري ، المواد السامة ، التبغ والكيف ، الاختام ، التنابر وطوابع الدمغ ، داء الكلب ، دفن الجثث وإخراجها من القبور ونقلها ، المؤسسات المضرة بالصحة والمزعجة والخطيرة ، البيوتات المؤقتة للايجار ، شرطة الموانىء ، الاستيراد ، رواج وبيع البذلات النظامية المدنية أو العسكرية ، تقديم المساعدة لاعوان المتابعة في ميدان الحجز ، تنظيم الأسعار ، القرض غير المشروع.

قرار للمدير العام للأمن الوطني رقم 2359.95 صادر في 2 ذي الحجة 1415 (2 ماي 1995) بتحديد تنظيم المباراة الخاصة بتوظيف ضباط الامن

المدير العام للأمن الوطني ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.56.115 الصادر في 5 شوال 1375 (16 ماي 1956) بشأن المديرية العامة للأمن الوطني ، حسبما وقع تتميمه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.75.879 الصادر في 20 من ذي الحجة 1395 (23 ديسمبر 1975) بمثابة النظام الأساسي الخاص بموظفي المديرية العامة للأمن الوطني ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما المادة 9 منه ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يوظف ضباط الأمن على إثر مباراة تفتح في وجه المرشحين الحاصلين على شهادة الباكالوريا أو شهادة تعادلها والذين تابعوا دراستهم إلى غاية السنة الثانية من السلك الأول للتعليم العالي بواسطة قرار للمدير العام للأمن الوطني كلما أقتضت المصلحة ذلك.

ويجب أن تتوفر في المعنيين بالأمر الشروط المنصوص عليها في المادة 30 من المرسوم رقم 2.75.879 الصادر في 20 من ذي الحجة 1395 (23 ديسمبر 1975) المشار إليه أعلاه.

ويحدد عدد المناصب المتبارى بشأنها طبقا لمقتضيات المادة 9 من المرسوم رقم 2.75.879 الصادر في 20 من ذي الحجة 1395 (23 ديسمبر 1975) المشار إليه أعلاه.

المادة الثانية

تشتمل المباراة على الاختبارات التالية :

I. ـ اختبارات امكانية القبول.

الاختبارات الكتابية :

1 ـ تحرير بحث حول موضوع عام (المدة : 3 ساعات ، رقم التضعيف : 4) ؛

2 ـ إختبار في موضوع يتعلق بتاريخ أو جغرافية المغرب (المدة : ساعتان ، رقم التضعيف : 2) ؛

3 ـ تعريب أو ترجمة نص حسب اختيار المرشح (المدة : ساعتان ، رقم التضعيف : 2) ويمكن للمرشح أن يستعمل القاموس.

(يمكن أن تؤدى هذه الاختبارات باللغة العربية أو الفرنسية أو الاسبانية حسب اختيار المرشح ، ويجب أن يبين هذا الاختيار في طلب الترشيح).

II. ـ اختبارات القبول.

الاختبارات الشفوية :

1 ـ سؤال حول التنظيم السياسي والاداري (رقم التضعيف : 1) ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

2 – سؤال حول الحريات العامة (رقم التضعيف : 2) ؛

3 ـ اختبارات في القدرة البدنية (رقم التضعيف : 2) ؛

4 ـ مناقشة مع لجنة المباراة تستغرق 15 دقيقة على الأكثر حول موضوع تختاره اللجنة (رقم التضعيف : 2).

المادة الثالثة

تنقط الاختبارات من 0 إلى 20 وتكون النقط المحصل عليها والمضروبة في أرقام تضعيفها عدد النقط الاجمالي للمرشح في مجموع الاختبارات.

وتعتبر اقصائية كل نقطة تقل عن 20/5 في أحد الاختبارات الكتابية والشفوية.

المادة الرابعة

لا يمكن أن يشارك في اختبارات القبول الا المرشحون الذين حصلوا على معدل يساوي على الأقل 20/10 في اختبارات امكانية القبول.

ولا يعتبر في الترتيب النهائي إلا المرشحون الذين حصلوا على معدل يبلغ على الأقل 20/10 من مجموع الاختبارات الكتابية والشفوية.

المادة الخامسة

تتألف لجنة المباراة التي تعين بمقرر للمدير العام للأمن الوطني من :

– المدير العام للأمن الوطني أو مندوبه بصفته رئيس ؛

– موظفين ينتميان إلى السلك العالي للأمن الوطني.

ويمكن أن يستدعى عند الاقتضاء ، أشخاص مؤهلون سواء كانوا ينتمون إلى الادارة العامة للأمن الوطني أم لا لتصحيح بعض الاختبارات.

وتشتمل لجنة الحراسة على ثلاثة أعضاء على الأقل من بينهم رئيس يعينون بمقرر للمدير العام للأمن الوطني.

المادة السادسة

تجري عمليات لجنة الحراسة ولجنة المباراة طبقا لمقتضيات المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) المشار إليه أعلاه.

المادة السابعة

يحدد برنامج المواد في الملحق المضاف إلى هذا القرار.

المادة الثامنة

تحدد بمقرر للمدير العام للأمن الوطني لائحة المرشحين المقبولين بصفة نهائية طبقا لمحضر لجنة المباراة.

المادة التاسعة

يلغى هذا القرار الذي ينشر بالجريدة الرسمية القرار رقم 804.73 الصادر في 8 رجب 1393 (8 أغسطس 1973) بتحديد شروط وشكل وبرنامج المباراة الخاصة بضباط الأمن المفتوحة في وجه المرشحين غير المنتمين للادارة.

وحرر بالرباط في 2 ذي الحجة 1415 (2 ماي 1995).

الامضاء : أحمد الميداوي.

* * *

الملحق

برنامج مواد المباراة الخاصة بضباط الأمن المفتوحة في وجه المرشحين غير المنتمين للادارة

I. – اختبارات امكانية القبول :

1 ـ تحرير بحث حول موضوع عام أدبي أو علمي أو إجتماعي أو ثقافي ؛

2 ـ التاريخ والجغرافيا ، تاريخ المغرب إلى يومنا الحاضر ، جغرافية المغرب الطبيعية والبشرية والاقتصادية ؛

3 ـ تعريب أو ترجمة نص حسب إختيار المرشح.

II. – إختبارات القبول.

1 ـ التنظيم السياسي والاداري للمملكة :

أ) التنظيم السياسي :

الدستور : المبادىء الاساسية الخاصة بالملكية ومجلس النواب والحكومة والعلاقات بين السلط والقضاء والمحكمة العليا والجماعات المحلية والمجلس الدستوري ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، المجلس الاستشاري لحقوق الانسان ، المجلس الأعلى للقضاء.

ب) التنظيم الاداري :

التنظيم الاقليمي والبلدي والمحلي للمملكة ، تسلسل السلطات الادارية.

2 ـ الحريات العامة :

حق تأسيس الجمعيات ، التجمعات العمومية (الاجتماعات العمومية ، المظاهرات في الطريق العمومية والتجمهر) ؛

قانون إلصحافة.

3 ـ إختبارات في الرياضة البدنية :

يشتمل امتحان الكفاءة البدنية على الاختبارات التالية :

60 مترا ؛

1.000 متر ؛

القفز العلوي بواسطة الاندفاع ؛

القفز الطولي بواسطة الاندفاع ؛

رمي الكرة الحديدية البالغ وزنها 7,257 كيلوغرامات (أحسن ساعد) ؛

التسلق بواسطة الحبل الأملس (دون الاستعانة بالارجل).

وتتكون نقطة امتحان الكفاءة البدنية من معدل النقط المحصل عليها في مختلف الاختبارات.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وتنقط هذه الاختبارات حسب سلم الترقيم الآتي :

النقط	60 متر	1.000 متر	القفز العلوي بواسطة الاندفاع	القفز الطولي بواسطة الاندفاع	رمي الكرة الحديدية ذات 7،257 كيلوغرامات	تسلق الحبل الاملس دون الاستعانة بالارجل
20	7''2	2''50	1،65 م	3،70 م	12،50 م	10،00 م
19	7''3	2''53	1،60 م	3،65 م	12،00 م	9،50 م
18	7''4	2''56	1،55 م	3،60 م	11،50 م	9،00 م
17	7''5	3	1،50 م	3،55 م	11،00 م	8،50 م
16	7''6	3''06	1،45 م	3،50 م	10،50 م	8،00 م
15	7''8	3''12	1،40 م	3،45 م	10 00 م	7،50 م
14	8	3''18	1،35 م	3،40 م	9،50 م	7 00 م
13	8''2	3''24	1،30 م	3،35 م	9،00 م	6،50 م
12	8''4	3''30	1،25 م	3،30 م	8،50 م	6،00 م
11	8''6	2''36	1،20 م	3،25 م	8،00 م	5،50 م
10	8''8	3''42	1،15 م	3،20 م	7،50 م	5،00 م
9	9''	3''48	1،10 م	3،15 م	7،00 م	4،50 م
8	9''2	3''54	1،05 م	3،10 م	6،50 م	4،00 م
7	9''5	4	1،00 م	3،05 م	6،00 م	3،75 م
6	9''8	4''06	0،95 م	3،00 م	5،50 م	3،50 م
5	10''1	4''12	0،90 م	2،92 م	5،00 م	3،25 م
4	10''6	4''19	0،85 م	2،84 م	4،75 م	3،00 م
3	11''1	4''26	0،80 م	2،75 م	4،50 م	2،75 م
2	11''6	4''33	0،75 م	2،66 م	4،25 م	2،50 م
1	12''1	4''40	0،70 م	2،57 م	4،00 م	2،25 م

قرار للمدير العام للأمن الوطني رقم 2360.95 صادر في 2 ذي الحجة 1415 (2 ماي 1995) بتحديد تنظيم المباراة الخاصة بضباط الأمن المفتوحة في وجه موظفي المديرية العامة للأمن الوطني.

المدير العام للأمن الوطني ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.56.115 الصادر في 5 شوال 1375 (16 ماي 1956) بشأن المديرية العامة للأمن الوطني ، حسبما وقع تتميمه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.75.879 الصادر في 20 من ذي الحجة 1395 (23 ديسمبر 1975) بمثابة النظام الأساسي الخاص بموظفي المديرية العامة للأمن الوطني ، ولاسيما المادة 9 منه ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تفتح بقرار للمدير العام للأمن الوطني كلما دعت الضرورة إلى ذلك المباراة الخاصة بولوج درجة ضابط الأمن المخصصة لموظفي المديرية العامة للامن الوطني في وجه المقدمين الرؤساء والمقدمين.

ويحدد عدد المناصب المتبارى بشأنها طبقا لمقتضيات المادة 9 من المرسوم رقم 2.75.879 الصادر في 20 من ذي الحجة 1395 (23 ديسمبر 1975) المشار إليه أعلاه.

المادة الثانية

تشتمل المباراة على الاختبارات التالية :

I. - إختبارات امكانية القبول.

الاختبارات الكتابية :

1 ـ تحرير بحث حول موضوع يتعلق بالثقافة العامة (المدة : ساعتان ، رقم التضعيف : 2) ؛

2 ـ إنشاء يتعلق بالمبادىء العامة للقانون الجنائي العام أو المسطرة الجنائية (المدة : 3 ساعات ، رقم التضعيف : 2) ؛

3 ـ تحرير تقرير حول موضوع مهني تبعا للعناصر تقدم للمرشح (المدة : ساعتان ، رقم التضعيف : 2) ؛

4 ـ تعريب أو ترجمة نص حسب اختيار المرشح (المدة : ساعتان ، رقم التضعيف : 1) ويمكن للمرشح أن يستعمل القاموس.

(يمكن أن تؤدى هذه الاختبارات باللغة العربية أو الفرنسية أو الاسبانية حسب اختيار المرشح ، ويجب أن يبين هذا الاختيار في طلب الترشيح).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

II. – اختبارات القبول.

الاختبارات الشفوية والتطبيقية :

1 – سؤال حول التنظيم السياسي والاداري والقضائي للمملكة (رقم التضعيف : 1) ؛

2 – سؤال حول الحريات العامة وبعض النصوص الخاصة (رقم التضعيف : 1) ؛

3 ـ سؤال حول المحافظة على الأمن (رقم التضعيف : 1) ؛

4 ـ مناقشة مع لجنة المباراة تستغرق 15 دقيقة على الأكثر حول موضوع تختاره اللجنة (رقم التضعيف : 2).

5 ـ اختبارات في القيادة (رقم التضعيف : 1) ؛

6 ـ إختبارات اختيارية في القدرة البدنية (رقم التضعيف : 1).

ولا تعتبر في الترتيب النهائي للمرشحين الا النقط التي تفوق 20/10 المحصل عليها في الاختبار الأخير.

المادة الثالثة

تنقط الاختبارات من 0 إلى 20 وتكون النقط المحصل عليها والمضروبة في أرقام تضعيفها عدد النقط الاجمالي للمرشح عن مجموع الاختبارات.

وتعتبر اقصائية كل نقطة تقل عن 20/5 في كل اختبار من الاختبارات الكتابية والشفوية باستثناء ما يتعلق باختبار التعريب أو الترجمة.

المادة الرابعة

لا يمكن أن يشارك في اختبارات القبول الا المرشحون الذين حصلوا على معدل يساوي 20/10 على الأقل في اختبارات امكانية القبول.

ولا يعتبر في الترتيب النهائي إلا المرشحون الذين حصلوا على معدل يساوي 20/10 على الأقل في مجموع الاختبارات الكتابية والشفوية.

المادة الخامسة

تتألف لجنة المباراة التي تعين بمقرر للمدير العام للأمن الوطني من :

– المدير العام للأمن الوطني أو مندوبه بصفته رئيس ؛

– موظفين ينتميان إلى السلك العالي للأمن الوطني.

ويمكن أن يستدعى عند الاقتضاء ، أشخاص مؤهلون سواء كانوا منتمين إلى الادارة العامة للأمن الوطني أم لا لتصحيح بعض الاختبارات.

وتشتمل لجنة الحراسة على ثلاثة أعضاء على الأقل من بينهم رئيس يعينون بمقرر للمدير العام للأمن الوطني.

المادة السادسة

تجري عمليات لجنة الحراسة ولجنة المباراة طبقا لمقتضيات المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) المشار إليه أعلاه.

المادة السابعة

يحدد برنامج المواد في الملحق المضاف إلى هذا القرار.

المادة الثامنة

تحدد بمقرر للمدير العام للأمن الوطني لائحة المرشحين المقبولين بصفة نهائية طبقا لمحضر لجنة المباراة.

المادة التاسعة

يلغي هذا القرار الذي ينشر بالجريدة الرسمية القرار رقم 806.73 الصادر في 8 رجب 1393 (8 أغسطس 1973) بتحديد شروط وشكل وبرنامج المباراة الخاصة بضباط الأمن المفتوحة في وجه موظفي المديرية العامة للأمن الوطني.

وحرر بالرباط في 2 ذي الحجة 1415 (2 ماي 1995).

الامضاء : أحمد الميداوي.

* * *

الملحق

برنامج مواد المباراة الخاصة بضباط الامن المحتفظ بها لموظفي الأمن الوطني

I. – اختبارات امكانية القبول :

1 ـ تحرير بحث : يمكن أن يتناول نص البحث ، على السواء ، اما موضوعا عاما أو أدبيا أو إجتماعيا أو ثقافيا أو إداريا ؛

2 ـ القانون الجنائي العام والمسطرة الجنائية :

أ) القانون الجنائي العام :

مبادىء عامة عن القانون الجنائي ؛

مصادر القانون الجنائي ؛

وظائف القانون الجنائي ؛

تطبيق القوانين الجنائية حسب الزمان والمكان.

في الجرائم :

العناصر المكونة للجريمة ؛

المحاولة المعاقب عليها ؛

ترتيب الجرائم.

في المسؤولية الجنائية :

أسباب إنعدام المسؤولية والافعال المبررة.

في الجريمة المرتكبة من طرف عدة فاعلين :

المساهمون والمشاركون ؛

مبادىء عامة حول العقوبات ونظام السجون.

في مدى العقوبة :

أسباب تخفيف العقوبة ؛

أسباب تشديد العقوبة ؛

الجمع بين الجرائم ؛

العود إلى الجريمة.

في أسباب توقيف تنفيذ العقوبات :

إيقاف التنفيذ ؛

الافراج المشروط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

في أسباب انقضاء العقوبات ومحو الأحكام :
العفو الخاص ، العفو الشامل ، رد الاعتبار ، التقادم.

ب) المسطرة الجنائية :

في الدعاوي المترتبة عن الجريمة :

الدعوى العمومية والدعوى المدنية ؛
في السلطات المكلفة بالبحث عن الجرائم واثباتها ؛
في الجنايات والجنح المتلبس بها ؛
في الساعات القانونية ؛
مبادىء حول البحث الاعدادي ، الأوامر القضائية وتنفيذها ؛
السجل القضائي.

3 ـ تحرير تقرير حول موضوع مهني تبعا للعناصر المقدمة للمرشح :
يعد هذا الاختبار خصيصا لمعرفة قيمة المرشح من حيث ذكاؤه وملكة التحليل والتلخيص لديه ، وكذا معلوماته المهنية.

4 ـ ترجمة أو تعريب حسب إختيار المرشح :

II. – اختبار القبول ،

1 ـ التنظيم السياسي والاداري والقضائي للمملكة :

أ) التنظيم السياسي :

الدستور : المبادىء الأساسية للملكية ، مجلس النواب ، الحكومة ، العلاقات بين السلط بعضها ببعض ، القضاء ، المحكمة العليا ، الجماعات المحلية ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، المجلس الدستوري ، المجلس الاستشاري لحقوق الانسان ، المجلس الأعلى للقضاء ؛

ب) التنظيم الاداري :
التنظيم الاقليمي والبلدي والمحلي للمملكة ، تسلسل السلطات الادارية ؛

الادارة العامة للأمن الوطني :

المصالح المركزية والمصالح الخارجية ، تنظيمها وتسييرها ، دور الشرطة ، الشرطة الادارية والشرطة القضائية ؛

ج) التنظيم القضائي :
التنظيم القضائي الجديد ، المجلس الأعلى ، محاكم الاستئناف ، المحاكم الابتدائية ، المحاكم الادارية ، محاكم المقاطعات والجماعات ، المحاكم الاستثنائية (محكمة العدل الخاصة والمحكمة العسكرية).

2 ـ الحريات العامة وبعض النصوص الخاصة :

أ) الحريات العامة :

حق تأسيس الجمعيات ، التجمعات العمومية (الاجتماعات العمومية والمظاهرات والتجمهر في الطريق العام) ؛
قانون الصحافة ؛

ب) النصوص الخاصة :

وضعية الاجانب وشرطة الفنادق والبيوتات المؤثثة وشرطة قاعات العرض والمتاجرة في الخمور والسكر العلني والبغاء والأسلحة وقانون السير والقرارات البلدية المتعلقة بالنظافة والصحة العمومية.

3 ـ المحافظة على النظام :

تشكيلات المحافظة على النظام ومناهجه ؛

تنظيم مصالح الأمن في حالة مظاهرات مرخص بها أو تنقل رسمي أو في حالة مظاهرة ممنوعة أو كارثة عمومية ؛

استعمال الاسلحة والقنابلة المسيلة للدموع.

4 ـ اختبارات في القيادة :

ينجز هذا الاختبار في إطار مبسط تستعمل فيه الهيئات الحضرية أو فرق التدخل المتنقلة وتوضع رهن إشارة المرشح وحدة للمناورة يقودها فعليا لمعرفة قدرته القيادية .

5 ـ إختبارات اختيارية في الرياضة البدنية :
يشتمل امتحان القدرة البدنية على الاختبارات الآتية :

60 مترا ؛

1.000 متر ؛

القفز علوا مع الاندفاع ؛

القفز طولا مع الاندفاع ؛

رمي الأثقال من وزن 7،257 كلغ (أحسن ساعد) ؛

التسلق في حبل أملس (دون إستخدام الأرجل).

تتكون نقطة امتحان القدرة البدنية من معدل النقط المحصل عليها في مختلف الاختبارات الرياضية.

وتنقط هذه الاختبارات حسب جدول الترقيم الآتي :

النقط	60 متر	1.000 متر	القفز علوا مع الاندفاع	القفز طولا مع الاندفاع	رمي الاثقال من وزن 7،257 كلغ	التسلق في حبل أملس دون إستخدام الأرجل
20	7''2	2''50	1،65 م	3،70 م	12،50 م	10،00 م
19	7''3	2''53	1،60 م	3،65 م	12،00 م	9،50 م
18	7''4	2''56	1،55 م	3،60 م	11،50 م	9 م
17	7''5	3	1،50 م	3،55 م	11 م	8،50 م
16	7''6	3''06	1،45 م	3،50 م	10،50 م	8 م
15	7''8	3''12	1،40 م	3،45 م	10 م	7،50 م

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

النقط	60 متر	1.000 متر	القفز علوا مع الاندفاع	القفز طولا مع الاندفاع	رمي الاثقال من وزن 7،257 كغ	التسلق في حبل أملس دون إستخدام الأرجل
14	8''	3''18	1،35 م	3،40 م	9،50 م	7 م
13	8''2	3''24	1،30 م	3،35 م	9 م	6،50 م
12	8''4	3''30	1،25 م	3،30 م	8،50 م	6،00 م
11	8''6	3''36	1،20 م	3،25 م	8 م	5،50 م
10	8''8	3''42	1،15 م	3،20 م	7،50 م	5 م
9	9''	3''48	1،10 م	3،15 م	7 م	4،50 م
8	9''2	3''54	1،05 م	3،10 م	6،50 م	4 م
7	9''5	4''	1،00 م	3،05 م	6 م	3،75 م
6	9''8	4''06	0،95 م	3 م	5،50 م	3،50 م
5	10''1	4''12	0،90 م	2،92 م	5 م	3،25 م
4	10''6	4''19	0،85 م	2،84 م	4،75 م	3 م
3	11''1	4''26	0،80 م	2،75 م	4،50 م	2،75 م
2	11''6	4''33	0،75 م	2،66 م	4،25 م	2،50 م
1	12''1	4''40	0،70 م	2،57 م	4 م	2،25 م

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.